'الموت في كل مكان'

جرائم الحرب
وانتهاكات حقوق الإنسان
في حلب بسوريا

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم أكثر من 7 ملايين شخص يناضلون من أجل عالم يتمتع فيه جميع الناس بحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين – ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.

منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2015
Amnesty International Ltd
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2015

رقم الوثيقة: AI Index: MDE 24/1370/2015 Arabic
اللغة الأصلية: الإنجليزية
الطباعة: منظمة العفو الدولية،
الأمانة الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة. ولهذه المطبوعة حقوق طبع، ولكن يجوز إعادة إنتاجها بأية وسيلة من دون دفع رسوم، وذلك لغايات دعوية ونضالية وتعليمية، ولكن ليس لإعادة بيعها.

ويطلب أصحاب حقوق الطبع تسجيل مثل هذا الاستخدام لديهم لأغراض تقييم التأثير. أما نسخها في أي ظروف أخرى، أو إعادة استخدامها في مطبوعات أخرى أو لغايات الترجمة أو التكييف، فإنه يتطلب إذناً خطياً مسبقاً من الناشر، وقد يُطلب دفع رسوم مقابل ذلك. لطلب الإذن أو لأي استفسار آخر يُرجى الاتصال بـ copyright@amnesty.org

صورة الغلاف: مسجد إبراهيم الخليل، حي طريق الباب،
5 أبريل/نيسان 2014.
Amnesty International © (الصورة: مجاهد أبو الجود)

amnesty.org

قائمة المحتويات

ملخص 5

منهج المقاربة 8

خلفية 9

معطيات عامة 13

الهجمات على المدنيين والأعيان المدنية واستعمال الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة 17

الانتهاكات على أيدي القوات الحكومية 18

الهجمات بالبراميل المتفجرة 18

الهجمات بالصواريخ والمقذوفات الأخرى 30

الانتهاكات على أيدي جماعات المعارضة المسلحة 34

الاحتجاز التعسفي والتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة وحالات الاختفاء القسري 40

الانتهاكات على أيدي القوات الحكومية 41

الناشطون السياسيون السلميون 41

العاملون في المساعدات الإنسانية والمهنيون الطبيون 43

الانتهاكات على أيدي جماعات المعارضة المسلحة 45

الأوضاع الإنسانية وإمكانات الدخول إلى المناطق 49

الأوضاع الإنسانية 49

الصراع من أجل البقاء: المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة 49

الفساد والإفلات من العقاب: المناطق الخاضعة للحكومة 52

العقبات أمام دخول المناطق 53
تطبيقات القانون الدولي 56
القانون الدولي لحقوق الإنسان 56
القانون الدولي الإنساني 56
القانون الجنائي الدولي 60
نتائج وتوصيات 62

ملخص

"أصبح من الأمور الروتينية أن تحوِّم المروحيات فوق رؤوسنا، فتوقفتُ، في نهاية المطاف، عن النظر إلى الأعلى. وكنت اشتم رائحة الموت في كل مكان."

أحد المقيمين في حي بستان القصر، مدينة حلب

مر ما يربو على أربع سنوات على بدء الأزمة في سوريا، وما زال حلها في علم الغيب. و ما برحت أطراف النزاع ترتكب خروقات خطيرة للقانون الدولي الإنساني وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بينما يرزح السكان المدنيون تحت وطأة العنف بالدرجة الأولى.

وفي مسعى منه إلى الحد من معاناة المدنيين وتمهيد الطريق نحو عملية سلمية أكثر شمولاً، اقترح "مبعوث للأمم المتحدة الخاص إلى سوريا"، ستيفان دي ميستورا، "تجميد" الأعمال العدائية في حلب. ومنذ خريف 2014، استحوذ مقترح "التجميد" على اهتمام المجتمع الدولي. وقد تركز هذا الاهتمام بدرجة كبيرة على الجوانب العسكرية والسياسية، ولا سيما مع تصاعد الأعمال القتالية بين الأطراف في حلب، وتكثيف الأمم المتحدة جهودها لإشراك هذه الأطراف في محادثات حول هذه المبادرة.

ولكن فيما وراء الجوانب العسكرية والسياسية للحالة، ثمة حقائق يواجهها المدنيون على الأرض في حلب. وفي هذا الصدد، قامت منظمة العفو الدولية، منذ يناير/كانون الثاني 2014، بجهد بحثي كبير بشأن الانتهاكات المرتكبة من جانب الحكومة السورية والجماعات المسلحة غير الحكومية في مدينة حلب، وفي الضواحي الأقرب إلى المدينة. وقد قابل الباحثون، لأغراض هذا التقرير 78 من المقيمين الحاليين والسابقين في حلب، و29 من المهنيين العاملين في المدينة أو بشأنها. وأجريت هذه المقابلات، التي اتخذت شكل المقابلة الشخصية أو الهاتفية، أو عن طريق البريد الإلكتروني وعلى وسائل التواصل على الإنترنت، في تركيا في ديسمبر/كانون الأول 2014 ويناير/كانون الثاني 2015، وفي لبنان، في فبراير/شباط ومارس/آذار 2015. وقامت منظمة العفو الدولية كذلك باستعراض موسَّع لمواد مصورة وأشرطة فيديو وحققتها بمقارنتها مع روايات شهود العيان. وفي مارس/آذار 2015، اتصلت منظمة العفو الدولية بالسلطات السورية كي تنقل إليها ما توصلت إليه من معطيات أولية، وتطلب ردها على هذه المعطيات وتوضيحات وتفاصيل إضافية منها بشأن الحوادث التي يتفحصها هذا التقرير، ولكن المنظمة لم تتلق منها أي رد حتى 23 أبريل/نيسان 2015.

استناداً إلى هذا البحث، فإن استخلاصاتنا واضحة وليست موضع خلاف: المدنيون في حلب يعانون من أعمال عدائية تفوق التصور. وتقييمنا يتلخص في أن الانتهاكات التي ترتكبها الحكومة السورية والعديد من جماعات

المعارضة المسلحة، في حلب، لا تشكل فحسب خرقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2139، الذي تبناه المجلس بالإجماع قبل أكثر من عام، وإنما تشكل كذلك جرائم حرب. وفي بعض الحالات، بلغت أفعال الحكومة السورية مستوى يصل إلى جرائم ضد الإنسانية.

فقد جرى قصف منازل المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة من حلب، وكذلك المستشفيات والمدارس والأسواق العامة وأماكن العبادة، في هجمات جوية شنتها القوات الحكومية. واستخدمت في أغلبية الهجمات، في هذه الحملة، "براميل متفجرة"- وهي قنابل كبيرة متفجرة من تصميم محلي تلقيها المروحيات وتتكون من براميل زيت أو خزانات وقود أو أسطوانات غاز محشوة بالمتفجرات والوقود والقطع المعدنية لزيادة التأثير المميت.

وما بين يناير/كانون الثاني 2014 ومارس/آذار 2015، شنت القوات الحكومية هجمات متواصلة، استخدمت فيها البراميل المتفجرة وسواها من الأسلحة المتفجرة غير الدقيقة التصويب، ضد مناطق أهلة بالسكان المدنيين، وشملت ما لا يقل عن 14 سوقاً عامة، و12 مجمع للمواصلات، و23 مسجداً، كما استهدفت أهدافاً مدنية بينها ما لا يقل عن 17 مشفى ومركزاً طبياً وثلاث مدراس. وكانت الأغلبية العظمى من الإصابات القاتلة التي تسببت بها هجمات البراميل المتفجرة في حلب من المدنيين. وطبقاً لتقارير "مركز توثيق الانتهاكات"، وهو مجموعة مراقبة تتخذ من سوريا مقراً لها، قتلت الهجمات بالبراميل المتفجرة ما لا يقل عن 3,124 مدنياً- و35 مقاتلاً- في محافظة حلب ما بين يناير/كانون الثاني 2014 ومارس/آذار 2015. ولأغراض هذا التقرير، أجرت منظمة العفو الدولية تقصيات في العمق في ثمان من الهجمات بالبراميل المتفجرة، ووجدت أنها أدت إلى مقتل ما لا يقل عن 188 مدنياً؛ ولم يسجّل بين من لقوا مصرعهم سوى مقاتل واحد. وفي غضون ذلك، لم تعترف الحكومة السورية بأن حملة القصف الجوي التي شنت على حلب قد أدت إلى إصابة قاتلة واحدة في صفوف المدنيين، وظلت تصر على أن الهجمات الجوية لم تستهدف سوى "إرهابيين".

وتشير هذه المعطيات وغيرها من الوقائع التي تفحصها هذا التقرير إلى أن حملة القصف الجوي التي شنتها القوات الحكومية في مدينة حلب استهدفت المدنيين والأعيان المدنية عن عمد. ومن نافلة القول إن الاستهداف المتعمد بالهجمات لأعيان مدنية ومدنيين، ممن لا يشاركون مباشرة في الأعمال القتالية، هو جريمة حرب. ومثل هذا الهجوم المنظَّم على السكان المدنيين، الذي شن كجزء من سياسة حكومية، كما كان الحال في حلب على ما يبدو، يشكل كذلك جريمة ضد الإنسانية.

وقد قامت منظمة العفو الدولية، وهيئات أخرى للمراقبة، كذلك بتوثيق هجمات من جانب جماعات المعارضة المسلحة على أحياء سكنية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة في حلب. وكثيراً ما اشتملت هذه الهجمات على استخدام أسلحة متفجرة غير دقيقة، مثل مدافع الهاون، التي لا ينبغي استعمالها أبداً في محيط التجمعات السكانية. وبالنظر إلى طبيعة الأسلحة المستخدمة، فإن من المرجح أن تشكل العديد من هذه الهجمات هجمات عشوائية، وجرائم حرب عندما تؤدي إلى مقتل أو إصابة مدنيين، ويحتمل أن يكون بعض هذه الهجمات قد شكل هجمات متعمدة على المدنيين أو على أعيان مدنية، وهي بالتالي جرائم حرب.

ومنذ يناير/كانون الثاني، وثّقت منظمة العفو الدولية، وهيئات أخرى للمراقبة، مئات من حالات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري، وكذلك حالات تعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، من جانب الحكومة السورية،كان ضحيتها مدنيون في مدينة حلب والضواحي الأقرب إليها. ووقعت هذه الانتهاكات في سياق آلاف من الحالات المشابهة جرى توثيقها في مختلف أرجاء سوريا منذ 2011. وفيما يتصل بحالات التعذيب والاختفاء القسري في حلب، يبدو أنها قد ارتكبت كجزء من هجوم منظَّم وواسع النطاق على السكان المدنيين شنته الحكومة السورية،

ويمكن أن ترقى هذه الانتهاكات إلى مرتبة جرائم ضد الإنسانية.

وقد خلصت منظمة العفو الدولية، كذلك، استناداً إلى حالات تفحصتها في هذا التقرير وفي تقارير سابقة، إلى أن العديد من الجماعات المسلحة غير الحكومية قد انخرطت في عمليات اختطاف واحتجاز للرهائن، وكذلك في عمليات احتجاز تعسفي وتعذيب وغيره من ضروب إساءة معاملة السجناء في حلب. ومثل هذه الأفعال تشكل جرائم حرب.

وجراء هذه الانتهاكات الجسيمة، فإن أهالي مدينة حلب يعيشون في ظروف مروعة. ويفتقر المقيمون في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة والحكومة، على السواء، إلى خدمات أساسية مثل الماء والكهرباء، كما يعانون من شح الغذاء والدواء وغاز التدفئة. وأبلغ عاملون في المساعدات الإنسانية منظمة العفو الدولية أنهم يستطيعون، بصورة عامة، الوصول إلى المناطق التي يسيطر عليها الأهالي في جميع مناطق المدينة. ومع ذلك، فإن من يقدمون المساعدات إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة تحدثوا عن مواجهة تحديات لا يستهان بها في سعيهم لإيصال المساعدات، ليس أقله بسبب استهداف القوات الحكومية المتواصل للطريق الذي يشكل المدخل الرئيسي لنقل المساعدات الإنسانية إلى المدينة.

وعلى ما يبدو، فقد تراجعت معدلات الهجمات التي تشنها القوات الحكومية ضد المناطق التي تسيطر عليها المعارضة من مدينة حلب ما بين سبتمبر/أيلول 2014 ومارس/آذار 2015. بيد أن الهجمات الجوية قد استمرت بصورة يومية، وزاد عددها بشدة في الآونة الأخيرة. وعلاوة على ذلك، يجري اعتقال المدنيين تعسفاً ويعذبون ويختفون، بينما تظل هذه المناطق عرضة للحصار في أي وقت.

ولذا فإن منظمة العفو الدولية تدعو جميع الأطراف في النزاع السوري إلى إنهاء هجماتها المتعمدة على المدنيين والأعيان المدنية، مثل المستشفيات والمدارس؛ وإلى وقف الاستخدام العشوائي لأسلحة متفجرة مثل البراميل المتفجرة ومدافع الهاون في المناطق المأهولة؛ ووضع حد لعمليات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والاختطاف والتعذيب وغيره من صنوف سوء المعاملة؛ والسماح للأمم المتحدة وشركائها التنفيذيين في حلب، وفي سوريا ككل، بإدخال المساعدات الإنسانية دون عراقيل. وفي الختام، فإن نجاح مبادرات مثل "التجميد" التي وردت في مقترح المبعوث الخاص ينبغي أن يقاس بمدى التزام جميع الأطراف المتحاربة بوقف انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكب في حلب، وفي مختلف أرجاء سوريا.

منهج المقاربة

قامت منظمة العفو الدولية بأبحاث من أجل هذا التقرير في الفترة ما بين ديسمبر/كانون الأول 2014 ومارس/آذار 2015. فمن 15 حتى 19 ديسمبر/كانون الأول ومن 12 حتى 30 يناير/كانون الثاني 2015، قام أحد باحثي منظمة العفو الدولية بعمل ميداني في تركيا. وأجريت أبحاث إضافية في لبنان. ولأغراض هذا التقرير، قابل الباحثون 78 من المقيمين الحاليين أو السابقين في حلب، بمن فيهم شهود عيان على الهجمات ومهنيون طبيون وعاملون في الإنقاذ وإعلاميون، و29 من المهنيين العاملين في حلب أو بشأنها، بمن فيهم موظفون في وكالات الأمم المتحدة وكذلك في منظمات غير حكومية وطنية ودولية. وأجريت مقابلات إما بصورة شخصية أو عن طريق الهاتف أو البريد الإلكتروني أو وسائل إلكترونية أخرى. ونظراً لبواعث القلق الأمنية لدى المقيمين في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة من مدينة حلب، لم تتوافر لمنظمة العفو الدولية سوى القليل من الفرص لمقابلة شهود من هذه المناطق. وقد طلبت أغلبية الشهود الواردة أسماؤهم في هذا التقرير حجب أسمائهم، إما لحماية أمنهم الشخصي أو أمن أفراد عائلاتهم ممن يعيشون في سوريا.

وبينما تمكنت منظمة العفو الدولية من زيارة أجزاء من شمال سوريا في 2012 و2013، لم تبعث بباحثين إلى مثل هذه المناطق في 2014 و2015 بسبب تزايد بواعث القلق الأمنية. ولم تتجاوب السلطات السورية أبداً مع الطلبات المتكررة من جانب منظمة العفو الدولية للساح لها بالسفر إلى المناطق الخاضعة لسيطرتها منذ بدء الأزمة، في مارس/آذار 2011.

ولأغراض هذا التقرير، قامت منظمة العفو الدولية باستعراض بيانات الحكومة السورية؛ وتقارير صدرت عن وكالات الأمم المتحدة، وعن منظمات غير حكومية دولية وهيئات محلية للمراقبة؛ وكذلك تقارير إعلامية. كما استعرضت كماً هائلاً من الصور وأشرطة الفيديو التي قدمتها منظمات لحقوق الإنسان ومنظمات إنسانية سورية، وناشطون في مضمار حقوق الإنسان وشهود على الأحداث، وقامت بمقارنة هذه المواد مع روايات شهود العيان وبتمحيصها.

وأثناء وجودها في تركيا، تعاونت منظمة العفو الدولية مع عدة هيئات للمراقبة لجمع المعلومات وإقامة الصلات مع الشهود والخبراء المحليين. وكان بين هذه الهيئات "المعهد السوري للعدالة والمساءلة"، و"مركز توثيق الانتهاكات"، و"الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، و"المنظمة السورية للبحث والتقييم".

وفي مارس/آذار 2015، اتصلت منظمة العفو الدولية بالسلطات السورية لتبادل المعطيات الأولية التي توصلت إليها بشأن ارتكاب الحكومة السورية انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في حلب معها، وللطلب منها الرد على هذه المعطيات، وكذلك لطلب توضيحات منها حول تفاصيل إضافية تتعلق بحوادث وحالات بعينها تفحصها هذا التقرير. كما دعت منظمة العفو الدولية السلطات السورية إلى تبادل المعلومات معها حول انتهاكات محتملة ارتكبها أعضاء في جماعات المعارضة المسلحة في مدينة حلب. وحتى 23 أبريل/نيسان، وقت إنهاء هذا التقرير، لم تكن منظمة العفو قد تلقت أي رد.

خلفية

قبل اندلاع النزاع، كانت حلب أكبر المدن السورية والمركز الاقتصادي الأول في البلاد. وكانت "اليونسكو" قد اعتبرت مدينة حلب القديمة، في 1986، موقعاً من مواقع التراث العالمي، وهي من أقدم المدن في العالم التي ظلت مأهولة عبر التاريخ. وعندما اشتعل فتيل الاحتجاجات ضد الحكومة السورية في مارس/آذار 2011، ظل سكان حلب في بداية الأمر بمنأى عن المشاركة بدرجة كبيرة. وبدأت الاشتباكات بين القوات الحكومية وجماعات المعارضة المسلحة في محافظة حلب في فبراير/شباط 2012. وفي الأشهر الأولى من 2012، ظلت مظاهرات الاحتجاج في حلب أصغر حجماً منها في المدن الأخرى الرئيسية؛ بيد أن المظاهرات تزايدت، من حيث نطاقها ووتيرتها، بحلول يونيو/حزيران ويوليو/تموز 2012. وبحلول أغسطس/آب 2012، كانت جماعات المعارضة المسلحة قد سيطرت على النصف الشرقي من المدينة؛ وبعد أربعة أشهر، أي في ديسمبر/كانون الأول، كانت قد قطعت الطريق الرئيسي لإمداد القوات الحكومية في حلب، ما أدى إلى اعتماد القوات الحكومية المتمركزة هناك على " القوات الجوية العربية السورية " لإمدادها بما تحتاج. وفي محاولة منها لاسترداد المدينة، شنت القوات الحكومية هجوماً رئيسياً في سبتمبر/أيلول 2013. بيد أن الجانبين بقيا في حالة من المراوحة. وواصلت القوات الحكومية تقدمها في 2014، فاستعادت قرى في شمال حلب، واقتربت لمسافة بضعة كيلومترات من تطويق المدينة[1]. وفي فبراير/شباط 2015، استمرت القوات الحكومية في تحقيق تقدم في الريف الشمالي لمدينة حلب، بهدف واضح هو السيطرة على طريق الإمداد الرئيسي من تركيا إلى مدينة حلب، ورفع الحصار الذي فرضته المعارضة على قريتي نبّل والزهراء، اللتين تقطنهما أغلبية شيعية. ورداً على ذلك، شنت قوات المعارضة هجوماً مضاداً. وحتى 23 أبريل/نيسان 2015، كان القتال ما زال مستمراً.

تعمل في مدينة حلب حالياً ما لا يقل عن 18 جماعة مسلحة غير حكومية[2]. ويتألف العديد من هذه الجماعات من فصائل فرعية ولديها مستويات متباينة من القيادة والسيطرة. وثمة صراعات لا يستهان بها بين هذه الجماعات، ولكنها تتعاون فيما بينها بمستويات وأشكال مختلفة أيضاً. وفي الوقت الراهن، تشكل "الجبهة الشامية" التي انبثقت في ديسمبر/كانون الأول 2014 عن ائتلاف خمسة من فصائل المعارضة لأكبر حجماً في حلب، أحد أبرز الائتلافات في المدينة[3]. ولا تضم "الجبهة الشامية" في صفوفها "جبهة النصرة"، فرع "القاعدة" في سوريا، التي

---

[1] مجموعة الأزمات الدولية، *سيارات مفخخة وبراميل متفجرة: حلب وحالة الحرب السورية*، 9 سبتمبر/أيلول 2014، http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Iraq%20Syria%20Lebanon/Syria/155-rigged-cars-and-barrel-bombs-aleppo-and-the-state-of-the-syrian-war.pdf (زيارة في 11 مارس/آذار 2015).

[2] لمزيد من التفاصيل بشأن جماعات المعارضة المسلحة الناشطة في مدينة حلب وجوارها، انظر مركز كارتر، سوريا: التقرير رقم 5 بشأن النزاع في المناطق الريفية، فبراير/شباط 2015، http://www.cartercenter.org/resources/pdfs/peace/conflict_resolution/syria-conflict/NationwideUpdate-Feb-28-2015.pdf (زيارة في 20 مارس/آذار 2015).

[3] وقفية كارنيغي للسلام العالمي، الجبهة الشامية: هل يستطيع متمردو حلب التوحد؟ 26 ديسمبر/كانون الأول 2014، http://carnegieendowment.org/syriaincrisis/?fa=57605 (زيارة في 20 مارس/آذار 2015). شهدت الجبهة الشامية انشقاقات كبيرة في أبريل/نيسان 2015، ويتوقع بعض المحللين أن عمر الائتلاف محدود.

تنشط في مدينة حلب. وتضم فصائل المعارضة الأخرى الناشطة في حلب أيضاً عدداً محدوداً من ألوية "الجيش السوري الحر" و"وحدات حماية الشعب الكردي" (المعروفة بالحروف الأولى من اسمها باللغة الانجليزية "YPG")، التي تسيطر على شيخ مقصود، الحي ذي الأغلبية الكردية. ولا وجود للجماعة المسلحة التي تطلق على نفسها "الدولة الإسلامية" (داعش) في مدينة حلب، مع أن قواتها موجودة على بعد حوالي 30 كيلومتراً إلى الشرق من المدينة.

وقد عانى المدنيون، طوال المعركة على حلب، انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني[4]. ففي 2012، لقي متظاهرون ومتفرجون في احتجاجات سلمية حتفهم وجرحوا جراء استخدام قوات الأمن وميليشيات "الشبيحة" المسلحة من الدولة والموالية للحكومة الذخيرة الحية ضدهم. وطورد مئات المتظاهرين السلميين ومناصريهم من قبل القوات الحكومية وقتلوا أو اعتقلوا أو أخضعوا للاختفاء القسري[5]. ومع تصاعد الوضع في سوريا ليتحول إلى نزاع داخلي مسلح، قامت القوات الحكومية والميليشيات الموالية للحكومة بإعدام بدون محاكمة مقاتلي جماعات المعارضة وأقارب لهم ومدنيين آخرين ، كما قامت بتدمير منازل ومحال تجارية[6]. وفي أغسطس/آب 2012، بدأت قوات الحكومة السورية بعمليات قصف جوي للمناطق الخاضعة لسيطرة قوات المعارضة في مدينة حلب وريفها، مستخدمة أسلحة من قبيل القنابل العنقودية المحرمة دولياً والصواريخ الباليستية أرض- أرض[7]. وفي منتصف 2013، بدأت القوات الحكومية في حلب باستخدام البراميل المتفجرة- وهي أسلحة شديدة الانفجار غير موجَّهة يتم إسقاطها من المروحيات- في حملة مميتة استمرت خلال 2015[8]. وفي غضون ذلك، واصلت الحكومة السورية إخضاع أفراد للاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة في مراكز الاحتجاز في حلب[9].

وقد قامت منظمة العفو الدولية، ومنظمات أخرى أيضاً، بتوثيق انتهاكات للقانون الدولي الإنساني ولحقوق

---

[4] تشير كلمة "حلب" في هذا التقرير إلى مدينة حلب وليس إلى المحافظة بأسرها، ما لم يشر إلى خلاف ذلك.

[5] منظمة العفو الدولية، *قمع شامل: تطهير للمنشقين في حلب، بسوريا* (MDE 24/061/2012)، 1 أغسطس/ آب 2012.

[6] منظمة العفو الدولية، *الانتقام الميت: عمليات القتل المتعمد وغيرها من الانتهاكات على أيدي القوات المسلحة السورية* (MDE 24/041/2012)، 14 يونيو/حزيران 2012.

[7] منظمة العفو الدولية، *سورية: قنابل النظام تنهمر على المدنيين دون تمييز* 14 (MDE 24/009/2013)، 14 مارس/آذار 2013.

[8] اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن الجمهورية العربية السورية، *التقرير التاسع*، 5 فبراير/شباط 2015، http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/IICISyria/Pages/IndependentInternationalCommissionn.aspx (زيارة في 5 مارس/آذار 2015).

[9] المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، *محاطون بالموت: السجناء السابقون في سجن حلب المركزي*، 12 أغسطس/آب 2014، http://www.ohchr.org/Documents/Countries/SY/AleppoCentralPrison.pdf (زيارة في 5 مارس/آذار 2015)؛ هيومان رايتس ووتش، *أرخبيل التعذيب: عمليات اعتقال تعسفي وتعذيب واختفاء قسري في سجون سوريا تحت الأرض منذ مارس/آذار 2011*، يوليوتموز 2012، http://www.hrw.org/sites/default/files/reports/syria0712webwcover_0.pdf (زيارة في 6 مارس/آذار 2015).

الإنسان ارتكبتها الجماعات غير التابعة للدولة في حلب منذ اندلاع النزاع. وشملت هذه الانتهاكات القتل بدون محاكمة على نطاق واسع لمن أسرتهم أو أصيبوا أو فقدوا قدرتهم على القتال من منتسبي القوات الحكومية، بما فيها القوات المسلحة وقوات الأمن وأجهزة الاستخبارات وميليشيات "الشبيحة"، ومن اشتبهت بأنهم من المخبرين أو المتعاونين؛ كما شملت تعذيب الأسرى والمحتجزين وغيره من ضروب سوء المعاملة ؛ وعمليات اختطاف واحتجاز للرهائن؛ واستخدام عشوائي لأسلحة من قبيل قذائف الهاون وعبوة ناسفة ، في هجمات على الأحياء المدنية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة من حلب[10].

وفي رده على انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي كانت ترتكب في حلب، وسوريا عموماً، تبنى مجلس الأمن الدولي عدة قرارات. ففي 27 سبتمبر/أيلول 2013، تبنى مجلس الأمن القرار 2118، الذي دعا بصورة رئيسية إلى التحقق من مخزون الأسلحة الكيماوية في سوريا وتدميره[11]. وتبع ذلك تبني القرار 2139 الصادر في 22 فبراير/شباط 2014، وهو القرار الوحيد الذي تصدى للانتهاكات الرئسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي كانت تطال المدنيين يومياً[12]. حيث طالب القرار 2139 جميع أطراف النزاع بالتوقف فوراً عن الاستخدام العشوائي للأسلحة في المناطق المأهولة؛ وعن إخضاع المدنيين للاحتجاز التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري؛ وعن سد السبل أمام تسليم المعونات الإنسانية. وعندما لم تتقيد الحكومة السورية بهذا القرار، تبنى مجلس الأمن القرار 2165، الذي فوض الأمم المتحدة وشركاءها التنفيذيين بتسليم المساعدات الإنسانية عبر الحدود الدولية وخطوط التماس[13]. وحتى 23 أبريل/نيسان 2015، لم ينجح مجلس الأمن في التصدي للمتطلبات الأخرى من القرار 2139 التي استمر عدم التقيد بها. كما لم ينجح مجلس الأمن في إحالة الوضع في سوريا إلى مدعي عام "المحكمة الجنائية الدولية"، رغم دعوات منظمة العفو الدولية إلى ذلك منذ أبريل/نيسان 2011، وطلبات " لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية " ، المكلفة من قبل الامم المتحدة,منذ فبراير/شباط 2013، إضافة إلى عشرات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وما يربو على 100 من المنظمات غير الحكومية. إذ استخدمت روسيا والصين، في مايو/أيار 2014، حق النقض ضد قرار مجلس

---

[10] انظر منظمة العفو الدولية، *سوريا: عمليات القتل الميداني وغيره من الانتهاكات على أيدي الجماعات المسلحة* (MDE 24/008/2013)، 14 مارس/آذار 2013؛ رويترز، "'مدافع جهنم' التابعة للمتمردين السوريين تقتل 300 مدني- مجموعة مراقبة"، 12 ديسمبر/كانون الأول 2014، http://www.reuters.com/article/2014/12/12/us-mideast-crisis-attacks-idUSKBN0JQ17I20141212 (زيارة في 12 مارس/آذار 2015). العاجزون عن القتال مصطلح فني في القانون الدولي الإنساني يشير إلى 1) أي شخص تحت سلطة طرف معاد؛ 2) أي شخص لا يستطيع الدفاع عن نفسه بسبب فقدان الوعي أو الإصابة أو المرض؛ أو 3) أي شخص يعرب بوضوح عن نيته في الاستسلام، شريطة أن يكون أو تكون قد امتنع/امتنعت عن الأفعال العدائية ولم يحاول/تحاول الفرار. أنظر القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 47، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، https://www.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v1_rul_rule47 (زيارة في 15 مارس/آذار 2015).

[11] قرار مجلس الأمن الدولي 2118، 27 سبتمبر/أيلول 2013.

[12] قرار مجلس الأمن الدولي 2139، 22 فبراير/شباط 2014.

[13] قرار مجلس الأمن الدولي 2165، 14 يوليو/تموز 2014. تجديد إيصال المساعدة الإنسانية عبر الحدود في سوريا بناء على قرار مجلس الأمن الدولي 2191، 17 ديسمبر/كانون الأول 2014.

الأمن الذي كان من الممكن أن يجعل مثل هذه الإحالة أمراً ممكناً[14].

وقد سعى ثلاثة من مبعوثي الأمم المتحدة إلى التوسط للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع في سوريا. فوضع كوفي أنان، عقب تسلمه مهامه، كمبعوث خاص مشترك للأمم المتحدة والجامعة العربية، في فبراير/شباط 2012، "خطة من ست نقاط" للسلام وعقد "مجموعة العمل من أجل سوريا"، التي أصدرت "إعلان جنيف" لشهر يونيو/حزيران 2012، وشددت فيه على ضرورة تشكيل هيئة حكومية انتقالية تضم أعضاء من الحكومة السورية الحالية والمعارضة[15].وفي أغسطس/آب 2012، حل الاخضر الابراهيمي محل كوفي أنان. وترأس مؤتمر جنيف الثاني حول سوريا في يناير/كانون الثاني وفبراير/ شباط 2014، الذي نجح في جمع وفود سورية تمثل الحكومة والمعارضة للمرة الأولى منذ اندلاع الأعمال العدائية، ولكن دون أن يفضي إلى نتائج ملموسة[16]. وقدّم الاخضر الابراهيمي استقالته في مايو/أيار 2014 وخلفه ستافان دي ميستورا، في يوليو/تموز 2014. وقد ركز ستافان دي ميستورا حتى الآن على خفض وتيرة العنف في سوريا من خلال اتفاقات لوقف إطلاق النار تخفف معاناة المدنيين وتمهد الطريق نحو عملية سلمية أكثر شمولاً. وكانت خطته البدء "بتجميد" القتال والعمليات العسكرية في مدينة حلب وضواحيها اللصيقة[17]. وحتىأبريل/نيسان 2015، كان ستافان دي ميستورا لا يزال يستطلع إمكانية "التجميد" مع الأطراف المتحاربة في حلب، الأمر الذي بدا غير وارد بصورة متزايدة، بينما واصل دراسة سبل إحياء العملية السياسية.

---

[14] المركز الإخباري للأمم المتحدة، "روسيا والصين تسدان السبل أمام إحالة مجلس الأمن الدولي سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية"، 22 مايو/أيار 2014، http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=47860#.VREkCzSUdX8 (زيارة في 24 مارس/آذار 2015),

[15] الجزيرة، "خطة كوفي أنان للنقاط الست حول سوريا"، 27 مارس/آذار 2012، http://www.aljazeera.com/news/middleeast/2012/03/201232715311176738 7.html (زيارة في 24 مارس/آذار 2015)؛ مجموعة العمل حول سوريا، "البيان الختامي"، 30 يونيو/حزيران 2012، http://www.un.org/News/dh/infocus/Syria/FinalCommuniqueActionGroupforSyria.pdf (زيارة في 24 مارس/آذار 2015)

[16] رويترز، "الوسيط الدولي يعتذر للسوريين لعدم تحقيق تقدم سلمي"، 15 فبراير/شباط 2015، http://www.reuters.com/article/2014/02/15/us-syria-crisis-brahimi-idUSBREA1E0G220140215 زيارة في 24 مارس/آذار 2015).

[17] الأمم المتحدة، "نص مواجهة صحفية لستيفان دي ميستورا، مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا"، 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، http://www.un.org/sg/offthecuff/index.asp?nid=3718 (زيارة في 24 مارس/آذار 2015).

معطيات عامة

في 2014 والأشهر الثلاثة الأولى من 2015، ارتكبت القوات الحكومية والعديد من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة خروقات وانتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني في مدينة حلب وضواحيها اللصيقة شكلت جميعها مخالفات لما طالب به القرار 2139 الصادر عن مجلس الدولي، وشكل بعضها، على ما بدا، جرائم حرب. وربما تكون أفعال الحكومة السورية قد ارتقت، في بعض الحالات، إلى مرتبة جرائم ضد الإنسانية.[18] ويقدم هذا الفصل توصيفاً عاماً لهذه الانتهاكات وأمثلة على كونها جوءاً من أنماط أوسع نطاقاً من الانتهاكات في مختلف أرجاء سوريا. وفي الفصول الثلاثة التالية من هذا التقرير، نستعرض هذه الانتهاك في العمق مع توضيحات من خلال حالات تمثيلية على ذلك.

الهجمات على المدنيين والأعيان المدنية واستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق الأهلة بالسكان

في 10 فبراير/شباط 2015، أنكر الرئيس السوري، بشار الأسد، أن القوات الموالية للحكومة قد استعملت البراميل المتفجرة، واصفاً هذا الزعم بأنه "قصة طفولية"، وقال لاحقاً إنه "لا وجود للبراميل المتفجرة".[19] وفي وقاع الحال، قتلت البراميل المتفجرة وسواها من الهجمات الدوية وجرحت وتسببت بنزوح آلاف المدنيين من حلب، ومختلف أرجاء سوريا. وقد قامت منظمة العفو الدولية بتوثيق مئات الحوادث في مدينة حلب وتلقت تقارير بشأنها ما بين يناير/كانون الثاني 2014 ومارس/آذار 2015، وتضمنت هذه ضربات جوية ضد أعلام مدنية ومناطق مأهولة، بما في ذلك ثلاث مدارس و17 مشفى و12 مجمع مواصلات و14 سوق عامة و23 مسجداً.[20] وأبلغ مقيمون في تلك المناطق ومجموعات مراقبة منظمة العفو الدولية أن البراميل المتفجرة استخدمت في أغلبية هذه الهجمات.[21] وقد مجموعات المراقبة ومصادر إعلامية وشهود عيان آلاف أشرطة الفيديو والصور التي عكست الدمار الهائل والإصابات الجماعية التي تسببت بها هذه الهجمات، كما ظهرت فيها بوضوح بقايا البراميل المتفجرة.[22]

إن المدنيين يشكلون الأغلبية العظمى من ضحايا الهجمات بالبراميل المتفجرة. وقد سجل "مركز توثيق الانتهاكات" أسماء 3,124 مدنيين- ولا أكثر من 35 مقاتلاً- قتلوا جراء الهجمات بهذه البراميل ما بين يناير/كانون الثاني

[18] استناداً إلى أبحاثها حتى اليوم، فإن منظمة العفو الدولية ليست في موقع يسمح لها بتقرير أن الأفعال التي قامت بها جماعات المعارضة المسلحة في منطقة حلب، إبان الفترة التي غطاها هذا التقرير، ترقى إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية.

[19] وكالة الأنباء العربية السورية (سانا)، "الرئيس الأسد للبي بي سي: نحن ندافع عن المدنيين ونجري حوارات"، http://www.sana.sy/en/?p=28047 (زيارة في 20 فبراير/شباط 2015).

[20] تستند هذه الأرقام إلى حوادث وثّقتها منظمة العفو الدولية، وكذلك إلى دراسة مسحية لتقارير جماعات مراقبة دولية وسورية.

[21] رسائل إلكترونية متبادلة مع المتحدث باسم "مركز توثيق الانتهاكات"، 24 مارس/آذار 2015؛ رسائل إلكترونية متبادلة مع موظف في منظمة غير حكومية دولية يرغب في عدم الكشف عن اسمه، 20 مارس/آذار 2015.

[22] انظر، مثلاً، https://www.youtube.com/watch?v=efUXKkVmesE&feature=youtu.be; https://www.youtube.com/watch?v=Z9DnX2Skrgc; https://www.youtube.com/watch?v=OiJzqNPz-Ak (زيارة في 1 أبريل/نيسان 2015).

2014 ومارس/آذار 2015 في محافظة حلب. وبالمثل، واستناداً إلى شهادات شهود عيان وتقارير أصدرتها مجموعات المراقبة بشأن ثماني هجمات بالبراميل المتفجرة تضمنها هذا التقرير، لقي ما لا يقل عن 188 مدنياً مصرعهم في هذه الهجمات. ولم يسجل بين من جرى إحصاء جثثهم سوى مقاتل واحد. ومنذ بدء القصف الجوي لحلب في 2012، لم تعترف الحكومة السورية بأن حملتها قد أدت إلى مقتل ولو مدني واحد، وظلت تؤكد أن هجماتها لم تستهدف سوى "الإرهابيين". [23]

وبحسب تقارير "مركز توثيق الانتهاكات"، بلغت الهجمات بالبراميل المتفجرة حدودها القصوى ما بين أبريل/نيسان ويوليو/تموز 2014، لتصل إلى ما معدله 107 هجمات في الشهر، وتزايدت على معدل يقرب من 17 في الشهر ما بين سبتمبر/أيلول 2014 ومارس/آذار 2015. [24] وتسببت هذه الحملة بنزوح عشرات آلاف العائلات في ربيع وصيف 2014؛ وأبلغ رئيس إحدى جماعات المراقبة السورية منظمة العفو الدولية أن تدفق اللاجئين ومن نزحوا داخلياً من المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في مدينة حلب قد تراجعت، ولكنها استمرت، في الأشهر الأخيرة. [25] ويمكن تفسير تناقص الهجمات بعدة عوامل، بما في ذلك حدوث تبدل في التكتيكات أو الموارد العسكرية الحكومية، أو سوء الأحوال الجوية، أو تحقيق الحكومة إلى حد كبير هدفها في ترحيل السكان المدنيين وتدمير البنية التحتية المدنية في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة.

وفي حالات فردية، خلصت منظمة العفو الدولية، على وجه العموم، إلى أن الهجمات قد بدت إما موجهة بصورة مباشرة نحو المدنيين و/أو الأعيان المدنية، أو كانت على الأقل هجمات غير متناسبة أو عشوائية؛ وترقى الهجمات العشوائية التي يقتل أو يجرح فيها مدنيون إلى مستوى جرائم الحرب. بيد أنه لدى تقييم حملة القصف الجوي الحكومية في مجملها في مدينة حلب، يشير عدد من العوامل، ولا سيما العدد الكبير والنسبة الكبيرة من إصابات المدنيين، وطبيعة الأسلحة المستخدمة، ووسيلة إلقائها، والوتيرة التي ضربت فيها أعيان مدنية من قبيل المستشفيات، والغياب الواضح للأهداف العسكرية في محيط الضربات، إلى أن القوات الحكومية قد استهدفت المدنيين والأعيان المدنية بصورة متعمدة. ويعتبر الاستهداف المتعمد للمدنيين والأعيان المدنية جريمة حرب.

وفضلاً عن ذلك، تشير الشواهد إلى أن عمليات القصف هذه- إضافة إلى أعمال التعذيب والاعتقال التعسفي والاختفاء القسري- قد نفذت كجزء من هجوم منظم، وكذلك واسع النطاق، على السكان المدنيين بناء على سياسة حكومية. ولذا فإن تقييم منظمة العفو الدولية هو أنه تشكل جرائم ضد الإنسانية. [26] وإلى جانب ذلك، فإن نطاق حملة الحكومة

---

[23] للوصول إلى هذا الاستنتاج، أجرى باحثو منظمة العفو الدولية بحثاً عن جميع البيانات العامة التي أصدرتها السلطات السورية وموجودة على شبكة الإنترنت.

[24] رسائل متبادلة بالبريد الإلكتروني مع موظف في "مركز توثيق الانتهاكات"، 15 مارس/آذار 2015.

[25] انظر اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق حول الجمهورية العربية السورية، التقرير الثامن، 13 أغسطس/آب 2014، http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/A.HRC.27.60_Eng.pd (زيارة في 2 مارس/آذار 2015)، ص 21. مقابلة عبر سكايب مع رئيس المرصد السوري لحقوق الإنسان، 24 مارس/آذار 2015.

[26] خلصت اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق حول الجمهورية العربية السورية إلى أنه من يناير/كانون الثاني حتى يوليو/تموز 2014، "شنت الحكومة هجوماً واسع النطاق ومنهجياً ضد السكان المدنيين لحلب لمعاقبة المدنيين وترويعهم لدعمهم أو استضافتهم جماعات مسلحة، في استراتيجية واضحة لتجريف الدعم الشعبي لتلك الجماعات... وتشير جسامة الهجمات، استناداً إلى نطاقها ونمطها وتكرارها المستمر على مدى فترة ستة أشهر، تقريباً، إلى أن جرائم حرب تمثلت بمهاجمة المدنيين كجزء من خطة أو سياسة قد ارتكبت. وارتقت الهجمات إلى قصف مناطق وشكلت هجوماً واسع النطاق على السكان

السورية وشدتها ومدتها الزمنية تشير بقوة إلى أنها قد تبنت سياسة العقاب الجماعي ضد السكان المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة في مدينة حلب. والعقاب الجماعي جريمة حرب.

وقد قامت منظمة العفو الدولية ومجموعات أخرى للمراقبة ايضاً بتوثيق هجمات من جانب جماعات المعارضة المسلحة على الأحياء السكنية وسواها من الأعيان المدنية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة من حلب. وكثيراً ما تضمنت هذه الهجمات استخدام أسلحة متفجرة تفتقر إلى الدقة، كمدافع الهاون. وبالنظر إلى طبيعة هذه الأسلحة والطرق التي استخدمت بها، فمن المرجح أن العديد من هذه الهجمات يشكل هجمات عشوائية أو غير متناسبة، وربما يشكل جرائم حرب. ولربما شكل بعضها أيضاً هجمات متعمدة ضد المدنيين والأعيان المدنية، وهذه جرائم حرب.

الاعتقال التعسفي والتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة والاختفاء القسري

قامت الحكومة السورية بعمليات قبض واعتقال تعسفيين وتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، وعمليات اختفاء قسري في مراكز احتجاز في مختلف أرجاء سوريا. وقد وثقت "الشبكة السورية لحقوق الإنسان" (الشبكة السورية)، في 2014، ما يربو على 6,400 حالة قبض على مدنيين قامت بها أجهزة الحكومة السورية، ووفاة ما لا يقل عن 1,915 مدنياً في الحجز، سواء بسبب التعذيب أو الموت جوعاً أو الإعدام أو بوسائل أخرى. [27] وذكرت الشبكة السورية أنه، وخلال الفترة نفسها، قبض على 750 من أعضاء الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة على أيدي قوات الحكومة السورية، وأن 48 منهم فارقوا الحياة في الحجز. وتقدر الشبكة أن الحكومة السورية أخضعت، ما بين 2011 و2014، ما لا يقل عن 85,000 فرداً للاختفاء القسري. [28] وفي 20 مارس/آذار 2014، قال "الفريق العامل للأمم المتحدة المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي" إن عمليات الاختفاء القسري في سوريا "ترتكب كهجوم منظم وواسع النطاق على المدنيين" ودعت أعلى هيئات الأمم المتحدة إلى أن تولي اهتمامها المباشر لهذه المسألة. [29]

وتجسد الانتهاكات التي قامت منظمة العفو الدولية بتوثيقها في حلب الانتهاكات التي ارتكبتها القوات الحكومية في سوريا ككل. وقد وثقت منظمة العفو الدولية ومنظمات أخرى مئات حالات الاعتقال التعسفي أو الاختفاء القسري

المدنيين للأحياء المدنية الخاضعة للجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في مدينة حلب وريف حلب". *التقرير الثامن*، 13 أغسطس/آب 2014، http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/A.HRC.27.60_Eng.pd (زيارة في 2 مارس/آذار 2015).

[27] الشبكة السورية لحقوق الإنسان، *حصاد انتهاكات حقوق الإنسان الأكثر بروزاً في سوريا في 2014*، 25 يناير/كانون الثاني 2015، http://www.youtube.com/watch?v=lYFJ1-H8iSQ (زيارة في 17 مارس/آذار 2015).

[28] الشبكة السورية لحقوق الإنسان، *85,000 شخص نازحون قسراً في مراكز اعتقال النظام السوري في اليوم الدولي للمختفين*، 30 أغسطس/آب 2014، http://sn4hr.org/public_html/wp-content/pdf/english/enforce-disapearance.pdf (زيارة في 17 مارس/آذار 2015).

[29] المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، "سوريا: مجموعة خبراء تدعو إلى التحرك بشأن حالات الاختفاء القسري كجرائم ضد الإنسانية"، 20 مارس/آذار 2014، http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=14410&LangID=E (زيارة في 3 مارس/آذار 2015).

لمدنيين في محافظة حلب منذ 2011. وفي العديد من الحالات، يبدو أن من اعتقلوا تعرضوا للتعذيب أو لغيره من صنوف سوء المعاملة. وطبقاً لما أورده "مركز توثيق الانتهاكات"، فقد اعتقل 1,196 مدنياً على يد الحكومة السورية في محافظة حلب منذ 2011، و90 بالمئة من هؤلاء تعرضوا للتعذيب أو لغيره من ضروب سوء المعاملة، بينما فارق 541 منهم الحياة في الحجز. [30] وإلى جانب كونها انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، فإن العديد من هذه الأفعال تشكل جرائم حرب. ونظراً لحقيقة أن عمليات اختفاء قسري وتعذيب قد ارتكبت، على ما يبدو، كجزء من هجوم منظم وواسع النطاق على مدنيين في سوريا، إنفاذاً لسياسة الدولة، فإنها بذلك ترقى إلى مرتبة جرائم ضد الإنسانية. [31]

وفضلاً عن ذلك، واستناداً إلى الحالات التي تفحصها هذا التقرير وتقارير أخرى، فإن منظمة العفو الدولية تخلص إلى أن العديد من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة قد انخرطت في أعمال خطف للمدنيين وقتل بإجراءات موجزة واحتجاز للرهائن، وأعمال تعذي وغيره من ضروب سوء المعاملة، ضد من احتجزتهم في حلب وضواحيها اللصيقة، منذ يناير/كانون الثاني 2014. ويشكل العديد من هذه الانتهاكات جرائم حرب.

الأوضاع الإنسانية وفرص الوصول إلى مناطق النزاع

بالنسبة للمقيمين في حلب، ترتكب انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب التي وصفنا فيما سبق على خلفية من الأوضاع المعيشية البالغة السوء. فمن يقطنون المناطق التي تسيطر عليها المعارض، ومثلها المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، يفتقرون إلى خدما أساسية من قبيل الماء والكهرباء، ويواجهون شحاً في مواد ضرورية من قبيل الغذاء والدواء. وفيما يتعلق بفرص الدخول إلى هذه المناطق من جانب الهيئات الإنسانية، تحدثت جهات تقدم المساعدات إلى السكان في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة من مدينة حلب عن الاستهداف المتواصل من جانب القوات الحكومية للطريق التي تسلكها إلى المدينة بصورة أساسية باعتباره واحداً من تحديات عديدة.

---

[30] رسائل متبادلة مع المتحدث باسم "مركز توثيق الانتهاكات"، 24 فبراير/شباط 2015.

[31] حاججت منظمة العفو الدولية منذ 2011 بأن العديد من الانتهاكات للقانون الدولي التي ارتكبتها قوات الحكومة السورية بلغت مستوى جرائم ضد الإنسانية لأنها تبدو جزءاً من هجوم واسع النطاق ومنظّم، ضد سكان مدنيين، بما في ذلك ارتكاب متعدد لطيف من الجرائم ضد ضحايا متعددين بطريقة منهجية، وبناء على سياسة للدولة بارتكاب مثل هذه الهجمات. وتشمل هذه الجرائم القتل العمد والتعذيب والاعتقال التعسفي وأشكالاً أخرى من الحرمان الشديد من الحرية، وأفعالاً لاإنسانية أخرى ارتكبت عن قصد للتسبب بمعاناة شديدة أو أضرار خطيرة للصحة العقلية أو الجسدية.

الهجمات على المدنيين والأعيان المدنية واستعمال الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة

"نحن في حلب في دائرة الجحيم. الشوارع مغطاة بالدماء. والأشخاص الذين قتلوا لم يكونوا من المقاتلين. وليس هناك من حل بالنسبة لمن تبقوا."

أحد أفراد الدفاع المدني في مدينة حلب

طالب مجلس الأمن الدولي في قراره رقم 2139 لشهر فبراير/شباط 2014 "جميع الأطراف بالكف فوراً عن جميع الهجمات التي تشنها ضد المدنيين، فضلاً عن الاستخدام العشوائي للأسلحة في المناطق المأهولة بالسكان، بما في ذلك عمليات القصف المدفعي والقصف الجوي، كاستخدام البراميل المتفجرة." كما أعاد إلى الأذهان "الالتزام بالتمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين، وحظر الهجمات العشوائية، والهجمات الموجهة ضد المدنيين، والأهداف المدنية." [32] وقد خرقت القوات الحكومية والعديد من جماعات المعارضة المسلحة هذه المطالب بصورة منظّمة وفاضحة في حلب.

[32] مجلس الأمن الدولي، القرار 2139، 22 فبراير/شباط 2014، http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/2139(2014) (زيارة في 15 مارس/آذار 2015).

الانتهاكات على أيدي القوات الحكومية

الهجمات بالبراميل المتفجرة

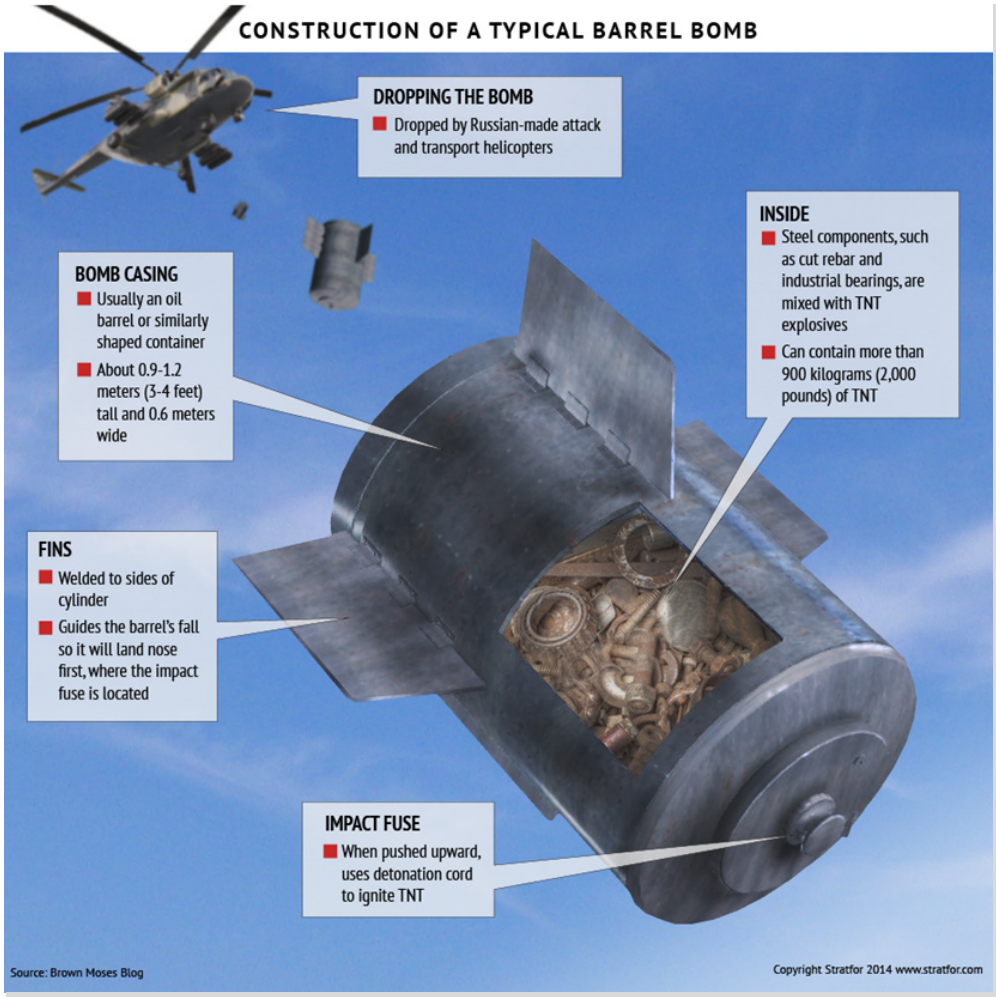

ما هي البراميل المتفجرة؟

البراميل المتفجرة السورية عبارة عن عبوات ناسفة كبيرة، يتم إلقاؤها من طائرات الهليكوبتر. وتتـــألف من براميل نفط، وخزانات وقود أو اسطوانات الغاز أو محملة بالمتفجرات والوقود والشظايا المعدنية، من قبيل الكرات المعدنية، والمسامي؛ لزيادة تأثيرها المميت. ولا يمكن توجيهها بدقة نحو أهداف محددة. ومنذ 2014، وتشير شهود العيان والتقارير من قبل مجموعات الرصد إلى أن البراميل المتفجرة قد استخدمت في إلقاء غاز الكلور، من بينها هجومان على سرمين وقرية قميناس المجاورة وقعا في 16 مارس/آذار 2015. وقد أدين استخدام هذه البراميل على نطاق واسع بأنها غير مشروعة؛ نظراً طبيعتها العشوائية والمساحة الواسعة التي تصيبها عند استخدامها في مناطق ذات كثافة سكانية عالية.

طبقا لما أوردته "الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، قتل 12,194 شخصاً في سوريا، ما بين 2012 وفبراير/شباط 2015، نتيجة الهجمات التي شنتها القوات الحكومية بالبراميل المتفجرة. ولم يكن من بين هؤلاء سوى 473

مقاتلاً، ما يعني أن 96 بالمئة من إجمالي من لقوا حتفهم كانوا من المدنيين. وقتل أكثر من نصفهم عقب تبني مجلس الأمن الدولي القرار 2139. وحتى فبراير/شباط 2015، منيت حلب، من بين جميع محافظات سوريا، بخسارة العدد الأكبر من الضحايا بسبب الهجمات بالبراميل المتفجرة. وطبقاً لما ذكره "مركز توثيق الانتهاكات"، قتل 3,124 مدنياً- و35 مقاتلاً فقط- في هجمات بالبراميل المتفجرة، في محافظة حلب، ما بين يناير/كانون الثاني 2014 ومارس/آذار 2015. وأبلغ مراقبون محليون منظمة العفو الدولية أنه من المرجح أن يكون العدد الأكبر من الإصابات بين المدنيين قد تسبب عن حقيقة أن البراميل المتفجرة غير دقيقة إلى حد أن القوات الحكومية نادراً ما تلقي بها بالقرب من خطوط التماس في الجبهة كي لا تصيب قواتها هي نفسها. وعوضاً عن ذلك، فقد أصابت

رجل ينظر إلى برميل متفجر لم يتفجر ألقته القوات الموالية للرئيس السوري بشار الأسد على أحد المقابر في حي القطانة في حلب. 27 مارس/آذار 2014. © REUTERS/Mahmoud Hebbo

البراميل المتفجرة المباني السكنية ومناطق مكتظة بالسكان من قبيل الأسواق العامة ومجمعات المواصلات والمساجد.

وتظل الأعيان المدنية، كالمستشفيات، عرضة على نحو خاص للتدمير بسبب الهجمات بالبراميل المتفجرة في حلب. فقد استخدمت القوات الحكومية البراميل المتفجرة في ما لا يقل عن 12 هجوماً ألحقت أضراراً بمشاف وبسواها من المرافق الطبية في مدينة حلب ما بين أبريل/نيسان ويوليو/تموز 2014.[33] وبسبب هذه الهجمات، اضطر العديد

[33] أطباء من أجل حقوق الإنسان، *أطباء في مرمى النار: أربع سنوات من الهجوم على الرعاية الصحية بسوريا*، مارس/آذار 2015، https://s3.amazonaws.com/PHR_Reports/doctors-in-the-crosshairs.pdf (زيارة في 17 مارس/آذار 2015).

من المشافي في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة إلى الانتقال إلى الأقبية.[34] ووصف طبيب يعمل في مستشفى ميداني في حي الصاخور ظروف عمله على النحو التالي: "ليس هناك شمس أو هواء نقي، ولا نستطيع صعود الدرج إلى الطابق العلوي، فالطائرات والمروحيات تحوم في السماء طوال الوقت. بعض المشافي فوق الأرض، ولكنها تواجه مخاطرة هائلة".[35] وقد انتقل العديد من المدارس الموجودة في المناطق الخاضعة للمعارضة في مدينة حلب أيضاً إلى الأقبية أو إلى مستودعات تحت الأرض لتجنب الضربات الموجهة أو الهجمات العشوائية.[36]

وأعرب أعضاء في "الدفاع المدني"، وهم مجموعة من المتطوعين من أبناء المجتمعات المحلية يعملون في البحث والإنقاذ، لمنظمة العفو الدولية، عن اعتقادهم بأن عدد ضحايا الهجمات بالبراميل المتفجرة يمكن أن يكون أعلى من التقديرات المذكورة فيما سبق، نظراً لأن مثل هذا النوع من الهجمات ينطوي على عدة تحديات بالنسبة لجهود التوثيق. فأولاً كثيراً ما يعثر على ضحايا الهجمات بالبراميل المتفجرة وقد فقدوا أطرافهم أو يصعب التعرف عليهم. وثانياً، يمكن أن تدفن الجثث تحت الأنقاض لأسابيع أو شهور عقب الضربة. وثالثاً، ينقل الضحايا من الجرحى، بسبب محدودية الموارد الطبية الضرورية والعاملين الصحيين، على السواء، في المناطق الخاضعة للمعارضة، إلى مشاف ومراكز طبية في أرجاء مختلفة من المدينة، ما يجعل من الصعب على المراقبين تعقّب الوفيات لاحقاً. وأخيراً، كثيراً ما يضطر المراقبون والناشطون الإعلاميون الذين يصلون إلى مسرح الهجوم بقصد توثيق الوفيات والإصابات إلى المشاركة في جهود الإنقاذ العاجلة، عوضاً عن ذلك.

انطباعات المدنيين عن الهجمات بالبراميل المتفجرة

شكلت البراميل المتفجرة باعث القلق الرئيسي للمقيمين الحاليين والسابقين في مدينة حلب من بين جميع أسباب المعاناة بالنسبة للمدنيين. ولأغراض هذا التقرير، قابلت منظمة العفو الدولية 39 فرداً مروا بتجارب شخصية تتعلق بالهجمات بالبراميل المتفجرة، وما خلفته من آثار مباشرة. وتحدث عدة شهود من هؤلاء لمنظمة العفو الدولية عن الخوف الشديد الذي يولده هذا النوع من الهجمات. فأبلغت امرأة تبلغ من العمر 24 سنة المنظمة ما يلي: "البراميل المتفجرة هي أكثر الأسلحة تسبباً بالبؤس. فإذا ما تفجرت، نعلم أن أجساداً ستتحول إلى قطع... [وأيضاً] نستطيع أن نراها قادمة. هناك دقيقة في انتظار الموت".[37] وكرر صاحب حانوت في حي السكري الصورة نفسها. قال: "بعد رؤيتك البرميل وهو يسقط، لا تعرف إلى أين تذهب. أحياناً نركض بمحض الصدفة نحو البراميل نفسها. وتصطدم بالأشياء وأنت تركض لأنك تنظر إلى الأعلى... أخي أصيب بانزلاق في إحدى فقرات عموده الفقري لأنه كان طوال الوقت ينظر إلى السماء".[38] ولخّص مدرِّس يبلغ من العمر 34 سنة الحالة الذهنية للعديدين

---

[34] طلب عدة أطباء يعملون في حلب من منظمة العفو الدولية عدم ذكر أسماء المستشفيات التي تعمل الآن تحت الأرض، لأنهم يخشون أن تستخدم الحكومة السورية التفاصيل لاستهداف المشافي والعيادات التي ما زالت فوق الأرض.

[35] مقابلة عن طريق سكايب، 30 يناير/كانون الثاني 2015.

[36] مقابلة في تركيا مع مدرس مقيم في حلب، 17 ديسمبر/كانون الأول 2014؛ مقابلة في تركيا مع موظف في منظمة الإغاثة السورية، 19 ديسمبر/كانون الأول 2014؛ مقابلة عن طريق سكايب مع معلم سابق في حلب، 28 يناير/كانون الثاني 2015.

[37] مقابلة في تركيا، 14 يناير/كانون الثاني 2015.

[38] مقابلة في تركيا، 13 يناير/كانون الثاني 2015.

في حلب بالقول: "دائماً نشعر بالتوتر، وبالقلق، وطوال الوقت ننظر إلى السماء".[39]

وأعرب مقيمون في حلب عن بواعث قلق خاصة بشأن الضربات "المزدوجة"، حيث تتبع ضربة البرميل المتفجر الأولى ضربة ثانية، وفي العادة لمكان قريب عقب فترة وجيزة قد تصل إلى 30 دقيقة. وفي هذه الأنواع من الضربات، يكون الأشخاص الذين قدموا لإنقاذ المصابين أو لتوثيق الحادثة، كأعضاء قوة "الدفاع المدني" المحلية أو مراقبي حقوق الإنسان أو الإعلاميين، عرضة على وجه خاص لخطر أن يقتلوا.[40] وقد وصف رجل يبلغ من العمر 48 سنة من عندان، وهي ضاحية في شمال حلب، لمنظمة العفو الدولية تجربته مع الضربات "المزدوجة" بالقرب من منزله في 14 يونيو/ حزيران 2014 بالقول: "في الظهيرة، راحوا ينادون من المسجد لطلب المساعدة. ركضت إلى موقع القصف، وعندما وصلت إلى هناك، بعد 20 دقيقة، سمعت صوتاً آخر. وكان هذا برميلاً ثانياً- أرادوا أن يقتلوا المزيد منا".[41] وأضاف أنه في نهاية المطاف، تعلم فريق "الدفاع المدني" في منطقته بأن عليه أن ينتظر عدة دقائق قبل أن يبدأ عمليات الإنقاذ عقب سقوط البرميل المتفجر، نظراً لأن العديد من أعضائه قتلوا أو جرحوا في الهجمات الثانية.

ويمكن للمواد المتفجرة الموجودة داخل البرميل أو العبوة أن تتسبب بإصابات مروعة. ووصف عامل مصنع يبلغ من العمر 30 سنة ما خلفه هجوم على حي الفردوس وراءه في 2014 على النحو التالي: "عقب القصف، رأيت أطفالاً بلا رؤوس، وشظايا أجساد في كل مكان. هذا ما أعتقد أن الجحيم سيكون عليه".[42] وطبقاً لجراح يعمل في مشفى بحي الصاخور، "البراميل المتفجرة هي السلاح الأشد ترويعاً وفتكاً... [نعالج] أشخاصاً متعددي الصدمات العصبية، والعديد من عمليات بتر الأطراف، والأحشاء التي اندلقت خارج الجسم، الأمر مروع للغاية. لقد شاهدنا أشياء لا تصدق. لم نر هذه الأنواع من الإصابات في أي كتب طبية".[43]

الهجمات بالبراميل المتفجرة وتأثيراتها

يتفحص هذا التقرير ثماني هجمات استخدمت فيها البراميل المتفجرة منذ يناير/كانون الثاني 2014. وهذه الحالات نموذج لمئات الهجمات بالبراميل المتفجرة التي شنتها القوات الحكومية في تلك الفترة.[44] وقد حصلت منظمة

[39] مقابلة في تركيا، 17 ديسمبر/كانون الأول 2014.

[40] اشتملت الحوادث التالية في هذا التقرير ضربات مزدوجة: حي الفردوس، 20 أبريل/نيسان 2014؛ حي السكري، 16 يونيو/حزيران 2014؛ حي المواصلات، 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2014؛ حي بعيدين، 1 فبراير/شباط 2015.

[41] مقابلة في تركيا، 13 يناير/كانون الثاني 2015.

[42] مقابلة في تركيا، 19 يناير/كانون الثاني 2015.

[43] مقابلة عبر سكايب، 30 يناير/كانون الثاني 2015.

[44] طبقاً لمنظمة غير حكومية دولية رغبت في عدم ذكر اسمها، شنت القوات الحكومية ما لا يقل عن 943 هجوماً باستخدام البراميل المتفجرة في مدينة حلب من أبريل/نيسان 2014 حتى مارس/آذار 2015. وفضلاً عن ذلك، تعرفت منظمة هيومان رايتس ووتش، باستخدام صور الأقمار الصناعية، على ما لا يقل عن 1,000 موقع في حلب لحقت بها أضرار رئيسية ما بين 22 فبراير/شباط 2014 و25 يناير/كانون الثاني 2015. وتظهر هذه المواقع أضراراً تتسق مع التعرض لانفجار كبير من ذخائر أسقطت من الفضاء، بما في ذلك براميل متفجرة وقنابل تقليدية أخرى تسقطها طائرات مروحية، وكذلك عمليات استخدام لصواريخ وقنابل وقود هوائية. مراقبة حقوق الإنسان، "سوريا: موجة جديدة من الهجمات بالبراميل المتفجرة"، 24 فبراير/شباط 2015، http://www.hrw.org/news/2015/02/24/syria-new-spate-barrel-bomb-attacks

العفو الدولية على شهادات تتعلق بخمس حوادث إضافية استخدمت فيها البراميل المتفجرة ولم يوثقها هذا التقرير بسبب ضيق المجال: وهي ضربة جوية على مبنى سكني في حي الهلك في 27 مايو/أيار 2014، وضربة جوية لسوق مكتظة في عندان، في 14 يونيو/حزيران 2014، وضربة جوية على مستشفى دار الشفاء الميداني في حي الشعّار، في 9 يوليو/تموز 2014، وضربة جوية على الميدان الرئيسي في حي الحيدرية، في 5 سبتمبر/أيلول 2014، وضربة جوية ضد منطقة سكنية بين مسجدين في حي الفردوس، في 19 سبتمبر/أيلول 2014.

حي الفردوس، 20 أبريل/نيسان 2014

حوالي الساعة 5 من مساء 20 أبريل/نيسان 2014، شنت القوات الحكومية هجوماً جوياً على تقاطع شديد الاكتظاظ في حي الفردوس. وأبلغ شاهدان عيان، وكذلك مجموعات مراقبة محلية ودولية، منظمة العفو الدولية أن القوات الحكومية استعملت برميلين متفجرين في هذا الهجوم.[45] فأبلغ أحمد،[46] وهو من سكان حي الفردوس الناجين من الهجوم ويبلغ من العمر 25 سنة، منظمة العفو الدولية أنه سمع صوت مروحية وكذلك الصوت المميز الذي يصدره سقوط البرميل قبل الهجوم بلحظات. وقال أحمد إن البرميل الأول أسقط على تقاطع رئيسي في الفردوس، أما الثاني فأسقط بعد دقيقة واحدة على مبنى سكني يبعد 50 متراً عن التقاطع. وأبلغ منظمة العفو الدولية ما يلي:

"كانت الشمس على وشك أن تغرب، وكنا نجلس بالقرب من إشارة المرور في أكبر الأسواق المحلية عندما قاموا بالهجوم... وبعد الهجوم الأول مباشرة، كانت هناك ضربة أخرى. أراد النظام أن يتسبب بأكبر عدد ممكن من القتلى، ولذا استعمل برميلين...[عقب الضربة] رأيت غباراً كثيفاً ونساء يبكين ويصرخن على أطفالهن. رأيت أشلاء لأجساد وسيارات تحترق وداخلها أشخاص. وكانت هناك بيوت تحترق أيضاً. وكان الدم في كل مكان على الأرض."[47]

محمد بصبوص، وهو ناشط إعلامي من حلب، وصل إلى التقاطع بعد 10 دقائق. وصف ما شاهده على النحو التالي:

"[كانت هناك] سيارات مدنية وسيارات سرفيس [سيارات الأجرة العامة]ودراجات هوائية وأناس يحترقون جميعاً. وكانت هناك ساحة لاصطفاف السيارات بالقرب من المكان وفيها سبع باصات نقل صغيرة قد دمرت جميعاً... حيث أدت الشظايا والمواد الشديدة الانفجار التي كانت في البرميل إلى احتراق جميع السيارات. وكان جميع

(زيارة في 2 مارس/آذار 2015).

[45] رسائل متبادلة بالبريد الإلكتروني مع موظف في المعهد السوري للعدالة والمساءلة، 2 فبراير/شباط 2015. وقد وثقت اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق حول الجمهورية العربية السورية هذه الحادثة أيضاً، *التقرير الثامن*، 13 أغسطس/آب 2014، http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/A.HRC.27.60_Eng.pd (زيارة في 2 مارس/آذار 2015).

[46] قمنا بحجب الاسم الحقيقي.

[47] مقابلة في تركيا، 22 يناير/كانون الثاني 2015.

الأشخاص الذين شاهدتهم إما جرحى أو قتلى. وكان بعض الأشخاص قد تمزق لقطعتين. لم يعودوا أشخاصاً." [48]

وأبلغ الشاهدان منظمة العفو الدولية أنه كان إلى جانب المركبات العديدة التي تضررت بناءان مدمران وخمسة مبان لحقت بها أضرار بالغة. وقام محمد بصبوص وزميله بتوثيق وفاة 35 مدنياً قتلوا نتيجة الهجوم. وتعرفت مجموعات مراقبة أخرى على ما لا يقل عن 37 مدنياً بين القتلى. [49] وطبقاً لما قاله محمد بصبوص، كانت أقرب قاعدة إلى المكان على بعد أربعة كيلومترات، في الشارع الأخير من حي الفردوس، ولم تكن هناك أية أهداف عسكرية في محيط الهجوم. [50] وبالنظر لموقع هذه الضربة، وهو تقاطع مكتظ بالمدنيين، فإن الغياب الواضح لأية أهداف عسكرية في المحيط، والطبيعة المتفجرة للأسلحة المستعملة، يرجحان أن هجوم 20 أبريل/نيسان قد شكّل إما هجوماً مباشراً ضد المدنيين والأعيان المدنية، أو هجوماً عشوائياً على الأقل.

حي الإنذارات، 25 مايو/أيار 2014

أبلغ شاهدان منظمة العفو الدولية أن القوات الحكومية ألقت ببرميل متفجر بالقرب من "السكن الشبابي" في حي الإنذارات حوالي الساعة 8 من مساء 25 مايو/أيار 2014. وأكدت مصادر "الدفاع المدني" في حلب ومصادر إعلامية أن برميلاً متفجراً استخدم في هذا الهجوم. [51] وأبلغ أحد الناجين، وهو مصعب إبراهيم، منظمة العفو الدولية ما يلي:

"قبل ثلاث ساعات من الهجوم، شاهدت مروحية تحوِّم في السماء. وفي تلك الليلة، كنت أعمل في دكاني. لم أكن أعلم أن البراميل سوف تأتي في ذلك اليوم. ثم سمعتها. سارعت إلى الركض فوراً، ولكن لا أحد يعلم إلى أين يهرب. كنا، صديقي وأخي الأصغر وأنا معاً في الدكان. قفزت لحماية أخي الأصغر وغطيته تماماً. ثم حاول صديقي تغطيتي. لم يصب أخي بسبب الانفجار. بينما امتلأ جسمي بقطع من الشظايا من أصابع يدي حتى أصابع قدمي. وقتل صديقي فوراً. شجت رأسه وظهره تماماً بسبب الشظية." [52]

ووصف درويش خليفة، الذي دمر منزله في الهجوم، تجربته بالقول:

"كنت قد غادرت البيت لإحضار الغداء لأسرتي. وكان أفراد أسرتي وكل الحي يشاهدون مسلسل "باب الحارة" على التلفزيون. وعندما عدت بعد 30 دقيقة عقب [الهجوم] لم يكن قد تبقى أحد، ولم يتبق شيء. لم يكن هناك ما يكفي من سيارات الإسعاف والمركبات لنقل الجرحى، ولذا راحوا يستخدمون الدراجات النارية كسيارات إسعاف...

---

[48] مقابلة في تركيا، 21 يناير/كانون الثاني 2015.

[49] انظر مركز توثيق الانتهاكات، قاعدة بيانات الشهداء، http://bit.ly/1z8BwE1 (زيارة في 15 مارس/آذار 2015). وقد حدد المعهد السوري للعدالة والمساءلة أسماء 53 ضحية؛ رسائل متبادلة بالبريد الإلكتروني، 11 فبراير/شباط 2015.

[50] لم يستطع لا محمد بصبوص ولا الدفاع المدني تحديد هوية الجماعة المسلحة المعنية؛ بيد أن الدفاع المدني قال إن الجماعة كانت إحدى المجموعات التي تكون الآن "الجبهة الشامية".

[51] رسائل متبادلة بالبريد الإلكتروني مع عضو في الدفاع المدني، 15 مارس/آذار 2015؛ "حلب نيوز"، "سقوط برميل متفجر على السكن الشبابي في حي الإنذارات أدى إلى سقوط عدد من الضحايا"، 26 مايو/أيار 2014، http://halabnews.com/news/53578 (زيارة في 10 مارس/آذار 2015).

[52] مقابلة في تركيا، 23 يناير/كانون الثاني 2015.

وفي مثل هذا الوقت من النهار، يكون معظم الرجال خارج البيوت ومعظم النساء في البيوت. فلماذا قصفوا المباني التي كانت فيها النساء؟" [53]

وفر كلا الرجلين من سوريا عقب الهجوم. ووصف مصعب إبراهيم وضعه الراهن على النحو التالي:

"*تمكنت من الوصول إلى تركيا. كان جسمي كله مغطى بالحروق، وكان هناك جرح في رأسي، كما كانت شظية لا تزال في جسمي. لا أستطيع إخراجها، ولذلك لا أستطيع النوم. وفي ساقي الكثير من الشظايا، وفي يدي كذلك. أشكر الله على المشافي في سوريا. استقبلت جميع الجرحى في هذا الهجوم. ولكن كانت هناك أعداد كبيرة، ولذلك لم يكن لديهم الوقت لاستخراج جميع الشظايا... فقدت دكاني. وفقدت سيارتي أيضاً. فقدت كل شيء. والآن أنا رجل فقير.*"

وذكر الشاهدان أن خمسة منازل ودكانين أصيبت بأضرار في الهجوم. وكان بين من لقوا مصرعهم شقيقة درويش خليفة، رجاء خليفة؛ وشقيقة مصعب إبراهيم، أمينة إبراهيم؛ وخمسة مدنيين آخرين. وأبلغا منظمة العفو الدولية أن ما يربو على 20 مدنياً أصيبوا بجروح نتيجة الهجوم، بمن فيهم زوجة درويش خليفة وابنه، وأخت زوجة مصعب إبراهيم ووالده. وأبلغ كلا الشاهدين، كلاً على حدة، منظمة العفو الدولية، بأنه لم يكن هناك مقاتلون في محيط الهجوم. وقال مصعب إبراهيم إن أقرب نقطة تفتيش عسكرية كانت على بعد أكثر من 500 متر. واستناداً إلى هذا، وإلى عوامل أخرى- بما في ذلك الطبيعة السكنية للحي ونوع السلاح المستعمل- يبدو من المرجح أن هذه الضربة قد شكلت هجوماً مباشراً ضد مدنيين وأعيان مدنية، أو على الأقل هجوماً عشوائياً.

حي باب النيرب، 13 يونيو/حزيران 2014

تحدثت منظمة العفو الدولية إلى صالح صوفان، البالغ من العمر 11 سنة، وهو من الذين نجوا من هجوم شنته القوات الحكومية على حي باب النيرب، الذي يسكنه، حوالي الساعة 3 من بعد ظهر 13 يونيو/حزيران 2014. وقال إن السلاح المستعمل كان برميلاً متفجراً لأنه سمع صوته المميز عند إسقاطه؛ وأكد "مركز توثيق الانتهاكات" أن برميلاً متفجراً استعمل في هذا الهجوم[54].وقالت والدة صالح صوفان إن ابنها كان يلعب مع أبناء عمومته خارج منجرة جده الواقعة خلف محطة الكهرباء الفرعية في باب النيرب، في وقت الهجوم.

وأخبر صالح صوفان منظمة العفو الدولية ما يلي:

"*كنت مع ثلاثة من أبناء عمي الأربعة. سمعت صوت المروحية، وكان الجميع يعرفون أنها قادمة- ثم شاهدنا البرميل يسقط. اختبأت تحت شجرة. بينما هرب أبناء عمي في الاتجاه الآخر، واختبؤوا أمام البيت. عمر وحمزة ماتوا. ونجا ابن عمي الأصغر، الذي كان تحت أخويه... ونقلت إلى مشفى عمر بن عبد العزيز. رأوا ساقي، وأرسلوني إلى كيليس [تركيا]. وفي النهاية أخذوا [بتروا] ساقي، التي كانت مليئة بالشظايا، وكذلك نصف أصبعي. أنا الآن بخير. إلا أن عدم التجول والبقاء في البيت طول الوقت يثير الملل حقاً.*" [55]

---

[53] مقابلة في تركيا، 23 يناير/كانون الثاني 2015.

[54] رسائل متبادلة بالبريد الإلكتروني مع موظف في مركز توثيق الانتهاكات، 13 مارس/آذار 2015.

[55] مقابلة في تركيا، 23 يناير/كانون الثاني 2015.

وذكرت والدة صالح صوفان أن 15 منزلاً ومستودعاً كبيراً دمرت في الهجوم، وأن كافة أفراد عائلة فياض قد لقوا مصرعهم. وبالإضافة إلى عمر صوفان، البالغ من العمر 11 سنة، وحمزة صوفان، 9 سنوات، ذكر "مركز توثيق الانتهاكات" أن مريم الفياض، البالغة من العمر 4 سنوات، وكمال الاطر، وعمره 12 سنة، قتلا أيضاً، بالإضافة إلى داليا عاطف وعبد القادر الدلال.[56] وقالت والدة صالح صوفان إنه بالرغم من أن بعض أعضاء إحدى جماعات المعارضة المسلحة كانوا ينامون أحياناً في محطة الكهرباء الفرعية، التي تبعد 250 متراً عن مكان الضربة، كان جميع من توفوا في الهجوم من المدنيين، ولم تصب الضربة سوى المنازل المدنية. وإذا ما كان الأمر كذلك، فمن المرجح أن الهجوم قد شكل إما هجوماً مباشراً على المدنيين والأعيان المدنية، أو كان هجوماً عشوائياً.

حي السكري، 16 يونيو/حزيران 2014

حوالي الساعة 11 من صباح 16 يونيو/حزيران 2014، شنت القوات الحكومية ضربة جوية على سوق عامة مكتظة في حي السكري. وأكد خالد الخطيب، وهو عضو في فريق "الدفاع المدني" الذي قاد جهود الإنقاذ من الهجوم، وكذلك عدة مجموعات للمراقبة، أن القوات الحكومية استعملت برميلين متفجرين.[57] وأبلغ شهود منظمة العفو الدولية أن البرميل الثاني انفجر عقب ما بين خمس وسبع دقائق من الانفجار الأول، وعلى بعد 50 متراً من مكانه، بينما كانت قوة "الدفاع المدني" المحلية وآخرون يحتشدون لمساعدة من أصيبوا في الهجوم الأول. وذكر نادر، [58] وهو من سكان حي الفردوس، أن الانفجار الأول أصاب عمارة سكنية، بينما حدث الانفجار الثاني بالقرب من تقاطع رئيسي قريب من مقر المجلس المحلي للحي. وذكر خالد الخطيب وخليل الحجار، وهو ناشط إعلامي، أن الانفجار الثاني ضرب على بعد 50 متراً من نقطة توزيع للمعونات الإنسانية، حيث كان 150 شخصاً مصطفين لتلقي سلات غذائية. ووصل نادر إلى المكان عقب أربع دقائق من الضربة الأولى وأصيب بجروح طفيفة بسبب الشظايا في الضربة الثانية. ووصف ما مر به لمنظمة العفو كما يلي:

"عندما وصلنا، كان أهالي الحي [بالقرب من الضربة] يركضون مبتعدين، بينما كان أشخاص من خارج الحي يركضون نحو مكان الضربتين لإنقاذ الناس. لم نسمع البرميل الثاني وهو يسقط لأن الناس كانوا يبكون ويصرخون، بينما كانت السيارات تطلق زواميرها. [بعد الضربة الثانية] كانت هناك رؤوس وأيدي وأجزاء أخرى من الجسم في كل مكان... وكان جارنا، أيمن، تحت الركام ولم يعثر عليه أبداً. لم يتمكنوا من انتشال جسده. فُقد الكثير من الأشخاص في ذلك اليوم. عمي توفي هناك. وضعنا يديه في القبر، وكذلك ساقية- ولكننا لسنا متأكدين من أنهما ساقاه. وما زالت قطع جسده الأخرى تحت الركام." [59]

وكان خليل حجار في مكتب "أناس محتاجون"، وهي منظمة إنسانية، عندما سمع صوت الضربة الأولى. وأبلغ منظمة العفو الدولية ما يلي:

---

[56] انظر مركز توثيق الانتهاكات، قاعدة بيانات الشهداء، http://bit.ly/1z8BwE1 (زيارة في 15 مارس/آذار 2015).

[57] انظر، مثلاً، اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق حول الجمهورية العربية السورية، *التقرير الثامن*، 13 أغسطس/آب 2014، http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/A.HRC.27.60_Eng.pd (زيارة في 2 مارس/آذار 2015)؛ هيومان رايتس ووتش، "وابل من البراميل المتفجرة"، 30 يوليو/تموز 2014، http://www.hrw.org/news/2014/07/30/syria-barrage-barrel-bombs (زيارة في 4 مارس/آذار 2015).

[58] تم حجب الاسم الحقيقي.

[59] مقابلة عبر سكايب، 28 يناير/كانون الثاني 2015.

"سمعنا انفجاراً هائلاً. ذهبنا لنرى ما هو، وبعد خمس دقائق، جاء البرميل الثاني. وأصبح الأشخاص الذين كانوا هناك للمساعدة ضحايا، ولذلك لم يكن هناك من يساعد عقب القنبلة الثانية... ولم أتمكن من توثيق الحادثة لأنه كان علي أن أنقذ بعض الأشخاص من الركام." [60]

ووصف براج الحلبي، وهو عضو في "مركز حلب الإعلامي"، المشهد عندما وصل بعد 10 دقائق من الهجوم كما يلي:

"كانت الأجساد قد نثرت على الأرض. وكانت ست سيارات تحترق، والناس في داخلها قد فارقوا الحياة. جاءت إلي فتاة صغيرة وقالت، 'عائلتي داخل ذلك المبنى، أريد عائلتي.' طلبت منها أن تصبر وقلت لها إننا سوف نحضرهم لها. وبسبب الغبار، لم أستطع رؤية شيء، واعتقدت أن لديها بيت. ولكن عندما هدأ الغبار، لم يكن هناك بيت البتة. لم يعد لديها بيت أو عائلة." [61]

وكان مجد، [62] وهو طبيب أسنان، في مكتبه في وقت الهجوم. وانفجر البرميل الثاني على بعد 20 متراً فقط منه، واستقرت شظية من الانفجار في ظهره. ثم زحف إلى الشارع. وأبلغ منظمة العفو ما يلي:

*"لا أعرف كيف أصف ما حدث... كان رعباً خالصاً. أكفل لك أن كل شخص رأيته- كل شخص على الأرض- كان من المدنيين. كانوا أشخاصاً أعرفهم، أشخاصاً أراهم كل يوم. كان بعضهم من "الدفاع المدني"، وآخرون ناشطين إعلاميين جاءوا لتوثيق الضربة الأولى، وكان هناك الرجل الذي يملك محل البوظة، والرجل الذي يملك محل السندويشات، والرجل الذي يملك مخزن اللُّعب. هؤلاء ناس كنت أقول لهم صباح الخير كل يوم وأنا في طريقي إلى العمل. وها هم قد قتلوا جميعاً"*وذكر شهود أن خمس مبان أصيبت بأضرار شديدة في الهجومين، بما في ذلك مخبز وعدة محال تجارية. وتعرف "مركز توثيق الانتهاكات" على ما لا يقل عن 77 مدنياً قتلوا في الهجوم، بينهم سبعة أطفال أعمارهم بين سنتين و17 سنة؛ ولم يسجل وجود أي مقاتلين بين القتلى. [64]وذكر جميع الشهود أنه لم يكن هناك أي وجود عسكري في محيط الانفجارين. وقال عضو "الدفاع المدني" خالد الخطيب إنه كان هناك استحكام لإحدى جماعات المعارضة المسلحة التابعة "للجيش السوري الحر" على بعد 500 متر، بينما كان أقرب خط للتماس على بعد أكثر من ثلاثة كيلومترات. وبالنظر لموقع هذا الهجوم، الذي طال سوقاً عامة ونقطة توزيع المساعدات القريبة، فإن طبيعة الأسلحة المستعملة والوسيلة المستخدمة في الهجوم، وحقيقة أنه لم يقتل سوى مدنيين، تشكل، على ما يبدو، هجوماً مباشراً على مدنيين وعلى أعيان مدنية، أو على الأقل هجوماً عشوائياً.

مستشفى الصاخور، 1 يوليو/تموز 2014

حوالي الساعة 5 من مساء 1 يوليو/تموز 2014، أصيب مشفى ميداني في حي الصاخور بأضرار جراء ضربة جوية قامت بها القوات الحكومية. وأبلغت مجموعات مراقبة، وكذلك خالد الخطيب، الذي يعمل في "الدفاع المدني"،

---

[60] مقابلة في تركيا، 21 يناير/كانون الثاني 2015.

[61] مقابلة عبر سكايب، 19 يناير/كانون الثاني 2015.

[62] تم حجب الاسم الحقيقي.

[63] مقابلة عبر سكايب، 15 مارس/آذار 2015.

[64] انظر مركز توثيق الانتهاكات، قاعدة بيانات الشهداء، http://bit.ly/1z8BwE1 (زيارة في 15 مارس/آذار 2015).

منظمة العفو الدولية أن برميلاً متفجراً استخدم في الهجوم.[65] ووصل خالد إلى مكان الضربة بعد بضع دقائق. وأبلغ منظمة العفو الدولية ما يلي:

"لحقت أشد الأضرار بغرفة الاستراحة والكافتيريا التابعتين للمشفى. شاهدنا سيارتي إسعاف محطمتين وأخرى لا تزال تحترق. رأيت أشلاء لم أستطع حتى التعرف عليها. نقلنا الجثث إلى الخارج، ثم نقلنا جميع جرحى الهجوم والهجمات السابقة إلى عيادات ومشاف قريبة. تعرض المشفى لأضرار شديدة، ولذا اضطروا إلى أن يعملوا تحت الأرض بعد ذلك." [66]

وأبلغ طبيب يعمل في مستشفى ميداني قريب منظمة العفو الدولية أنه استقبل عدة مصابين نقلوا إلى المشفى، بمن فيهم مريض أصيب بالشلل بسبب إصابته بجرح نجم عن شظية خلال هجوم ذلك اليوم. وقال إن معظم الإصابات التي عالجها كانت قد نجمت عن شظايا أسلحة متفجرة.[67] وأكد خالد أنه لم تكن هناك نقاط تفتيش أو قواعد عسكرية، أو مقاتلون تابعون للجماعات المسلحة بالقرب من المستشفى، وقال: "بالتأكيد المشفى مكان مدني". وطبقاً "للدفاع المدني" و"أطباء من أجل حقوق الإنسان"، قتل أربعة مدنيين وجرح سبعة آخرون في الهجوم. وقد تعرض هذا المشفى على نحو متكرر للإصابة بأضرار قبل الحادثة. ففي يونيو/حزيران 2014 وحده، تعرض لسبع هجمات بالبراميل المتفجرة والصواريخ، ما يشير بقوة إلى أن استهدافه كان متعمداً.[68] إن المستشفيات وسيارات الإسعاف والمرافق الطبية محمية على نحو خاص بموجب القانون الدولي الإنساني، ويتعين افتراض طبيعتها المدنية في كل الأحوال. وقد خرق هجوم 1 يوليو/تموز، وكذلك الهجمات السبع السابقة، هذه الحماية، وعلى ما يبدو شكلت هجمات مباشرة على مدنيين وعلى أعيان مدنية، أو على الأقل هجمات عشوائية.

حي المواصلات، 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2014

في 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، حوالي الساعة 3.30 من بعد الظهر، أسقطت القوات الحكومية برميلين متفجرين على حي المواصلات، بينهما خمس دقائق.[69] ووصف فراس، [70] وهو من سكان الحي، ما رآه عندما وصل

---

[65] مقابلة عبر سكايب مع خالد الخطيب، 21 فبراير/شباط 2015؛ رسائل بالبريد الإلكتروني مع عضو في أطباء من أجل حقوق الإنسان، 29 يناير/كانون الثاني 2015.

[66] مقابلة عبر سكايب، 21 فبراير/شباط 2015.

[67] مقابلة عبر سكايب، 30 يناير/كانون الثاني 2015.

[68] انظر، مثلاً، اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق حول الجمهورية العربية السورية، *التقرير الثامن*، 13 أغسطس/آب 2014، http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/A.HRC.27.60_Eng.pd (زيارة في 2 مارس/آذار 2015)، ص 42.

[69] أكدت عدة مجموعات مراقبة ومصادر إخبارية نوع السلاح المستخدم والتفاصيل الأخرى للضربة. انظر، مثلاً، المرصد السوري لحقوق الإنسان، "البرميل المتفجر للنظام يقتل 12 شخصاً في حلب"، 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2014)، http://syriahr.com/en/2014/11/the-regime-barrel-bombs-kill-12-people-in-aleppo-while-u-s-and-allied-coalition-warplanes-attack-al-nusra-positions/ (زيارة في 1 يناير/كانون الثاني 2015)؛ اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق حول الجمهورية العربية السورية، *التقرير التاسع*، 5 فبراير/شباط 2015، http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/IICISyria/Pages/IndependentInternationalCommissio n.aspx (زيارة في 5 مارس/آذار 2015).

إلى موقع الانفجار عقب دقائق من الهجوم الأول:

"أصبح الموقع مكتظاً بشدة، حيث هُرع الناس للمساعدة. وبعد خمس دقائق من الهجوم الأول، جاء الهجوم الثاني. وراح الناس يتنادون، 'برميل، برميل'، وركضنا للاختباء داخل مبنى بالقرب من مسجد نور الشهداء... وكان في داخل البرميل رقاقات تقطع الفولاذ، فكيف بالبشر؟ تمزقهم تمزيقاً. شاهدت أكثر من 50 جريحاً. رأيت طفلاً وقد لطخ الدم وجهه بالكامل. وكان طفل آخر يحمل إحدى يديه بيده الأخرى، بعد أن قطعت تماماً. كان يصرخ، 'أعيدوها لي.'" [71]

قال فراس إن الهجوم ألحق أضراراً فادحة بالمبنى الذي دخله، وبعدة مبان أخرى مجاوره. كما أشار إلى أن أنبوب الماء الرئيسي أصيب بأضرار، ما أدى إلى وقف تدفق مياه الصنابير إلى الحي لعدة أيام. وتعرفت مجموعات المراقبة السورية على ما لا يقل عن 13 مدنياً قتلوا نتيجة الهجوم.[72] وطبقاً لمصدر طبي، ربما كان الهجوم الأول موجهاً إلى نقطة تفتيش قد تم إخلاؤها "لجبهة النصرة"؛ بيد أن فراس أكد أن أقرب نقطة تفتيش كانت على بعد حوالي 1.5 كيلومتر من موقع الهجوم.[73] ومن المحتمل أن هذا الهجوم كان هجوماً مباشراً على مدنيين وعلى أعيان مدنية. ولكن حتى إذا كان الهدف المقصود نقطة تفتيش مهجورة، فإن الطبيعة السكنية للحي ووجود أعداد كبيرة من المدنيين كان ينبغي أن يدفعا من شنوا الهجوم إلى استبعاد الأسلحة المتفجرة غير الدقيقة ذات القدرة التدميرية هذه على نطاق واسع، كالبراميل المتفجرة. وفي تلك الحالة، فإن هذا الهجوم كان سيعتبر غير متناسب أو عشوائي.

منطقة قبر الإنجليزي، 18 نوفمبر/تشرين الثاني

في 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2014 حوالي الساعة 10 صباحاً، شنت القوات الحكومية هجوماً جوياً على طريق كاستيلو، بالقرب من مول كارفور في حريتان، في الضواحي الشمالية لحلب. وأكد عمر حاج عمر، وهو عضو في فريق "الدفاع المدني" في عندان، أن برميلاً متفجراً استعمل في القصف، إذ شاهد القنبلة وهي تسقط من شباك مكتبه، وشاهد فيما بعد موقع الانفجار. وأكدت عدة مجموعات للمراقبة كذلك استخدام برميل متفجر واحد على الأقل في هذا الهجوم.[74] ووصف عمر حاج عمر المشهد بعد الهجوم على النحو التالي:

---

[70] تم حجب الاسم الحقيقي.

[71] مقابلة عبر سكايب، 21 يناير/كانون الثاني 2015.

[72] انظر مركز توثيق الانتهاكات، قاعدة بيانات الشهداء http://bit.ly/1JCicp5 (زيارة في 15 مارس/آذار 2015)؛ قاعدة بيانات حلب للشهداء، http://aleppom.com/List.aspx (زيارة في 15 فبراير/شباط 2015).

[73] المرصد السوري لحقوق الإنسان، "البرميل المتفجر للنظام يقتل 12 شخصاً في حلب"، 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2014)، http://syriahr.com/en/2014/11/the-regime-barrel-bombs-kill-12-people-in-aleppo-while-u-s-and-allied-coalition-warplanes-attack-al-nusra-positions/ (زيارة في 1 يناير/كانون الثاني 2015).

[74] انظر، مثلاً، اللجنة السورية لحقوق الإنسان، "التقرير اليومي حول انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا الصادر في 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2014"، http://www.shrc.org/?p=19837 (زيارة في 15 مارس/آذار 2015)؛ المرصد السوري لحقوق الإنسان، "مقتل 14 شخصاً بسقوط براميل متفجرة للنظام على سيارة إسعاف في حلب"، 19 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014، http://syriahr.com/en/2014/11/14-people-killed-by-the-regimes-explosive-barrels-on-an-ambulance-in-aleppo/ (زيارة في 15 فبراير/شباط 2015).

"شاهد الدفاع المدني مروحية في الجو في وقت سابق تحوم بالمنطقة، ولذلك كنا نعلم أن هناك هجوماً محتملاً. وصلت بعد 10 دقائق... وكانت القنبلة قد تفجرت أمام مول كارفور بالضبط. شاهدت سيارة إسعاف تحترق، وبداخلها أشخاص قتلى، وباص صغير كان مليئاً بالأشخاص. كانت الجثث متناثرة على أجزاء مختلفة من الطريق. أخرجنا ثلاث جثث من سيارة الإسعاف. كان اثنان منهم من المرضى، والثالث ممرضاً. ومن الباص الصغير، أخرجنا امرأة شج رأسها وأربع جثث أخرى. وأدى الانفجار إلى شطر شخص كان على دراجة نارية إلى نصفين. وكانت أطراف القتلى ملقاة في كل مكان. لا أستطيع تقدير عدد الأشخاص الذين قتلوا لأنهم كانوا أشلاء." [75]

ووصل سامي الراج، وهو ناشط إعلامي، عقب حوالي دقيقتين من الضربة. ووصف ما رأى كما يلي:

"كان هناك باص صغير يحترق، وكانت النار ما زالت مشتعلة عندما وصلت. وكان في داخله العديد من الأشخاص. كان هناك جرحى وقتلى، وكان هناك أشخاص مسنون لم يستطيعوا المشي... دمرت عشر مركبات واصيب أكثر من 20 غيرها بأضرار." [76]

وتعرف "الدفاع المدني" على 17 مدنياً قتلوا نتيجة لهذا الهجوم و10 أشخاص أصيبوا بجروح؛ ولم يسجل وجود مقاتلين بين القتلى. وأوردت مجموعات المراقبة السورية أن ما لا يقل عن 16 مدنياً قتلوا، بينهم خمسة أطفال.[77] وذكر الشاهدان أنه لم تكن هناك نقاط تفتيش أو قواعد عسكرية، أو أعضاء في الجماعات المسلحة، بالقرب من موقع الضربة، وأشار عمر حاج عمر إلى أنه "لم يكن هناك بالمطلق ما يتصل بالعسكر في أي موقع قريب من المكان". وإذا ما كان الأمر كذلك، فإن هذا الهجوم قد شكل، على ما يبدو، هجوماً مباشراً على مدنيين وعلى أعيان مدنية. وحتى إذا كان هناك هدف عسكري في محيط المكان، فإن هذا الهجوم كان سيشكل هجوماً عشوائياً.

حي بعيدين، 1 و5 فبراير/شباط 2015

وفقاً لمجموعات المراقبة ومصادر إعلامية، أسقطت القوات الحكومية برميلين متفجرين في حي بعيدين، بينهما بضع ثواني، في ساعات ما بعد ظهر الأول من فبراير/شباط 2015. وذكرت مصادر إعلامية أن كلتا القنبلتين سقطتا فوق مبان سكنية، وأن الهجوم أدى إلى وفاة ما لا يقل عن 10 أشخاص، بينهم ثمانية أطفال.[78] وفي 5 فبراير/شباط 2015، ألقت القوات الحكومية ببرميل متفجر آخر في بعيدين، وهذه المرة على الدوار الرئيسي في الحي. وتعرفت مجموعات المراقبة على ما لا يقل عن 24، وربما يصل العدد إلى 45، من المدنيين الذين قتلوا نتيجة للهجوم.[79] وكان معظم من جرحوا أو قتلوا داخل حافلات مدنية أو في انتظار حافلات تقلهم إلى أماكن أخرى، في

---

[75] مقابلة عبر سكايب، 19 فبراير/شباط 2015.

[76] مقابلة عبر سكايب، 19 فبراير/شباط 2015.

[77] اللجنة السورية لحقوق الإنسان، "التقرير اليومي حول انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2014"، http:// http://www.shrc.org/?p=19837%20(15%20killed (زيارة في 15 مارس/آذار 2015)؛ مركز توثيق الانتهاكات، قاعدة بيانات الشهداء http://bit.ly/1FAJxnE (زيارة في 15 مارس/آذار 2015).

[78] انظر، مثلاً، أنباء حلب، "شهداء حلب وضواحيها"، 1 فبراير/شباط 2015، http://halabnews.com/news/62749 (زيارة في 22 فبراير/شباط 2015).

[79] طبقاً لمركز توثيق الانتهاكات، قتل 24 شخصاً. انظر قاعدة بيانات الشهداء، http://bit.ly/1OpW7N7 (زيارة في 15 مارس/آذار 2015)؛ اللجنة السورية لحقوق الإنسان، "مذبحة في بعيدين عقب المذبحة في الغوطة الشرقية"، 6 فبراير/شباط

وقت الهجوم. وتحدثت منظمة العفو الدولية إلى مدير مستشفى ميداني في حي الصاخور قال إنه استقبل 80 جريحاً من هذا الهجوم. وأكد أن الضحايا كانوا قد أصيبوا بشظايا سلاح متفجر، وأن اثنين من العاملين الطبيين أصيبا بجروح.[80] وحتى إذا كانت هاتان الهجمتان قد استهدفتا أهدافاً عسكرية، الأمر الذي يبدو مستبعداً، نظراً لإصابتهما مبنى سكنياً ودواراً مكتظاً، فإنهما تبدوان عشوائيتين، ومن الممكن أن تشكلا هجومين مباشرين على مدنيين وعلى أعيان مدنية.

الهجمات بالصواريخ والمقذوفات الأخرى

استخدمت في الهجمات التي يتفحصها هذا القسم أسلحة، مثل الصواريخ، يمكن أن تستعمل مع بعض التوجيه الدقيق. وتشير هذه الحقيقة، إضافة إلى ظروف الهجمات التي نتفحصها هنا، إلى استهداف المدنيين والأعيان المدنية بصورة متعمدة من جانب القوات الحكومية، ولذا فهي ترقى إلى مستوى جرائم حرب.

ويتفحص هذا التقرير فيما يلي ثلاث هجمات بالصواريخ توضح مئات من الهجمات المماثلة التي شنتها القوات الحكومية منذ يناير/كانون الثاني 2014.[81]

مدرسة عين جالوت، 30 أبريل/نيسان 2014

صباح 30 أبريل/نيسان 2014، قبل الساعة 9، هاجمت القوات الحكومية مدرسة عين جالوت. وكانت المدرسة، الواقعة في حي الأنصاري الشرقي، قد تعرضت للهجوم من قبل في أغسطس/آب 2013.[82] وفي وقت هجوم 30 أبريل/ نيسان، كان طلاب ومعلمو عين جالوت ومدارس قريبة أخرى يتقاطرون لمشاهدة معرض لرسوم الأطفال يصور تجارب التلاميذ مع النزاع. وأكدت عدة منظمات للمراقبة استعمال صاروخين في هذا الهجوم.[83]

وتحدثت منظمة العفو الدولية إلى ثلاثة من المعلمين والإداريين، وإلى طالبين اثنين، ممن نجوا من الهجوم. وذكر هؤلاء أن الصاروخ الأول أصاب الطابق الأول من المدرسة بين الغرف المخصصة للتلاميذ من سن 6- 7 سنوات، و8- 9 سنوات، بينما أصاب الصاروخ الثاني ساحة الملاعب، على بعد 200 متر من المبنى الرئيسي للمدرسة. وتذكّر أسامة الفندي، وهو معلم جغرافيا في عين جالوت يبلغ من العمر 23 سنة، ما حدث في ذلك اليوم على النحو التالي:

2015، http://www.shrc.org/en/?p=24451 (زيارة في1 مارس/آذار 2015).

[80] مقابلة عبر سكايب، 25 فبراير/شباط 2015.

[81] طبقاً لمنظمة غير حكومية دولية رغبت في عدم ذكر اسمها، شنت القوات الحكومية 315 هجوماً استخدمت فيها الصواريخ أو مقذوفات صاروخية أخرى ما بين يونيو/حزيران 2014 وأبريل/نيسان 2015. رسائل متبادلة بالبريد الإلكتروني، 13 أبريل/نيسان 2015.

[82] الشبكة السورية لحقوق الإنسان، "القوات الحكومية تدمر المدارس"، 7 مايو/أيار 2014، http://sn4hr.org/public_html/wp-content/pdf/english/ain-jaloot-english.pdf (زيارة في 3 فبراير/شباط 2015). وطبقاً للشبكة، قتل تسعة مدنيين في هجوم شن في مايو/أيار 2014.

[83] انظر، مثلاً، اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق حول الجمهورية العربية السورية، *التقرير الثامن*، 13 أغسطس/آب 2014، http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/A.HRC.27.60_Eng.pd (زيارة في 2 مارس/آذار 2015). وأكد خبير عسكري، من المعهد السوري للعدالة والمساءلة، أن صاروخين قد استخدما في هذا الهجوم.

"بقينا قبل ذلك بأكثر من أسبوعين نعد لهذا الاحتفال للأطفال... ووصلت إلى المدرسة ما بين الساعة 7.30 و8 صباحاً. كان هناك نحو 60 طالباً ومعلماً، وكان 200 غيرهم يصلون إلى المدرسة. كنت في غرفة الإدارة، في المدرسة، عندما سمعت صوت الانفجار. ثم سمعت صوت الطائرة المقاتلة، تبتعد بسرعة كبيرة... [عقب الهجوم] وكان الجو مغبراً للغاية بحيث لم أعرف ما إذا كنت حياً أم ميتاً. كنت مع صديقي محمد إبراهيم. ورحنا ننظر في الغرف بحثاً عن الناجين. وكان أول من شاهدته محمد الدقاق، أحد المعلمين، وقد فارق الحياة. ثم ذهبت إلى حيث كان الأطفال يعدون رسومهم. رأيت أشياء لا أستطيع وصفها. كانت هناك أشلاء أطفال، والدم يغطي المكان. كانت الأجساد ممزقة... وعقب وصول 'الدفاع المدني'"، لم أتحرك. بقيت جالساً في مكان واحد بسبب الصدمة." [84]

وكانت مروة [85] في الغرفة التي كانت الرسوم ستعرض فيها عندما ضرب صواريخ المدرسة. وأخبرت منظمة العفو ما يلي:

"في الساعة 7 صباحاً، وصلت إلى المدرسة مع أكثر طلابي موهبة، الأطفال الذين رسموا أفضل الصور. كنا نرتب كل شيء ونقوم بالتحضير، وكانت معلمة أخرى تعلق الرسومات على الحيطان. وعندما جاءت الطائرات، لم أسمع أي صوت. ثم سقط السقف علينا. حيث استهدف صاروخ الغرفة التي كنا فيها. وعندما حاولت أن أحرك إحدى طالباتي، وجدتها ميتة. كان هناك ثقب في رأسها... وكنت أنا مصابة بجرح بليغ. جرحت في رئتي وأصبت بكسور في جمجمتي وأضلاعي وساقيّ. لم أستطع تحريك ساقي اليسرى. وتبين لي لاحقاً بأن أضراراً قد لحقت بدماغي. كان جسمي مغطى بالكدمات- وكان جسمي بكامله أزرقاً. وعقب الهجوم، لم أستطع رؤية أي شيء، ولكنني أستعيد قدرتي على الإبصار، ببطء... [الهجوم] شكل صدمة لي، ليس فحسب بسبب جروحي، ولكن بسبب طلابي. لقد دربتهم واحداً واحداً. ومن المستحيل التفكير بأنهم لم يعودوا أحياء." [86]

ووصف محمد إبراهيم، وهو إداري في المدرسة يبلغ من العمر 26 سنة، الهجوم على النحو التالي:

"سمعت الانفجار، ثم شعرت به. لم أعد أسمع بسبب صوت الانفجار... ثم رحت أسمع صوت أطفال يبكون ويصرخون... كانت جميع الأجساد في الزوايا بسبب ضغط الهواء الذي سببه الصاروخ. نقلت إلى المشفى. وعدت بعد الظهر ورأيت أن مبنى المدرسة الرئيسي قد انهار. لا يمكن أن تصدق ما وقع من أضرار- بدا وكأن زلزالاً قد ضربه." [87]

وقال محمد إبراهيم إنه كان قد أعلن عن المهرجان في وسائل الإعلام المحلية في الأيام التي سبقت الحادثة، كما نشرت دعوة إلى حضوره على صفحات فيسبوك.[88]

---

[84] مقابلة عبر سكايب، 28 يناير/كانون الثاني 2015.

[85] تم حجب اسم العائلة.

[86] مقابلة في تركيا، 18 ديسمبر/كانون الأول 2014.

[87] مقابلة في تركيا، 27 يناير/كانون الثاني 2015.

[88] انظر الدعوة بالفيسبوك إلى الفعالية: http://bit.ly/1CyBR4t (زيارة في 11 مارس/آذار 2015). ويتضمن النص، جزئياً، "وسط الدمار والحرب هناك أمل وأحلام طفولة... ندعوكم إلى حضور معرضنا يومي الأربعاء 30 أبريل/نيسان والخميس 1 مايو/أيار، الذي سيعقد في مدرسة عين جالوت".

إبراهيم مندو، وهو طالب يبلغ من العمر 12 سنة، نجا من الهجوم، وأبلغ منظمة العفو الدولية ما يلي:

"أراد المعلمون أن ينظموا حفلة لإسعادنا. ودعيت جميع المدارس في الحي لتأتي إلى عين جالوت، وعرضت صوري في معرض الصور. كنت أجلس مع أخي الصغير، أيهم، في المدرسة. ثم جاءت الطائرة المقاتلة، واستقرت قطع كبيرة من الشظايا في صدر أخي ووجهه. فقدت الوعي، وأفقت لأجد نفسي تحت الركام. خرجت من تحت الركام وذهبت إلى الأشخاص الذين يقدمون المساعدة وسألتهم إلى أين أذهب. وضعوني في شاحنة بك أب وأخذوني إلى المشفى. كانت الشظايا داخل ظهري ورأسي لأن الصاروخ انفجر خلفي. ما زالت بعض قطع الشظايا داخل جسمي. أيهم فارق الحياة في الطريق إلى تركيا. كان عمره 11 سنة."[89]

وأصيبت بيان المصري، البالغة من العمر 11 سنة، أيضاً في الهجوم. وقتلت شقيقتاها، هبة البالغة من العمر 5 سنوات، وآية البالغة من العمر 12 سنة. حيث استقرت خمس شظايا صغيرة في رأس بيان وصدرها وكبدها وإحدى رئتيها. وأصيبت إحدى ساقيها بعطب شديد. وفي يناير/كانون الثاني 2015، أوضح والدها لمنظمة العفو الدولية أن بيان تجد صعوبة في التنفس، ولا تستطيع تحريك ساقها. وعقب الهجوم، ظلت غير قادرة على الكلام لخمسة أيام. قالت أمها: "أعتقد أنها نسيت من نحن."[90]

وذكر الشهود أسماء عدة أشخاص قتلوا نتيجة للهجوم على مدرسة عين جالوت، بمن فيهم الطلاب أيهم مندو وهبة وآية المصري وريان عواد وإسراء كباره وميس رجوب؛ والمعلمان محمد دقاق وبشار الغفاري.[91] وطبقاً لمنظمات المراقبة، قتل في هذا الهجوم ما لا يقل عن 21، بينهم 19 من الطلاب، وربما بلغ عدد من قتلوا من المدنيين 35 شخصاً. وفضلاً عن ذلك، جرح ما لا يقل عن 25 مدنياً، وفقد العديد من هؤلاء، مثل بيان ومروة، القدرة على استعمال أطرافهم أو حواسهم. ولم تسجل مجموعات المراقبة مقتل أي مقاتلين في الهجوم.[92] وحتى 23 أبريل/نيسان 2015، لم تكن الحكومة السورية قد أصدرت أي بيانات أو تعليقات بشأن الهجوم على مدرسة عين جالوت.

وذكر اثنان من الشهود أن جماعة مسلحة غير حكومية قد استخدمت ثكنة تبعد 100 متر عن المدرسة؛ بيد أن أحدهما قال إنها كانت مهجورة منذ ما لا يقل عن ثلاثة أشهر قبل الهجوم.[93] وإذا ما كان المكان المستهدف بالهجوم هو الثكنة القريبة، فمن المرجح أن الهجوم كان رغم ذلك غير مشروع. فلا بد أن القوات السورية كانت تعرف موقع المدرسة، وكان ينبغي أن تتخذ الاحتياطات اللازمة لتجنب إصابة المدرسة لعلمها أن الطلاب ومدنيين

---

[89] مقابلة في تركيا، 27 يناير/كانون الثاني 2015.

[90] مقابلة في تركيا، 15 يناير/كانون الثاني 2015.

[91] تم حجب اسم العائلة لأسباب أمنية.

[92] انظر، مثلاً، مركز توثيق الانتهاكات، قاعدة بيانات الشهداء، http://bit.ly/1FAJg4b (زيارة في 15 مارس/آذار 2015)؛ اليونيسف، "بيان اليونيسف حول مقتل أطفال في حماة وحلب"، 4 مايو/أيار 2014، http://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/unicef-syria-statement-killing-children-hama-and-aleppo (زيارة في 5 يناير/كانون الثاني 2015).

[93] لم يكن أحد الشهود متأكداً أي الجماعات المسلحة كانت قد استخدمت الثكنة؛ بينما كان الآخر يعتقد أنها كانت صقور الشام. مقابلتان في تركيا، 16 و27 يناير/كانون الثاني 2015.

آخرين سيكونون في المدرسة في ذاك الوقت من النهار. وعلى سبيل المثال، كان بإمكانها توجيه إنذار، أو القيام بالهجوم ليلاً. وإذا ما كانت الثكنة مهجورة حقاً لثلاثة أشهر، كان ينبغي أن تأخذ ذلك في الحسبان. وتشير حقيقة أن المدرسة كانت قد تعرضت للقصف من قبل، وأصيبت بصاروخين، إلى أنه من الممكن أن يكون هذا هجوماً مباشراً على مدنيين وأعيان مدنية. وإلا، فقد كان هجوماً غير متناسب بصورة جسيمة أو هجوماً عشوائياً.

طريق الكاستيلو، 15 أكتوبر/تشرين الأول 2014

حوالي الساعة 11 من صباح 15 أكتوبر/تشرين الأول 2014، استهدفت القوات الحكومية مركبة تضم أربعة أشخاص على طريق الكاستيلو، بالقرب من قرية كفر حمرة. وقتل ماجد، [94] وهو طبيب عام، في الحادثة. وطبقاً لمنظمة غير حكومية دولية كان لها مراقبون على الأرض، استعمل صاروخ أرض- أرض في الهجوم. [95] وقال اثنان من الناجين إن المركبة كانت سيارة نقل صغيرة تحمل على نحو بارز شعار منظمة صحية محلية على غطاء محركها وبابها.

ووصف عماد، [96] وهو طبيب آخر كان في المركبة، ما حدث لمنظمة العفو الدولية:

"كنا نعمل مع منظمة صحية محلية، وفي طريقنا لمشاهدة مشروعها... وكنا نستقل سيارة لا يختلف شكلها عن سيارات الإسعاف، وتحمل شعار المنظمة الصحية بوضوح- إذ كان هناك شعار كبير على مقدمتها وعلى كلا جانبي السيارة. أحسست بأن شيئاً قد ضرب السيارة ورأيت وميض أضواء. فقدت الوعي لبعض الوقت. ولم أستطع الرؤية لأن جفني كانا قد احترقا. نظرت خلفي، ولم أر سوى الدماء." [97]

وأبلغ رجا، [98] وهو الراكب الثالث وطبيب أيضاً، منظمة العفو الدولية ما يلي:

"كنا في المركبة التابعة لمنظمتي، وكان بالإمكان رؤية الشعار بالتأكيد. كنت في المقعد الخلفي من المركبة، بجانب الدكتور ماجد. [عقب الضربة] فقدت وعيي للحظة، ثم استفقت ورحت أصرخ طلباً للمساعدة. سمع أحدهم صوتي، وراحوا يسحبونني من سيارة الإسعاف... ونقلوني بسرعة كبيرة إلى المشفى. كان هناك جرح في عيني اليمنى، بينما كان قدمي قد بتر. وكانت الكثير من الحروق تغطي جسدي إلى جانب كثير من الكسور." [99]

وذكر الشهود أن مدنيَّيْن آخريْن كانا في سيارة قريبة قتلا أيضاً في الهجوم. وأكدوا أنه لم يكن هناك وجود لأي هدف عسكري في محيط المكان، وأن آخر نقطة تفتيش اجتازوها كانت على بعد أكثر من أربعة كيلومترات. وأشار عماد إلى أن "هذه كانت هي الطريق الرسمية، والطريق الوحيدة، لتقديم المساعدات والمواد الطبية". [100] واستناداً

[94] جرى حجب اسم العائلة.

[95] مقابلة عبر سكايب مع منظمة غير حكومية دولية رغبت في عدم ذكر اسمها، 13 أبريل/نيسان 2015.

[96] جرى حجب الاسم الحقيقي.

[97] مقابلة في تركيا، 21 يناير/كانون الثاني 2015.

[98] جرى حجب الاسم الحقيقي.

[99] مقابلة عبر الهاتف، 30 يناير/كانون الثاني 2015.

[100] انظر "الأوضاع الإنسانية وإمكانات دخول المناطق" لمزيد من التفاصيل حول هذه الطريق.

حي بستان القصر، 6 إبريل/نيسان. تمثل المنطقة الخضراء، المبينة في الصورة، سوق الفواكه والخضار التي لا تزال تعمل وسط الدمار.

© Amnesty International (Photo: Mujahid Abu al-Joud)

© Amnesty International (Photo: Khalil Hajjar)

© Amnesty International (Photo: Khalil Hajjar)

© REUTERS/George Ourfalian

بعكس اتجاه عقارب الساعة من اليسار:
حي صلاح الدين، 3 إبريل/نيسان 2014.

مستشفى ميداني أصيب بأضرار في حي الصاخور عقب هجوم صاروخي، فبراير/شباط 2014.

ضحايا هجوم جوي على حي الفردوس يتلقون مساعدة في إحدى سيارات الإسعاف، 2 إبريل/ نيسان 2014.

جثامين أربعة أطفال قتلوا بصاروخ أطلقه مقاتلو المعارضة نحو إحدى المدارس في منطقة الحمدانية، 27 أكتوبر/تشرين الأول 2014.

ردهة في مدرسة عين جالوت، أصيبت بأضرار في هجوم صاروخي في 30 أبريل/نيسان 2014. التقطت هذه الصورة يوم وقوع الهجوم.

سيارات ومحلات أصيبت بأضرار في أحد المواقع الذي تعرض، حسبما ذكر السكان، لقذيفتي هاون أطلقهما مقاتلو المعارضة نحو حي العزيزة الحلبي، وهي منطقة تسيطر عليها الحكومة، 26 فبراير/شباط 2015.

© Amnesty International (Photo: Mujahid Abu al-Joud)

© REUTERS/George Ourfalian

© Amnesty International (Photo: Mujahid Abu al-Joud)

مدنيون يفرون من الموقع الذي تعرض لهجوم جوي في حي المعادي. 11 إبريل/نيسان 2015.

© Amnesty International (Photo: Mujahid Abu al-Joud)

© Amnesty International (Photo: Mujahid Abu al-Joud)

© Amnesty International (Photo: Mujahid Abu al-Joud)

© Amnesty International (Photo: Mujahid Abu al-Joud)

بعكس اتجاه عقارب الساعة من اليسار:
تُرفع الحافلات رأسياً في حي بستان القصر لتوفر درعاً لسكان الحي من نيران القناصة، 6 إبريل/نيسان 2015.

طفل يشرب من مياه ينبوع تدفق إثر هجوم صاروخي على حي الكلاسة بحلب في 1 سبتمبر/أيلول 2014. ويواجه المدنيون في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة نقصاً شديداً في الخدمات الأساسية، مثل الكهرباء والمياه، فضلاً عن الظروف السيئة للصرف الصحي، مع انسداد الشوارع بالقمامة ومياه الصرف الصحي.

أحد المرضى يغادر مستشفى تحت الأرض في حي الصاخور عقب تلقيه العلاج، 5 إبريل/نيسان 2015. ونتيجة لاستخدام القوات الحكومية البراميل المتفجرة الملقاة من الجو وغيرها من الهجمات الجوية، أجبر العديد من المستشفيات في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة إلى اللجوء تحت الأرض. وتضطر المستشفيات في حلب إلى إجراء العمليات الجراحية في ظروف لا تتوفر فيها الكهرباء والمواد الطبية الأساسية إلا في حدها الأدنى.

مدرسة الأمل بحي مساكن هنانو، 31 مارس/آذار 2015.

تأسس هذا المكان الترفيهي تحت الأرضي في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في حلب في أواخر 2014 لتوفير رعاية خاصة للأطفال الذين أصبحوا يتامى بسبب النزاع، 6 إبريل/نيسان 2015.

© Amnesty International (Photo: Khalil Hajjar)

© Amnesty International (Photo: Mujahid Abu al-Joud)

ناج من إحدى الهجمات الجوية في حي المعادي،
11 يوليو/تموز 2014.

إلى الأدلة المقدمة إلى منظمة العفو الدولية، وبالنظر إلى طبيعة السلاح المستعمل وعدم وجود أي هدف مشروع قريب، فمن المرجح أن يكون هجوم 15 أكتوبر/تشرين الأول قد شكّل هجوماً مباشراً على مدنيين وأعيان مدنية، وانتهاكاً للالتزام باحترام وحماية العاملين الطبيين ووسائل النقل الطبية.

حي البياضة، 1 يناير/كانون الثاني 2015

في الساعة 12 من ظهيرة 1 يناير/كانون الثاني 2015، قُصفت منطقة سكنية في حي البياضة بصاروخ واحد على الأقل. وأكدت منظمة غير حكومية دولية لها مراقبون على الأرض في سوريا أن صاروخ أرض أرض قد استعمل في الهجوم. [101] وأبلغت سناء، [102] وهي ناشطة إعلامية من حلب نجت من الهجوم، منظمة العفو الدولية ما يلي:

"كنت مع صديقتي في المدينة القديمة، وهوجمت البيوت الثلاثة المحاذية لبيتنا. كان الشارع مكتظاً بالناس. وتكسر زجاج جميع الشبابيك في بنايتنا، وكان ضغط الهواء شديداً إلى حد أننا طرنا وجميع الأبواب انفتحت. بقينا في الداخل لساعتين، لخوفنا من أن نضرب مرة أخرى. حيث كنا معتادين على التعرض لضربتين. وعندما خرجنا، رأينا أن ثمانية مبان قد دمرت. إذ سقط الصاروخ على بعد حوالي 100 متر... كانت صواريخ أرض أرض- وجماعات المعارضة لا تملك مثل هذا النوع. وقذائف الهاون لا تحدث مثل هذا الدمار كالصواريخ." [103]

وبحسب أقوال سناء، قتلت امرأتان في الهجوم: وهما منا جروخ، البالغة من العمر 20 سنة، وكانت حامل بتوأمين، ونسرين جروخ، وعمرها 27 سنة. وذكر صديقها، علي، [104] لمنظمة العفو الدولية أيضاً أن الضربة ألحقت أضراراً بثماني مبان، وكذلك بمسجد تاريخي في الحي. وقال علي إن المنطقة "حي مدني مزدحم بالناس" وأكد أنه لا وجود لنقاط تفتيش أو قواعد عسكرية في محيط الضربة. [105] وإذا ما كان الأمر كذلك، فإن هذا قد شكّل، على ما يبدو، إما هجوماً مباشراً على مدنيين ومنازل مدنية، أو هجوماً عشوائياً، على الأقل.

الانتهاكات على أيدي جماعات المعارضة المسلحة

هاجمت جماعات المعارضة المسلحة، في عدة مناسبات في 2014 وأوائل 2015، الأحياء السكنية والمستشفيات والمراكز الطبية والمدارس ومعالم ثقافية من قبيل المساجد ومواقع تاريخية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة من حلب. والهجمات العشوائية التي تقتل أو تجرح المدنيين، والهجمات غير المتناسبة، هي جرائم حرب. وقد يشكل بعضها هجمات مباشرة على المدنيين أو الأعيان المدنية، وهي بالمثل جرائم حرب. وكثيراً ما تنطوي هذه الهجمات على استعمال أسلحة كمدافع الهاون والصواريخ المحلية الصنع المزودة بعبوات غاز، والمعروفة محلياً باسم "مدافع جهنم". وقد قام "المرصد السوري لحقوق الإنسان" بتوثيق أسماء 672 مدنياً قتلوا في قصف عشوائي لمدينة حلب

[101] رسائل متبادلة بالبريد الإلكتروني مع منظمة غير حكومية دولية ترغب في عدم ذكر اسمها، 29 يناير/كانون الثاني 2015.

[102] جرى حجب اسم العائلة.

[103] مقابلة في تركيا، 14 يناير/كانون الثاني 2015.

[104] جرى حجب اسم العائلة.

[105] مقابلة في تركيا، 13 يناير/كانون الثاني 2015.

من جانب جماعات المعارضة المسلحة في 2014، بينهم 137 طفلاً و80 امرأة و455 رجلاً.[106]

ما هو مدفع جهنم؟

"مدفع جهنم" هي عبوة ناسفة وبني أول ما بني، حسبما، من قبل جماعة المعارضة المسلحة "أحرار الشام" في2013. وطول سبطانة المدفع في العادة حوالي ثلاثة أقدام، وينصب على عجلات. وتتكون قذيفة المدفع من عبوة مصممة لاحتواء غاز البروبان، وتملأ بالمتفجرات والحشوات المعدنية. ويمكن لمدفع جهنم العادي أن يطلق 15 نوعاً من القذائف التي تزن أكثر من 40 كيلوغراماً، ويصل مداها إلى 1.5 كيلومترات. ومدفع جهنم واحد من مجموعة متنوعة من عبوة ناسفة صممتها جماعات المعارضة المسلحة إبان النزاع في سوريا. وما زالت خياراً يتمتع بالشعبية لدى قوات المعارضة المسلحة، وهناك عشرات أشرطة الفيديو التي تظهر استخدامه أثناء المعارك على شبكة الإنترنت.[107]

مجموعة من مقاتلي المعارضة يجهزون "مدفع جهنم"، الذي تم صنعه محلياً. وقد قام مقاتلو المعارضة في حلب بتصنيع صواريخهم ومنصات إطلاقها© PA/Demotix .

ووصف أحد سكان حي المحافظات أشكال تضرر المدنيين ممن يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة نتيجة هذه الهجمات العشوائية بالقول: "القذائف عشوائية تماماً. وأعدك بأن أي مكان يطلقون قذائف الهاون

[106] مقابلة عبر سكايب مع رئيس المرصد السوري لحقوق الإنسان، 9 مارس/آذار 2015.

[107] انظر، مثلاً، https://www.youtube.com/watch?v=fpnzLIgtoYc&index=2&list=PLPC0Udeof3T5xf3IxSQl0pzTYd-zIdBvT (زيارة في 15 أبريل/نيسان 2015).

نحوه يكون خالياً من أي هدف عسكري. وإذا ما برروا ذلك بأن هناك مخابرات قريباً من المكان، فلا بد أن المخابرات في كل مكان. ولكوني أعيش بالقرب منهم لا يعني أنني أؤيدهم".[108] وقالت امرأة من حي الجميلية إن تكرار الهجمات قد أنهى كل شعور بالأمان شعرنا فيه يوماً ما. وأكدت: "لا تستطيع أن تشعر بالأمان أو بالسلامة، في أي وقت. لا تستطيع أن تعرف بأي حال من الأحوال- يمكن أن تصاب في أي وقت".

وتجسد الحوادث الثماني التي يتفحصها هذا التقرير فيما يلي مئات الهجمات العشوائية المماثلة التي شنتها جماعات المعارضة المسلحة في مدينة حلب منذ يناير/كانون الثاني 2014.

عيادة جمعية الإغاثة الأرمنية، يونيو/حزيران 2014

في أوائل يونيو/حزيران 2014، تحدثت عدة مصادر إعلامية عن قصف جماعات المعارضة المسلحة "عيادة جمعية الإغاثة الأرمنية" ومركز الرعاية اليومية التابع لها.[109] ولم يتم تحديد الجماعة التي شنت الهجوم، الذي أدى إلى أضرار مادية دون إيقاع خسائر في الأرواح. ولم تجد منظمة العفو الدولية أي معلومات تشير إلى أن هدفاً عسكرياً مشروعاً كان في محيط العيادة. ولذا، فإن ما وقع كان، على ما يبدو، هجوماً مباشراً على مدنيين وأعيان مدنية، أو هجوماً عشوائياً، على الأقل.

حي صلاح الدين، 26 سبتمبر/أيلول 2014

مساء 26 سبتمبر/أيلول، شنت قوات المعارضة هجوماً على حي صلاح الدين، بالقرب من مسجد الباسل. وقالت كوثر،[110] وهي من أفراد عائلة أحد الضحايا، إن السلاح المستعمل كان "مدفع جهنم". ووصفت الحادثة لمنظمة العفو الدولية على النحو التالي:

"كانت زوجة أخي، أماني، مع ابنتها، سلمى، وأختي، منا. وكنّ على وشك الوصول إلى بيت زوج اختي وانفجرت أسطوانة غاز فوقهما وانطلقت منها شظايا بشعة. وكانت أماني تحمل ابنتها فضمتها إليها لحمايتها. وأصابت إحدى الشظايا صدر أماني وأحدثت ثقباً كبيراً فيه. بينما أصيبت سلمى بجرح بليغ في رأسها، ولكنها نجت. وأصيبت شقيقتي بشظايا في كبدها وكليتها ومعدتها. وقد أجريت لها ثلاث عمليات حتى الآن، وتنتظر الرابعة. وشاهد زوج شقيقتي كل ما حدث من الشرفة. ولم يفه ولو بكلمة واحدة عن الحادثة منذ وقوعها. وكلما ذكر أحدهم زوجته، يقول، 'الحمد لله الحمد لله'." [111]

---

[108] مقابلة في لبنان، 11 مارس/آذار 2015.

[109] Asbarez، "إعلان حي نور كيوغ منطقة كوارث"، 4 يونيو/حزيران 2014، http://bit.ly/1p6ZTi4 (زيارة في 5 مارس/آذار 2015)؛ المجلة الأرمنية الأسبوعية، "جمعية الإغاثة الأرمنية تدين الهجمات المناهضة للأرمن على نور كيوغ"، 6 يونيو/حزيران 2014، http://bit.ly/1HkEBVU (زيارة في 5 مارس/آذار 2015)؛ صفحة "تويتر" للجنة الوطنية الأرمنية الأمريكية، مركز جمعية الإغاثة الأرمنية للرعاية النهارية في حي الميدان (نور كيوغ)، 13 يونيو/حزيران 2014، https://twitter.com/ANCA_DC/status/477555303370612737/photo/1 (زيارة في 5 مارس/آذار 2015).

[110] جرى حذف أسماء عائلات جميع الأفراد ذوي الصلة بهذه الحادثة لأسباب أمنية.

[111] مقابلة في تركيا، 29 يناير/كانون الثاني 2015.

وذكرت كوثر أن أماني قتلت وجرح ما يربو على 40 مدنياً آخر نتيجة للهجوم، بمن فيهم سلمى ومنا. وأبلغت كوثر منظمة العفو الدولية أنه كانت هناك نقطة تفتيش حكومية على بعد 200 متر من مكان الضربة. وإذا كان الأمر كذلك، فإن هذا كان، على الأقل، هجوماً عشوائياً، كما يبدو، وبخاصة في ضوء السلاح المستعمل. كما يمكن أن يكون قد شكل هجوماً مباشراً على مدنيين وأعيان مدنية.

مدرسة هدى شعراوي، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2014

وفقاً لمجموعات المراقبة، سقطت قذيفة هاون على مدرسة هدى شعراوي، في حي السريان الجديدة من حلب، في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2014. ونسب "المرصد السوري لحقوق الإنسان" الهجوم إلى "لواء شهداء بدر"، وهو جماعة تنتمي إلى "الجيش السوري الحر" ويقوده خالد حياني.[112] ويشير شريط فيديو استعرضته منظمة العفو الدولية إلى أن الهجوم قتل مدنيين اثنين على الأقل وجرح 26.[113] كما قصفت الجماعة المسلحة كذلك المنطقة المحيطة بالمدرسة وتسببت بأضرار بالغة في الممتلكات والمباني. ولم تعثر منظمة العفو على أية معلومات تشير إلى أن هدفاً عسكرياً مشروعاً كان في الجوار. ولذا فإن هذا كان، على ما يبدو، هجوماً مباشراً على مدنيين أو أعيان مدنية، أو هجوماً عشوائياً، على الأقل.

مدرسة الكمال، 27 أكتوبر/تشرين الأول 2014

عقب يوم واحد، في 27 أكتوبر/تشرين الأول، شنت إحدى جماعات المعارضة المسلحة هجوماً على مدرسة الكمال في حي الحمدانية، بحلب. وأدى هذا الهجوم، الذي ذكرت مصادر إعلامية أن قاذف صاروخي عديم الارتداد استخدم فيه، إلى وفاة أربعة أطفال، جميعهم في سن 9 سنوات.[114] وجرح فيه ما لا يقل عن 17 شخصاً آخر، أغلبيتهم من المدنيين.[115] ومن غير الواضح أي الجماعات المسلحة كانت مسؤولة عن الهجوم؛ بيد أن شريط فيديو نشر على مواقع مشتركة لتنظيم "جيش المجاهدين"- وهو جماعة مسلحة تشكلت في يناير/كانون الثاني 2014 للرد على تحقيق الجماعة المسلحة التي تدعو نفسها "الدولة الإسلامية" تقدماً على الأرض، ويضم عدة فصائل- يظهر التنظيم وهو يطلق قذائف صاروخية عديم الارتداد من استاد الحمدانية الرياضي في الموعد نفسه، ما يشير إلى إمكان أن يكون مسؤولاً عن الهجوم.[116] وعلى ما يبدو، فإن هذا كان، على الأقل، هجوماً غير متناسب أو عشوائي.

حي الأشرفية، 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2014

---

[112] المرصد السوري لحقوق الإنسان، "قذائف لواء شهداء بدر قتلت اثنين من المدنيين وجرحت 26 آخرين في حلب"، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2014، http://syriahr.com/en/2014/10/shells-launched-by-shohadaa-bader-brigade-killed-2-people-and-injured-26-others-in-aleppo/ (زيارة في 15 مارس/آذار 2015).

[113] انظر فضائية الإخبارية السورية، "قذائف الإرهابيين تستهدف مدرسة في حي السريان"، تحميل في 27 أكتوبر/ تشرين الأول 2014، https://www.youtube.com/watch?v=iYCXEZCZDa4 (زيارة في 5 مارس/آذار 2015).

[114] سوريا الآن، قائمة بأسماء وصور أربعة أطفال ورد أنهم قتلوا في الهجوم"، http://bit.ly/1B3wSbf (زيارة في 7 مارس/آذار 2015).

[115] سانا، "مقتل ستة مدنيين في هجمات إرهابية بحلب ودمشق"، 27 أكتوبر/تشرين الأول 2014، , http://www.sana.sy/en/?p=16218 (زيارة في 5 مارس/آذار 2015).

[116]) كتائب البعث الإلكترونية، "قذائف صاروخية تستهدف مدرسة الكمال"، تحميل في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2014، https://www.youtube.com/watch?v=qvH3zmQMFeE (زيارة في 7 مارس/آذار 2015).

طبقاً لما ذكره محمود، وهو تاجر أقمشة يبلغ من العمر 39 سنة، هاجمت قوات المعارضة حي الأشرفية بثلاثة صواريخ من صنع محلي في الساعة 12.30 من بعد ظهر 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2014. وسقطت الصواريخ بالقرب من مطعم "سوار"، على مسافة 200 متر فيما بينها. ووصف محمود الهجوم على النحو التالي:

"كنت مع أسرتي في البيت عندما جاء الصواريخ. قتل الانفجار زوجتي وثلاثة من أطفالي. والآن تركت وحدي مع طفلي الأخير، البالغ من العمر خمس سنوات. حاولت أن آخذ زوجتي والأطفال إلى مشفى عقب الهجوم، ولكن لم يكن هناك وقت. بقيت واقفاً فقط، لا ألوي على شيء، حتى جاء بعض الجيران ووجدوني. كانت إصابات عائلتي قاتلة بسبب قوة الانفجار وعدد الشظايا التي انطلقت من القذيفة. ودمر بيتي بالكامل في الهجوم." [117]

وعزا الهجوم إلى "لواء شهداء بدر"؛ وأكدت هذا إحدى مجموعات المراقبة السورية.[118] وقال محمود إنه يعيش في حي سكني مكتظ: "هناك نحو 50 عائلة حولنا في الحي، وليست هناك نقاط تفتيش أو قواعد قريبة". وإذا ما كان الأمر كذلك، فقد يشكل هذا الهجوم إما هجوماً مباشراً على مدنيين وأعيان مدنية، أو هجوماً عشوائياً، على الأقل.

مشفى الأندلس، 31 ديسمبر/كانون الأول 2014

في 31 ديسمبر/كانون الأول 2014، سقطت قذائف هاون بالقرب من مشفى الأندلس في حي الشهباء. وطبقاً لمصادر إعلامية، شنت الهجوم قوات تابعة للمعارضة ونجمت عنه وفاة مدنيين اثنين.[119] ولم تعثر منظمة العفو الدولية على معلومات تفيد بأن هدفاً عسكرياً مشروعاً كان في محيط المكان. ولذا يبدو أن هذا كان هجوماً مباشراً على مدنيين أو أعيان مدنية، أو هجوماً عشوائياً، على الأقل.

حي الشهداء، 1 يناير/كانون الثاني 2015

شنت جماعة تابعة للمعارضة لم يتم التعرف عليها ما لا يقل عن أربعة صواريخ على حي الشهداء في حلب الجديدة، في 1 يناير/كانون الثاني 2015. وطبقاً لمراقبين ومصادر إعلامية، قتل ما لا يقل عن 13 مدنياً وجرح 18 مدنياً آخر في الهجوم.[120] ولم تعثر منظمة العفو الدولية على معلومات تشير إلى وجود هدف عسكري مشروع في الجوار. ولذا فإن هذا الهجوم يبدو هجوماً مباشراً على مدنيين وأعيان مدنية، أو هجوماً عشوائياً، على الأقل.

الجامع الأموي الكبير، 30 يناير/كانون الثاني 2015

في 30 يناير/كانون الثاني 2015، فجرت جماعة معارضة مسلحة قنبلة النفق تحت جدران الجامع الأموي

---

[117] مقابلة أجراها باحث ميداني يعمل مع المنظمة السورية للبحث والتقييم في سوريا، 23 فبراير/شباط 2015.

[118] طبقاً للمرصد السوري لحقوق الإنسان، قتلت امرأة مع أطفالها الثلاثة في هذا الهجوم، الذي استخدمت فيه قذائف صاروخية. انظر موجز الأخبار، "مقتل امرأة واحدة وأطفالها الثلاثة في قصف بحلب"، 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، http://www.mojaznews.com/?p=44089 (زيارة في 15 مارس/آذار 2015).

[119] موجز الأخبار، "سقوط قذيفة على تكسي في شارع الأندلس بحلب"، 31 ديسمبر/كانون الأول 2014، http://bit.ly/1BGRxRv (زيارة في 6 مارس/آذار 2015).

[120] انظر أخبار حلب، "شهداء حلب وريفها"، 1 يونيو/حزيران 2015، http://halabnews.com/news/61593 (زيارة في 30 مارس/آذار 2015)؛ سانا، "مقتل 13 مدنياً وجرح 18 في هجوم إرهابي على حلب ودمشق"، 1 يناير/كانون الثاني 2015، http://www.sana.sy/en/?p=23798 (زيارة في 5 مارس/آذار 2015).

التاريخي في حلب، متسببة بانهيار الجدار الخارجي الشرقي.[121] وكانت "جبهة النصرة" قد استهدفت الجامع سابقاً، في أبريل/نيسان 2013، بهجوم دمر مئذنته.[122] ولم تعثر منظمة العفو الدولية على أية معلومات تشير إلى أن هدفاً عسكرياً مشروعاً كان في الجوار. ولذا فإن الهجوم كان، على ما يبدو، هجوماً مباشراً على هدف مدني، أو هجوماً عشوائياً، على الأقل. ويشكل استهداف الأعيان الدينية أو الثقافية بالهجوم جريمة حرب أيضاً.

---

[121] "ذي سيريان أوبزيرفر"، "هجوم جديد على مسجد أمية"، 30 يناير/كانون الثاني 2015، http://syrianobserver.com/News/News/New+Attack+on+Umayyad+Mosque (زيارة في 10 مارس/آذار 2015).

[122] *الغارديان*، "تدمير مئذنة مسجد تاريخي سوري في حلب"، 24 أبريل/نيسان 2013، http://www.theguardian.com/world/2013/apr/24/minaret-historic-syrian-mosque-destroyed-aleppo (زيارة في 10 مارس/آذار 2015).

الاحتجاز التعسفي والتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة وحالات الاختفاء القسري

"هناك الكثير من الأشخاص الذين عاشوا هذه القصة. كثيرون منهم لم يصلوا إلى نهايتها. أريد أن أهب صوتاً لأولئك الذين فقدوا مستقبلهم. فأنا واحد منهم."

"أشرف"، طالب سابق في جامعة حلب.

أدان مجلس الأمن الدولي في قراره 2139 بشدة "الاحتجاز التعسفي للمدنيين وتعذيبهم في سورية، ولا سيما في السجون ومرافق الاحتجاز، فضلا عن عمليات الخطف، والاختطاف، والاختفاء القسري"، وطالب "بالإنهاء الفوري لهذه الممارسات، وإطلاق سراح جميع الأشخاص المحتجزين بصورة تعسفية".[123] وقد ووجهت هذه المطالب بعدم الامتثال بصورة ثابتة في حلب.

وبالإضافة إلى ذلك، تشعر منظمة العفو الدولية بقلق بالغ إزاء التقارير التي تلقتها بشأن حوادث العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في محافظة حلب. حيث تضمنت البحوث الموثوقة التي أجرتها مجموعات رصد أخرى، فضلاً عن الحالات الست التي أحيلت إلى منظمة العفو الدولية، في كثير من الأحيان حوادث تعرضت فيها النساء للاغتصاب والاعتداء الجنسي عند نقاط التفتيش وفي حجز كل من القوات الحكومية وجماعات المعارضة المسلحة.[124] ونظراً لندرة التبليغ ووصمة العار المرتبطة بمثل تلك الأفعال، فإن منظمة العفو الدولية لم تتمكن من

[123] مجلس الأمن الدولي، القرار 2139، 22 فبراير/شباط 2014، http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/2139(2014) (زيارة في 15 مارس/آذار 2015).

[124] انظر مثلاً، الشبكة الأوروأوسطية لحقوق الإنسان، العنف ضد المرأة: جرح نازف في الحرب السورية، نوفمبر/أشرين الثاني، http://www.euromedrights.org/eng/wp-content/uploads/2013/11/Doc-report-VAW-Syria.pdf (زيارة في 12 فبراير/شباط 2015)؛ مقابلات في تركيا أشير فيها إلى الحوادث وأجريت في 8 ديسمبر/كانون الأول

تقييم حجم هذا النمط من سوء المعاملة. ومع ذلك، واستناداً إلى المعلومات والتقارير التي تلقتها، خلصت منظمة العفو الدولية إلى أن أعمال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس تحدث في حلب.

الانتهاكات على أيدي القوات الحكومية

أخضعت الحكومة السورية مواطنيها للاحتجاز التعسفي والتعذيب وغيره من صنوف سوء المعاملة، فضلاً عن الاختفاء القسري، في مراكز الاحتجاز في شتى أنحاء سوريا لسنوات عديدة. ولكن على مدى السنوات الأربع الماضية، ارتكبت الحكومة هذه الانتهاكات على نطاق واسع. وتمثل هذه الانتهاكات في حلب ممارسات على مستوى الدولة. فوفقاً "لمركز توثيق الانتهاكات"، اعتقلت الحكومة السورية 1,196 مدنياً في محافظة حلب منذ 2011، وتعرض 90 بالمائة منهم للتعذيب أو لغيره من ضروب سوء المعاملة، بينما لقي 541 منهم حتفهم أثناء الاحتجاز، سواء عن طريق التعذيب والتجويع والإعدام، أو بوسائل أخرى.[125] وقد وثقت منظمة العفو الدولية وغيرها من المنظمات منذ 2011 مئات الحالات التي تنطوي على الاحتجاز التعسفي أو الاختفاء القسري لنشطاء سياسيين سلميين، وعاملين في مجال المساعدات الإنسانية ومسعفين، وغيرهم من المدنيين في محافظة حلب، وعلى ما يبدو تعرض كثير منهم للتعذيب أو لغيره من ضروب سوء المعاملة. ويبدو أن العديد من هؤلاء الأفراد تعرضوا لهذه الانتهاكات لمجرد ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات أو التجمع.

وتلقي الحالات الفردية فيما يلي الضوء على المعاناة والشعور بفقدان الكرامة واليأس، التي يعاني منها أولئك الذين تعرضوا لهذه الانتهاكات- فضلاً عن الألم والحزن الذي يعاني منه أفراد أسرهم، وأصدقاؤهم وزملاؤهم.[126]

الناشطون السياسيون السلميون

أخضعت الحكومة السورية الناشطين السياسيين السلميين في حلب باستمرار للاحتجاز التعسفي والتعذيب وغيره من صنوف سوء المعاملة والاختفاء القسري. أحد هؤلاء النشطاء، ويدعى أشرف،[127] صوّر على شريط فيديو الاحتجاجات الأولى في جامعة حلب وبعث به إلى وسائل إعلام دولية.[128] ووصف اعتقاله في مايو/أيار 2012 واليوم الأول من احتجازه:

"كنت أعيش في مساكن الطلبة في جامعة حلب. جاءوا في المساء، في اليوم الأول من الامتحانات. ضربوني بعقب بندقية، أخذوا هاتفي وعصبوا عيني. وأقاموا لي "حفلة ترحيب" عندما وصلت إلى مركز الشرطة في حلب. أمسك بي

2014 و15 ديسمبر/كانون الأول 2014 و16 ديسمبر/كانون الأول 2014 و17 ديسمبر/كانون الأول 2014 و23 يناير/كانون الثاني 2015 و28 يناير/كانون الثاني 2015.

[125] رسائل متبادلة بالبريد الإلكتروني مع المتحدث باسم مركز توثيق الانتهاكات، 24 فبراير/شباط 2015.

[126] شملت الحالات التي جرى تفحصها فيما يلي أفراداً قبض عليهم منذ يناير/كانون الثاني 2014 وأفراداً قبض عليهم واعتقلوا قبل يناير/كانون الثاني 2014، ولكن احتجزوا، وفي العديد من الحالات تعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، خلال الفترة المشار إليها، وآخرين قبض عليهم قبل يناير/كانون الثاني 2014 أو منذ ذلك الحين وكانون لا يزالون مختفين في 23 أبريل/نيسان 2015. والاختفاء القسري انتهاك مستمر.

[127] تم حجب الاسم الحقيقي.

[128] للاطلاع على الشهادة الكاملة، انظر منظمة العفو الدولية، *سوريا: أصوات في محنة*، فبراير/شباط 2015، https://www.amnesty.org/en/documents/mde24/1068/2015/en/ (زيارة في 15 مارس/آذار 2014).

رجل وبدأ بضربي، ثم جاء شخص آخر وأخذا يضربان رأسي بالحائط. شعرت بجسمي كله ينزف. عذباني لمدة أربع ساعات. ربطاني حشروني في دولاب سيارة، حتى رأسي. وضرباني بكيبل رفيع من السيليكون قطّع جلدي مثل سكين. اعتقدت في الواقع أنني قد مت ... وكانت الليلة الأولى هي الأصعب. وكنت أسمع أصوات أشخاص يتعرضون للتعذيب، ولم أنم في تلك الليلة. حوالي الساعة 5:00 إلى 6:00 فجراً، لم أكن أسمع سوى عويل النساء. وفي السابعة، توقف صراخ النساء، ثم بدأت أسمع صراخ الرجال. كان الصراخ مبرمجاً زمنياً".[129]

وبعد مرور أربعة أيام، نقل أشرف إلى سجن حلب المركزي، حيث شهد انتفاضة السجناء وقصف السجن من قبل قوات الحكومة والمعارضة والتجويع الجماعي للسجناء أثناء الحصار الذي بدأ في 2013، وعمليات الإعدام من دون محاكمة لأكثر من 20 من رفاقه في السجن[130]. أطلق سراحه في أواسط 2014، بعد مرور أكثر من عامين على اعتقاله. وأخبر منظمة العفو الدولية ما يلي:

" عندما نادى الحراس على اسمي في أحد الايام، اعتقدت أنهم ينادون علي لأخذي إلى المقصلة. أخذ أصدقائي بالبكاء وبتقبيلي وتوديعي. لم أشعر بالخوف، بل بالخدر. الوقت الذي أمضيته في السجن كان أشبه بالحلم، وشعرت أني بحاجة إلى الوصول إلى نهايته. ولكنهم في الحقيقة كانوا ينادون اسمي لإطلاق سراحي. كنت في غاية الوهن آنذاك، دخلت السجن بوزن 82 كيلوغراماً، وعندما خرجت كان وزني 45. صديقي كان بوزن 35 – ف اضطروا لحمله على بطانية لأنه لم يعد قادراً على المشي... عندما ترجلت من المركبة، غاصت قدمي بالوحل، لم أكن قد دست على أي شيء سوى البلاط لمدة سنتين ونصف. ظننت أنني سوف يغمى علي من الشعور بتراب الأرض. لم يكن لدينا ضوء في السجن، لذلك لم أستطع التأقلم مع ضوء الشمس. كانت شديدة السطوع. الآن، بعد أن تمكنت من الفرار من سوريا، أنا بحاجة للبدء من جديد. أريد فقط أن أواصل تعليمي. و أريد استرجاع سنوات الدراسة الثلاث. ولكن ليس لدي أي وثائق، لذلك ربما سيكون علي أن أعود إلى المدرسة الثانوية" .

مروان [131]، الذي شارك في تنظيم الاحتجاجات السياسية في جامعة حلب، اعتقل يوم 9 سبتمبر/أيلول 2013. قرابة الساعة 02:00، اقتيد من منزله في حي جمعية الزهراء إلى فرع المخابرات الجوية في حلب. ووصف التعذيب الذي تعرض له في اليوم التالي:

"وضعت بدايةً في وضعية 'الدولاب' [يحشر الضحية في إطار سيارة] وجلدت قدماي مراراً بسوط من السيليكون. قاموا بوضع الماء على قدمي وضربوني مراراً وتكراراً – أعتقد أنني تعرضت للجلد حوالي 150 مرة. بعد هذا وضعت في وضع "الشبح" [يجري تعليق الضحية، عادة مقيد المعصمين مع وضع اليدين وراء الظهر] لنحو ساعتين ... ثم احرقوا أسفل قدمي بفحم من الشيشة خاصتهم ... وعند ذلك، كنت أشعر بالخدر، لكنني لم أعترف. وتركت عارياً بوضعية "الشبح" لمدة ست ساعات أخرى. وبعد ذلك، صعقوا قدميّ بالكهرباء. كان هذا مؤلماً جداً لأن قدمي كانت تنزف من الحروق. وفي هذه الأثناء ضربوني على رأسي بخرطوم مياه. وجرح رأسي في ثلاثة أماكن مختلفة. ولسبعة أيام تالية، وضعت في وضعية "الدولاب" كل يوم، وطلب مني مراراً الاعتراف، ولم أفعل. وأخذوني

[129] مقابلة في تركيا، 31 يناير/كانون الثاني 2015.

[130] لمزيد من التفاصيل بشأن الحصار لسجن حلب المركزي، انظر منظمة العفو الدولية، *تقرير مزيد ومحدّث حول المناطق المحاصرة في مختلف أنحاء سورية* (MDE 24/023/2014)، 5 يونيو/حزيران 2014.

[131] جرى حجب الاسم الحقيقي.

إلى حقل مفتوح وقالوا لي إنني يجب أن أعترف وإلا فإنهم سوف يطلقون علي النار ويعدمونني".[132]

بعد رفضه الاعتراف، أبقي على مروان في فرع مخابرات القوات الجوية لعدة أشهر. وقال عن الوقت الذي قضاه هناك:

"كنت أنام في زنزانة بحجم أربعة متر مربع، مع 80 رجلاً آخر. كانت الظروف رهيبة. وقد تفشت هناك أيضاً الكثير من الأمراض، معظمها من الإسهالات، إلى الحد أنا كنا نخشى وجود السم في الطعام ... وفي الشتاء كان هناك أشخاص يموتون من البرد... لم يكن هناك ماء - أعطونا نحو لترين من الماء يتشاركها 80 شخصاً في اليوم. ولم تتح لنا إمكانية الحصول على الرعاية الطبية ولم ينقل أحد إلى أي نوع من المستشفيات."

بعد ستة أشهر، أرغم مروان على التوقيع على وثيقة لم تسمح له السلطات بالاطلاع على محتواها وافترض أنها اعتراف كاذب. وبعد نقله إلى فرع مخابرات القوات الجوية في المزة، بدمشق، المكان الذي قال إن ظروفه كانت بذات القدر من السوء، اقتيد إلى سجن عدرا في دمشق، حيث أطلق سراحه في يوليو/تموز 2014. وهرب فوراً إلى ألمانيا، حيث ما زال يعاني من آثار التعذيب الذي تعرض له. وقال لمنظمة العفو الدولية: "تصيبني الآن نوبات بسبب الضربات التي تلقيتها على رأسي وتصيبني تشنجات عصبية منتظمة تمنعني من المشي لمدة يوم أو يومين".

محمد بشير عرب طبيب من حلب، اختفى في 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2011[133]. وكان يعتقد أنه قد قبض عليه من قبل السلطات السورية لتنظيمه احتجاجات سلمية في حلب. وتلقت أسرته أنباءً عن حالته من المعتقلين المفرج عنهم الذين رأوه في أماكن مختلفة، بما في ذلك فرع مخابرات القوات الجوية بحلب، وفرع الأمنية لمخابرات القوات الجوية في دمشق، وفرع الاستخبارات العسكرية في القابون، وسجن صيدنايا. وبالرغم من المطالبات المتكررة، لم تؤكد السلطات السورية القبض عليه ولم تقدم أية معلومات عن مكان احتجازه أو ما اذا كان لا يزال على قيد الحياة. وأوضحت صديقة له تعيش خارج سوريا لمنظمة العفو الدولية كيف أثر اختفاء محمد عليها:

"بالطبع نحن قلقون عليه. لم نتلق أي معلومات منذ السنة الأولى لاعتقاله، وبين عامي 2012 و2013، سمعنا أنه نقل إلى المستشفى في أكثر من مناسبة. كيف لي أن أصف أثر اختفائه علي؟ كأنني قد فقدت جزءاً من نفسي وروحي لمدة ثلاث سنوات وأربعة أشهر. من حقنا أن نعرف مصيره. وإلى متى سيبقى غائباً عن حياتنا؟". [134]

العاملون في المساعدات الإنسانية والمهنيون الطبيون

يتعرض العاملون في المساعدات الإنسانية والمهنيون الطبيون أيضاً للاحتجاز التعسفي أو التعذيب أو الإخفاء القسري في حلب. كان أحدهم، أيمن،[135] متطوعاً في "الهلال الأحمر العربي السوري" قبل اعتقاله في دمشق، في

---

[132] مقابلة عبر سكايب، 4 مارس/آذار 2015.

[133] لمزيد من التفاصيل حول اختفاء محمد بشير عرب، انظر منظمة العفو الدولية، *أشباح الحرب: حالات الاختفاء القسري في سوريا*، 29 أغسطس/آب 2014، https://www.amnesty.org/en/articles/news/2014/08/disappearances-syria-ghosts-war/ (زيارة في 1 مارس/آذار 2015).

[134] جرى حجب الاسم. مقابلة عبر سكايب، 23 فبراير/شباط 2015.

[135] جرى حجب الاسم الحقيقي.

فبراير/شباط 2012. واحتجز أولاً في فرع أمن الدولة 258 في دمشق، ونقل بعد ذلك إلى سجن حلب المركزي. ووصف تجربته هناك:

"[خلال الحصار المضروب على السجن] كان كلا الجانبين يقصفوننا: قوات الجيش الحر وقوات النظام. وكنت دائماً أصاب بالإسهال والحمى. لم يكن هناك طعام، البتة. إذا طالبنا بالماء كانوا يصرخون علينا. وكان الماء مثيراً للاشمئزاز على أي حال. مات كثير من الأشخاص في السجن جوعاً. ونزل وزني من 100 كيلوغرام إلى 60 ... وكان هناك النساء وأطفال في السجن. كان الحراس يختارون أي امرأة ومن ثم يقومون باغتصابها. لقد طلب مني أن أحضر الخبز لهم، لذلك أخبرنني بما كان يحدث، وكنت أسمع أصواتهن. ولأنني كنت أصغر سناً، استغلني [الحراس] في السجن. أنا لا أريد أن أتحدث عن التعذيب الذي تلقيته. أنا أشعر بالخجل. وأخشى أن أتحدث مع أي شخص بعد هذه التجربة. وضعي النفسي سيء للغاية الآن. حولني السجن إلى شخص جديد. أنا عالق الآن في تركيا، وليست أمامي فرصة لإكمال تعليمي".[136]

اعتقل باسل، [137] وهو عامل مساعدات إنسانية يبلغ من العمر 37 عاماً، ويعمل في "الهلال الأحمر العربي السوري"، في مايو/أيار 2014 من مكتبه في حلب. ووجهت إليه تهمة تقديم مساعدات مالية إلى قوى المعارضة، واحتجز في فرع أمن الدولة وفرع الأمن الجنائي في حلب. وخلال 74 يوماً قضاها في فرع أمن الدولة، لم يتمكن من الوصول إلى محامٍ واستجوب مرة واحدة فقط. وتعرض للضرب في إحدى المرات ولكن لم يتعرض للتعذيب بطريقة أخرى؛ ومع ذلك، أفاد أن ما لا يقل عن 30 بالمائة من السجناء الآخرين في فرع أمن الدولة كانوا يتعرضون للتعذيب بصورة روتينية، وللضرب المبرح بالسياط والحبال، وخصوصاً على باطن القدمين. أما الأفراد الذين تلقوا أسوأ معاملة، بحسب ما قال، فهم عمال الإغاثة الإنسانية والصحفيون. وقبل أن يطلق سراحه، في شهر أغسطس/آب 2014، اضطر إلى أن "يبصم" على عدة أوراق بيضاء من الورق التي يعتقد أنه جرت تعبئتها وقت لاحق، لاستخدامها بوصفها "اعترافاً".

وتلقت منظمة العفو الدولية تقريراً بأن قوات الأمن اعتقلت المدرس والمتطوع في "الهلال الأحمر العربي السوري" علي ابراهيم مسلم على حاجز الراموسة في حلب، في 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2014. وبعد يومين، وفقاً لأفراد الأسرة، أبلغ فرع المخابرات الجوية في حلب عائلته أنه توفي في الحجز. ولم تتأكد أسباب القبض علي إبراهيم مسلم وظروف وفاته.

وأخيراً، وطبقاً لتقارير تلقتها منظمة العفو الدولية، تعرض اثنان من المهنيين الطبيين من حلب للاختفاء القسري. فاعتقل أبو إبراهيم، [138] وهو طبيب يعمل في مستشفى الزرزور ، من سيارة إسعاف في 1 ديسمبر/كانون الأول 2012. وظل مكان وجوده مجهولاً منذ ذلك الحين. واعتقل محمود عيسى في 26 يونيو/حزيران 2012 أمام منزله في حي المارتيني بحلب. وكان شوهد للمرة الاخيرة من قبل معتقل آخر في فرع المخابرات الجوية في حلب. ومنذ ذلك

[136] مقابلة في تركيا، 30 يناير/كانون الثاني 2015.

[137] جرى حجب الاسم الحقيقي. مقابلة في تركيا، 15 يناير/كانون الثاني 2015.

[138] جرى حجب الاسم.

الحين، لم يتلق أفراد أسرته أية معلومات عن مكان وجوده.[139]

الانتهاكات على أيدي جماعات المعارضة المسلحة

وثقت "الشبكة السورية لحقوق الإنسان" اعتقال ما لا يقل عن 996 شخصاً على أيدي الجماعات المسلحة غير الحكومية في محافظة حلب منذ 2011، بمن فيهم 44 امرأة و142 طفلاً و810 من الرجال. ووفقاً للشبكة السورية، لا يزال مصير ومكان وجود ما لا يقل عن 226 شخصاً في حلب من الذين اختطفوا على أيدي جماعات المعارضة المسلحة، منذ مارس/آذار 2015، غير معروفين.[140] وقد وثقت منظمة العفو الدولية عدة حالات من الانتهاكات الخطيرة أثناء الاحتجاز من قبل الجماعات المسلحة في حلب.

فاحتجز عدنان،[141] وهو عامل مساعدات إنسانية، لمدة شهرين في مركز يتبع "كتائب نور الدين الزنكي" (كتائب الزنكي)، وهي واحدة من أكبر الجماعات المسلحة التي تعمل في حلب وعضو حالي في "الجبهة الشامية". إذ قامت مجموعة من الرجال من كتائب الزنكي باختطافه، في 11 يوليو/تموز 2014، من مستشفى الهدى الميداني واقتادته إلى سجن قريب داخل القاعدة العسكرية لكتائب الزنكي، وتقع بالقرب من قرية الهور. وأشار إلى أن موقع السجن، داخل القاعدة، عرضه لخطر الاستهداف، وقال: "كثيراً ما سمعنا صوت الصواريخ وهي تمر بالجوار. ومن المؤكد أنهم كانوا يعرفون أنه يمكن استهداف المبنى، لأنه قد ضُرب مرات عديدة في الماضي".[142] ووصف تجربته في السجن قائلاً:

"اقتادوني إلى [السجن]، وعلى الفور رأيتهم يضربون آخرين بالكابلات الكهربائية. ثم استدعوني للتحقيق معي. وضعوا كيساً أسوداً على رأسي، وربطوه بإحكام، لذلك لم أتمكن من رؤية أي شيء. كان هناك أكثر من ستة أشخاص يصرخون في وجهي. واتهموني بالتعامل مع النظام. كنت أسمع آخرين حولي يتعرضون للضرب على الدوام، ولكن بسبب وضعي في المجتمع، لم يضايقوني مثل الآخرين ... أحمل شهادة دكتوراه، ولأني كنت أدعى دكتوراً ظنوا أنني أفهم في الطب. رأيت المئات من الحالات الطبية خلال فترة وجودي في السجن، معظمها كانت نتيجة التعذيب أو الظروف الرهيبة. وبسبب واجباتي الطبية ، رأيت كل جزء من السجن الذي كان يحتجز فيه نحو 90 شخصاً. وكانت زنازين الحبس الانفرادي صغيرة، بمساحة متر واحد في نصف متر. كان هناك تسع من تلك، وكانت دائماً مأهولة. كان الله بعونهم."

وقال عدنان إن سلطات السجن تجلب أحياناً شهود عيان من "المحاكم الشرعية" لكتائب الزنكي إلى السجن. أضاف:

"كانوا يجلبون الشهود حتى يتمكنوا من الانتهاء من القضية. جلبوا شخصاً وجهت إليه تهمة اغتصاب امرأة، وأحضروا ثلاثة شهود على قضيته إلى داخل السجن. حبسوهم وعلقوهم من المعاصم، حتى يقولوا شيئاً ضده. وكان

---

[139] مركز توثيق الانتهاكات، *تقرير خاص حول الأوضاع الطبية في حلب شاملة الانتهاكات ضد الجسم الطبي*، يونيو/حزيران 2013، http://www.vdc-sy.info/pdf/reports/1401644133-English.pd (زيارة في 24 فبراير/شباط 2015).

[140] رسائل متبادلة بالبريد الإلكتروني مع رئيس الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 13 مارس/آذار 2015.

[141] جرى حجب الاسم.

[142] مقابلة في تركيا، 22 يناير/كانون الثاني 2015.

هناك الكثير من الألم."

قرب نهاية الفترة التي قضاها في السجن، هدد عدنان مرة أخرى بالتعذيب. "قلت لهم إنني لن أوقع على أي شيء، فأحضروا لوحاً خشبياً. ربطوني إلى اللوح وغطوا عيني. في النهاية قررت أن أدفع بدلاً من التعرض للتعذيب. فوقف [الحارس] وقفة المنتصر". بالإضافة إلى الغرامة المالية، طلبت منه سلطات السجن دفع ما يعادل 15 دولاراً أمريكياً عن كل يوم قضاه في السجن. قال: "من لا يستطيع دفع هذا المبلغ يبقونه محبوساً حتى تجلب أسرته المال. إذا لم يكن هناك مال، فسوف ينتظرون 20 يوماً، وبعد ذلك سوف يأخذون سيارته أو منزله، أو أي شيء يمكنهم وضع يدهم عليه".[143]

وتحدثت منظمة العفو الدولية أيضاً مع أكرم، [144] وهو محام وناشط حقوقي اعتقل في أوائل 2014 من قبل "لواء ذو النورين"، الذي كان آنذاك جزءاً من "حركة أحرار الشام الإسلامية". ففي يناير/كانون الثاني 2014، اقتيد من نقطة تفتيش بالقرب من منزله، في الضاحية الجنوبية لمدينة حلب، واحتجز لعدة أسابيع. ونقلته الجماعة إلى مركز اعتقالها في قرية قرية علم سهير القريبة. ووصف أكرم وقته هناك على النحو التالي:

"احتجزت في مكان يعرف باسم "القاعدة المغربية" . عندما وصلنا، قيدوا يدي ووضعوا كيساً على رأسي. وضعوني في غرفة مبردة، حيث كان الجو بارداً جداً ولم يكن هناك ضوء. وعندما بدأوا التحقيق، أخذوا يضربونني ويتهمونني بتشجيع الناس على محاربة الجماعات الإسلامية. في أول 30 دقيقة، كانوا يضربوني أكثر إذا ما حاولت الكلام... واتصلوا بزوجتي، وقالوا لها إنني سأعدم. وكانت حاملاً، وعلى وقع هذا الخبر، أسقطت طفلها. كان هناك نحو 100 شخص في السجن في وقت واحد، ورأيت 500 شخص يأتون ويذهبون. في زنزانتي، كان هناك شخصان آخران. أعدم أحدهما، وأعيد الآخر من التحقيق وهو يحمل آثار كدمات زرقاء وسوداء ... أما بالنسبة لي، فكان التعذيب عادة هو الذهاب إلى الغرفة المبردة لنحو ساعتين، وبعد ذلك عندما يخرجونني، يقومون بتعذيب أو قتل أشخاص آخرين أمامي. رأيتهم يقتلون 10 أشخاص على الأقل. تشربوا ثقافة التعذيب والإعدام من النظام. وبدأت زوجتي الضغط على المجموعة، ثم قدمت لهم المال، لذلك أطلق سراحي في نهاية المطاف."

ووفقاً لأكرم، تقوم العديد من جماعات المعارضة المسلحة بممارسة التعذيب وإساءة معاملة المعتقلين في سجون مؤقتة في أنحاء شتى من محافظة حلب. ومع ذلك، فإن ضحايا هذه الانتهاكات وأفراد أسرهم كثيراً ما لا يتحدثون علناً عن تجاربهم، خوفاً من الانتقام.

واختطف رائد [145]، وهو شاب يبلغ من العمر 19 عاماً وكان يعمل صانع أقفال ومتطوعاً مع الجماعات الإنسانية

---

[143] في 24 فبراير/شباط 2015، تلقت منظمة العفو الدولية شهادة مسجلة على شريط فيديو لرجلين كانا معتقلين لدى "كتائب نور الدين زنكي" في حلب. حيث قبض على الأول في مايو/أيار 2014 وعلى الثاني في يوليو/تموز 2014. وقال كلا الرجلين إنهما تعرضا للتعذيب في الحجز، بما في ذلك للضرب المبرح والتعليق من المعصمين لفترات طويلة من الوقت. وفضلاً عن ذلك، قال الرجل الأول إنه أطلق عليه الرصاص في عنقه من قبل سلطات السجن، ووصف الثاني كيف أخضع لعملية إعدام وهمية. وأكد عدنان هوية الرجلين وقال إنهما كانا موجودين في مركز الاعتقال نفسه حيث كان محتجزاً. كما أشار إلى أنه عالج جراح الرجلين عقب تعذيبهما. مقابلة عبر سكايب، 25 فبراير/شباط 2015.

[144] جرى حجب الاسم.

[145] جرى حجب الاسم.

لتوزيع المساعدات على المجتمع الكردي في مدينة حلب، أول مرة خلال الربع الأول من 2014. وحدثنا عمه منير [146] عن تجربة ابن أخيه. [147]اختطف رائد، في 2013، من قبل مجموعة مسلحة غير تابعة للدولة ونقل إلى عهدة المجموعة المسلحة التي تطلق على نفسها الآن "الدولة الإسلامية". وبعد تعرضه للضرب المبرح وصعقه بالكهرباء والتعليق من معصميه لفترات طويلة من الزمن، أطلق سراحه وهرب إلى تركيا. وعاد رائد إلى سوريا بعد عدة أشهر، إلا أنه اختطف مجدداً، في 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، من قبل زعيم مجموعة مسلحة تتبع "جبهة النصرة". ووفقاً لمنير، استهدفت المجموعة ابن أخيه لاعتقادهم بأنه مرتبط بعلاقات مع الحكومة السورية. وطُلب من منير دفع مبلغ 600,000 ليرة سورية، أي ما يعادل 3,175 دولاراً أمريكياً، لإطلاق سراح ابن أخيه. ولم يستطع منير توفير المبلغ؛ وبعد عدة أسابيع، أبلغ أن رائداً قد قتل. ومنذ ذلك الحين، أرسل منير شكاوى للسلطة الشرعية التي تديرها المعارضة يسأل عن رفات ابن أخيه، لكنه لم يتلق أي رد.[148]

وتشمل قائمة من عانوا من الاختطاف أو احتجزوا كرهائن من قبل جماعات المعارضة المسلحة عاملتان إيطاليتان في مجال الإغاثة، وهما فانيسا مارزولو وغريتا راميل. واختطفتا من قبل أعضاء جماعة إسلامية مسلحة مجهولة في أواخر يوليو/تموز 2014. وفي ديسمبر/كانون الأول من العام الماضي، ظهر شريط فيديو على أحد مواقع التواصل الاجتماعي يظهر اثنتين من النساء يرتدين العباءة السوداء والحجاب ويناشدن الحكومة الايطالية ضمان الإفراج عنهن. [149]وأكدت مصادر أ، المرأتين "بيعتا" بعد اختطافهما إلى "جبهة النصرة" وظلتا رهينتين حتى الإفراج عنهما في 15 يناير/كانون الثاني 2015. [150]

وتلقت منظمة العفو الدولية تقارير تفيد بأن اثنين من الأطباء اختطفا من قبل الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في 2015. ففي 9 يناير/كانون الثاني 2015، اختطف طبيب الأسنان سلام ناصر من عيادته، في حي الشعار بحلب، على يد جماعة مسلحة غير حكومية مجهولة. وأطلق سراحه في 25 يناير/كانون الثاني، بعد أن نظّم عدد من زملائه حملة من أجل إطلاق سراحه. [151]واختطف طبيب الأطفال "أبو تيم" أيضاً في مطلع يناير/كانون الثاني 2015؛ وعزت التقارير الإخبارية اختطافه إلى أفراد من "جبهة النصرة". ووفقا لبيان صدر عن اتحاد

---

[146] جرى حجب الاسم.

[147] مقابلة في تركيا، 5 مارس/آذار 2015.

[148] *هيئة الشريعة* هيئة تطبق تأويلها لبعض الجوانب من الشريعة الإسلامية في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة من حلب. ولمزيد من التفاصيل، انظر *الواشنطون بوست*، "*الشريعة الإسلامية تصل المناطق الخاضعة للمتمردين من سوريا*"، 19 مارس/آذار 2013، http://www.washingtonpost.com/world/middle_east/islamic-law-comes-to-rebel-held-syria/2013/03/19/b310532e-90af-11e2-bdea-e32ad90da239_story.html (زيارة في 16 مارس/آذار 2015).

[149] انظر https://www.youtube.com/watch?v=gwYdC2NkU10 (زيارة في 16 مارس/آذار 2015).

[150] *نيي تلغراف*، "إخلاء سبيل امرأتين إيطاليتين محتجزتين لدى القاعدة"، 16 يناير/كانون الثاني 2015، http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/al-qaeda/11349214/Two-Italian-women-seized-by-al-Qaeda-released.html (زيارة في 16 مارس/آذار 2015).

[151] صحيفة *الوطن*، "الإفراج عن الدكتور سالم أبو النصر عقب شهر واحد من اعتقاله في حلب المحررة"، 25 يناير/ كانون الثاني 2015، http://www.watan.fm/syria-news/6334 (زيارة في 16 مارس/آذار 2015).

للعاملين في المجال الطبي في مدينة حلب، فقد تعرض للتعذيب وأفرج عنه في وقت لاحق.[152]

[152] الجزيرة، "مخاوف من اختطاف واستهداف الأطباء في حلب)، 21 يناير/كانون الثاني 2015، http://bit.ly/1CHXGlF (زيارة في 31 مارس/آذار 2015.

الأوضاع الإنسانية وإمكانات الدخول إلى المناطق

"ثمة مستويات عديدة للطوارئ في حلب. فلديك الحالة الطارئة الواضحة لعمليات القصف والقتل- ولكن لديك جميع حالات الطوارئ الأصغر للصراع اليومي من أجل البقاء."

طبيب من مدينة حلب

اعترف المجتمع الدولي بتدهور الأوضاع الإنسانية في سوريا في قرار مجلس الأمن 2139، الذي طالب "جميع الأطراف، ولا سيما السلطات السورية، بأن تسمح فوراً للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها التنفيذيين، بإيصال المساعدات الإنسانية على نحو سريع وآمن ودون عوائق، بما في ذلك عبر خطوط النزاع وعبر الحدود، من أجل ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين من خلال أقصر الطرق". كما طالب القرار "جميع الأطراف باحترام مبدأ الحياد الطبي وتيسير حرية المرور إلى جميع المناطق للأخصائيين الطبيين والمعدات الطبية، ووسائل النقل والإمدادات الطبية، بما في ذلك المواد الجراحية،" وأعاد إلى الأذهان "أن الجرحى والمرضى يجب، بمقتضى القانون الإنساني الدولي، أن يتلقوا الرعاية الطبية والاهتمام اللذين تقتضيهما حالتهم، إلى أقصى حد ممكن من الناحية العملية، وبأدنى قدر من التأخير". [153] ولم تتم تلبية هذه المطالب، في حلب، على نحو مستمر.

الأوضاع الإنسانية

الصراع من أجل البقاء: المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة

طبقاً لمقيمين حاليين وسابقين في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة في مدينة حلب، ثمة كفاح يومي للحصول على الضرورات الأساسية الأكثر إلحاحاً. فبحسب أحد العاملين في مجال المساعدات: "نعم، ربما تصل المعونات الإنسانية إلى هناك [حلب]. ولكن هذا لم يخفف من الأزمة- فهناك مشكلات هائلة بالنسبة للغذاء والدواء والماء

[153] مجلس الأمن الدولي، القرار 2139، 22 فبراير/شباط 2014، http://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/2139(2014) (زيارة في 15 مارس/آذار 2015).

والكهرباء، وكل شيء".[154]

والهم الرئيسي للعديد من المقيمين في حلب هو الدفء في شتاء 2014- 15. فسعر وقود الديزل، الذي يستعمله الأهالي لتدفئة بيوتهم، قد ارتفع كثيراً إلى حد أن العديد من الأسر لا تستطيع تدبر ثمنه. ووصفت امرأة شابة فرت مؤخراً من حي الكلاسة جهودها لمواجهة البرد الشديد قائلة: "لم تكن لدي القدرة على امتلاك مدفئة، ولذا كنت مضطرة إلى ارتداء ثلاث بنطالات وثلاثة ستر طوال الوقت. كانت درجة الحرارة في الداخل والخارج واحدة. وفي الواقع، كانت درجة الحرارة داخل البيت أحياناً أبرد منها في الخارج". [155]وقالت امرأة من حي الشعار تبلغ من العمر 38 سنة ما يلي: "مجرد أسطوانة غاز واحدة مكلفة كثيراً، والديزل أسوأ من ذلك. لدينا أسرة كبيرة، ولذا ليست لدينا القدرة على هذا. ولذلك نستخدم البطانيات معظم الوقت حتى نشعر بالدفء". [156]وأبلغ مقيمون آخرون في مدينة حلب منظمة العفو الدولية أنهم اضطروا إلى حرق الأخشاب أو مواد أخرى لتدفئة المنازل. وذكرت موظفة في "هيئة إغاثة سوريا" أن منظمتها قد عالجت عدة أطفال رضع وصغار مؤخراً لإصابتهم بالتهابات رئوية بسبب استنشاق الدخان من مثل هذا الأنواع من النيران. [157]

ويواجه المدنيون المقيمون في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة من حلب كذلك نقصاً شديداً في خدمات أساسية من قبيل الكهرباء والماء، وكذلك ظروفاً صحية بائسة، حيث تتكوم النفايات وتتدفق مياه الصرف الصحي في الشوارع. وأكد أحد العاملين الأجانب في المساعدات ذلك قائلاً: "التخلص من النفايات والفضلات هو الضرورة الكبرى في هذه اللحظة في حلب". [158]

وذكر أحد المقيمين أن الطعام غير متوافر في معظم الأحياء الخاضعة لسيطرة المعارضة، وأن أسعار القسم الأكبر من الأغذية فوق طاقة الناس، ولا سيما عندما "يكون مصدر العيش في حلب صفراً" [159]، كما وصفها مقيم في هذا المناطق يبلغ من العمر 52 عاماً. وبسبب هذا، فإن عدداً كبيراً من الأهالي يعتمدون على الطعام الذي تقدمه هيئات المساعدات الإنسانية. [160]وبحسب وصف محمود، أحد المقيمين [161]، وهو ناشط يقيم في حلب، فإن بعض سكان المناطق قد وجدوا طرقاً بديلة لإطعام أنفسهم وعائلاتهم:

---

[154] مقابلة عبر سكايب، 28 يناير/كانون الثاني 2015.

[155] مقابلة في تركيا، 19 ديسمبر/كانون الأول 2015.

[156] مقابلة في تركيا، 17 ديسمبر/كانون الأول 2015.

[157] مقابلة في تركيا، 19 ديسمبر/كانون الأول 2015.

[158] مقابلة في تركيا، 25 مارس/آذار 2015.

[159] مقابلة في تركيا، 17 ديسمبر/كانون الأول 2015.

[160] طبقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "يحتاج 1.25 مليون شخص إلى الطعام في مدينة حلب والمناطق الريفية من المحافظة". مكتب التنسيق، "سوريا: قادة الأمم المتحدة يجددون التعهدات"، 23 أبريل/نيسان 2014، http://www.unocha.org/top-stories/all-stories/syria-un-leaders-renew-plea (زيارة في 16 مارس/آذار 2015).

[161] تم حجب الاسم لأسباب أمنية.

"أمس، شاهدت أشخاصاً يزرعون الخضروات. وهم يقومون بزراعة أي مكان يجدونه في المدينة... وبعض العائلات تربي الأرانب، لأنها تتوالد بسرعة كبيرة. لديهم مزارع للأرانب، وهذا يوفر الكثير من الطعام لأسرهم. كما إن آخرين يتركون القطط تتوالد لأنها لا تكلف شيئاً كطعام. وهكذا فإن القطط والأرانب هي 'الوجبات السريعة' في حلب. وهي جاهزة للأكل ولا تكلف شيئاً." [162]

أما حالة الرعاية الطبية في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة في مدينة حلب فتبعث على القلق بصورة خاصة. واشتكى الأطباء المقيمون في حلب بأنهم بحاجة ماسة إلى مزيد من الأطباء والمهنيين الطبيين، قبل كل شيء. فمن بين ما يقدّر بنحو 2,500 طبيب كانوا يعملون في مدينة حلب في 2011، لم يتبق الآن سوى أقل من 100. [163] وفي وقت كتابة هذا التقرير، ذكر أطباء في حلب بأنه لم يعد هناك سوى 60 طبيباً عاماً وأقل من 15 أخصائياً لخدمة ما مجموعة نحو 400,000 من أهالي المناطق الخاضعة للمعارضة من المدينة. [164] وبحسب طبيب يدير منظمة صحية محلية، فإن "العديد من الأطباء قد فروا من حلب. فهم بحاجة إلى الأمان والدعم والمواد، وليس لديهم أي من هذا" [165] وتعني هذه النواقص في العاملين الطبيين وفي المواد أن الأطباء يضطرون إلى تقديم التنازلات، بما في ذلك إرسال المرضى إلى تركيا في الحالات الطبية المتقدمة. وفي أعقاب الهجمات الواسعة النطاق، يتفاقم النقص في المواد والأطباء. وأوضح طبيب جراح في مستشفى الصاخور الحالة في مستشفاه عقب إصابة إحدى الهجمات الجوية حياً مجاوراً في 2013 بالقول: "كان لدينا 150 جريحاً هنا- وهذا العدد الضخم يمكن أن يربك أكبر المشافي في العالم. فكيف بمستشفى صغير مثل مشفانا؟ العاملون هنا مدربون جيداً، ولكن عددنا قليل، ولا نستطيع استيعاب جميع الإصابات... كان علينا أن نجري العديد من عمليات بتر الأطراف". [166] ووصفت والدة صالح صوفان، وهو صبي يبلغ من العمر 11 سنة ولحقت إصابة شديدة بساقه من شظية في الضربة الجوية في يونيو/حزيران 2014، العناية التي تلقاها ابنها في مستشفى ميداني في باب النيرب على النحو التالي: "كانت الخدمة سيئة في المستشفى ولا وجود للمواد الطبية... لو بعثوه إلى تركيا لكانت ساقه لا تزال موجودة. أخبرونا أن طبيبه لم يكن مختصاً". [167]

وأبلغ أطباء ومهنيون طبيون آخرون في حلب منظمة العفو الدولية أن أكثر الأمراض والعلل انتشاراً في المدينة تتعلق بانعدام الخدمات الأساسية والأوضاع السيئة للصرف الصحي والنظافة العامة. فحوالي 10 بالمئة من المدنيين في حلب يعانون من انتشار القمل أو الجرب. وقال طبيب عضو في "اتحاد منظمات الإغاثة الطبية السورية" إنه بينما تنتشر هذه الحشرات الطفيلية الآن، "فكيف سيكون الحال في الصيف. سيكون الوضع كارثياً بوجود كل هذه النفايات". [168] وبالنظر إلى ضعف قدرات النظام الصحي وتراجع المناعة لدى السكان، ثمة احتمال بأن أمراضاً

---

[162] مقابلة في تركيا، 12 ديسمبر/كانون الأول 2014

[163] أطباء بلا حدود، *واقع حلب: حياة يومية تحت البراميل المتفجرة: أصوات من شرق حلب*، 11 مارس/آذار 2015، http://www.msf.org/article/syria-report-aleppo%E2%80%99s-reality-daily-life-under-barrel-bombs (زيارة في 15 مارس/آذار 2015).

[164] مقابلتان في تركيا، 12 يناير/كانون الثاني 2015 و29 يناير/كانون الثاني 2015.

[165] مقابلة في تركيا، 12 يناير/كانون الثاني 2015.

[166] مقابلة عبر سكايب، 30 يناير/كانون الثاني 2015.

[167] مقابلة في تركيا، 23 يناير/كانون الثاني 2015.

[168] مقابلة في تركيا، 29 يناير/كانون الثاني 2015.

تبعث على القلق تنتشر في سوريا، بما فيها الحصبة وشلل الأطفال والليشمانيا [مرض يمكن أن يتسبب بتقرحات ملتهبة يشار إليها في العادة هذه الأيام باسم "آفات حلب"] وسوف تتفشى على نطاق أوسع أثناء موسمي العدوى السريعة في الربيع والصيف". [169]

إن هذه الظروف المعيشية المريعة، قد أدت، مجتمعة مع حملة القصف الجوي ضد المدنيين، إلى فرار عشرات الآلاف من سكان الأحياء الخاضعة لسيطرة المعارضة في مدينة حلب. ومن يتبقون يفعلون ذلك في العادة بسبب الفقر أو لانعدام الخيارات أمامهم. وفي هذا السياق، أشار أبو حمزة، وهو كهربائي من بستان القصر، بأن من تبقوا في المدينة "هم العجائز والفقراء فقط". [170] وقال مصور يقيم في حلب: "الناس لا يملكون المال للمغادرة، ولا عمل ولا صلات لهم. والناس الذين بقوا هم أكثر سكان المدينة بؤساً". [171]

الفساد والإفلات من العقاب: المناطق الخاضعة للحكومة

ذكرت هيئات إنسانية أن الأوضاع في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة من حلب عادة ما تكون أقل بؤساً من المناطق التي تسيطر عليها المعارضة. ومع ذلك، أعرب سكان المناطق التي تسيطر عليها الحكومة من مخاوف مماثلة بشأن نقص المياه والكهرباء وكذلك التضخم الكبير في الأسعار. وتحدث طبيب من الذين فروا مؤخراً من المدينة عن وجود نقص حاد في الأطباء والكوادر الطبية الأخرى، وكذلك في الأدوية، وخاصة لعلاج الأمراض المزمنة مثل مرض السكري. وقال أيضاً إن المستشفى الذي كان يعمل فيه ومستشفيات أخرى تلقت عدداً كبيراً من المرضى الذين يعانون من الجرب والقمل. [172]

وأبدى السكان بواعث قلق بشكل خاص بشأن الفساد في توزيع المعونات الغذائية. وأوضح رجل يبلغ من العمر 44 عاماً من حي الحمدانية ذلك بالقول: "من دون العمل تحت إمرة الأسد، لن تتمكن حتى من الحصول على ربطة خبز. يقوم المخبز بإعطاء الخبز *للشبيحة* أولاً، وبعد ذلك يبيعة للناس العاديين بسعر أعلى". [173] وأضافت معلمة في مدرسة ابتدائية من سكان حي الأشرفية: " كان هناك الكثير من الفساد. وكانوا يوزعونه فقط على بعض الناس ... واضطررت إلى إخفاء الخبز تحت ملابسي بحيث لا يمكن لأحد أن يسرقه. كان علي تهريبه بعيداً عن الأنظار". [174]

تجاوزت مخاوف الأهالي من *الشبيحة* مشاركتهم في توزيع الأغذية؛ وأخبر العديد من سكان المناطق التي تسيطر عليها الحكومة منظمة العفو الدولية أن *الشبيحة* يفعلون ما يفعلون ويتمتعون بالإفلات التام من العقاب في

---

[169] مشروع تقييم القدرات ACAPS، *التحليل الإقليمي: سوريا*، 4 أبريل/نيسان 2014، http://www.acaps.org/reports/downloader/part_i_syria_apr_2014/79/syria (زيارة في 15 مارس/آذار 2015)؛ مقابلة في تركيا، 12 يناير/كانون الثاني 2015.

[170] مقابلة في تركيا، 13 يناير/كانون الثاني 2015.

[171] مقابلة في تركيا، 15 ديسمبر/كانون الأول 2014.

[172] مقابلة في تركيا، 12 يناير/كانون الثاني 2015.

[173] مقابلة في تركيا، 15 يناير/كانون الثاني 2015.

[174] مقابلة في تركيا، 13 يناير/كانون الثاني 2015.

أحيائهم. وأوضح سامر، [175] الذي كان حتى قبل شهرين من حديثه مع منظمة العفو الدولية يعيش في حي الجمالية: "بعض منهم [*الشبيحة*] يسلبك ممتلكاتك. البعض الآخر قد يغتصب أو يقوم بالاعتداء على امرأة. أو يأخذون سيارتك، إذا أرادوا ذلك – يأتون إليك ويأخذون سيارتك. لا أحد يستطيع أن يفعل شيئاً ضدهم". [176] وناقش السكان أيضاً كيف تدفع الأموال *للشبيحة* لكتابة "تقارير" للحكومة بشأن أنشطة جيرانهم ومعارفهم، سواء أكانت صحيحة أم لا. الأشخاص الذين ترد اسمائهم في تلك التقارير يمكن أن يقبض عليهم أو يحبسوا أو يتعرضوا للاختفاء القسري. [177] وقال بعض السكان أيضا إنهم ظلوا مختبئين لأنهم يخشون أن يمسك بهم ويستدعوا للخدمة في الجيش. وقال أحد الشباب: "إن الخطر الرئيسي هو إمكان أن يأخذ أي شخص من سن 18-41 للقتال. الأشخاص الذين يرسلون إلى الخطوط الأمامية الساخنة هم مثلي ... [لذلك] اختبأت في بيتي ولم أغادر أبداً". [178] وأكدت امرأة من حي الجمالية:" كل الناس في الشارع هم من النساء وكبار السن - الرجال تحت سن 40 يبقون في المنزل لتجنب تجنيدهم في الجيش". [179]

العقبات أمام دخول المناطق

أبلغ مسؤولون أجانب وفاعلون محليون منظمة العفو الدولية أنهم لم يواجهوا عقبات كبيرة في تقديم المساعدة الإنسانية إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة من مدينة حلب. وفي الوقت نفسه، قالت فعاليات إنسانية تقدم المساعدة للمناطق التي تسيطر عليها المعارضة إنه وعلى الرغم من أنهم قادرون عموماً على الوصول إلى هذه المناطق، فقد واجهوا عقبات كبيرة أدت إلى تصنيف هذه المناطق من مدينة حلب بأنها "صعبة الوصول" من قبل الأمم المتحدة و"مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية"، بينما وصفتها "الجمعية الطبية الامريكية السورية" بأنها "محاصرة جزئياً" . [180]

والجدير بالذكر أن القوات الحكومية كثيراً ما استهدفت طريق الكاستيلو، وهي الطريق الرئيسية الوحيدة للوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في حلب غير المغلقة بسبب نقاط التفتيش أو القوات الحكومية. ووفقاً لفريق "الدفاع المدني" في عندان، الضاحية الشمالية لمدينة حلب، تعرض طريق الكاستيلو للهجوم أكثر من 50 مرة منذ سبتمبر/أيلول 2014 بالبراميل المتفجرة والصواريخ وغيرها من الأسلحة. [181] وأخبرت منظمة غير حكومية

---

[175] مقابلة في تركيا، 13 يناير/كانون الثاني 2015. تم حجب اسم العائلة.

[176] مقابلة في تركيا، 29 يناير/كانون الثاني 2015.

[177] مقابلتان في تركيا، 19 ديسمبر/كانون الأول 2014 و22 يناير/كانون الثاني 2015.

[178] مقابلة في تركيا، 29 يناير/كانون الثاني 2015.

[179] مقابلة في تركيا، 16 يناير/كانون الثاني 2015.

[180] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، "بيان مقدم إلى مجلس الأمن حول سوريا"، 28 أغسطس/آب 2014، http://syria.unocha.org/sites/default/files/28%20Aug%20ASG%20Kang%20Statement%20on%20Syria.pdf (زيارة في 15 مارس/آذار 2015)؛ الجمعية الطبية الأميركية السورية، *موت بطيء: الحياة والموت في المجتمعات السورية المحاصرة*، 24 مارس/آذار 2015، https://www.sams-usa.net/foundation/images/PDFs/Slow%20Death_Syria%20Under%20Siege.pdf (زيارة في 31 مارس/آذار 2015).

[181] مقابلة عبر سكايب، 13 مارس/آذار 2015).

دولية منظمة العفو الدولية أن أخطر هذه الهجمات شملت هجوماً على قافلة إنسانية يوم 8 مايو/أيار 2014.[182] ووثقت منظمة العفو الدولية حادثتين أخريين على طول هذا الطريق: غارة جوية على سيارة تقل ثلاثة أطباء في 15 أكتوبر/تشرين الأول 2014، وهجوم بالبراميل المتفجرة على سيارة إسعاف وحافلة صغيرة ومركبات أخرى في 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2014.[183]

وقالت هيئات إنسانية لمنظمة العفو الدولية إنهم يتجنبون الآن استخدام الشاحنات الكبيرة لغايات الشحن ولا يسافرون إلا في أوقات معينة من اليوم لتجنب التعرض للهجوم. وأوضح طبيب سابق من "اتحاد منظمات الإغاثة الطبية السورية " على النحو التالي: "سابقاً، كنا نرسل شاحنة واحدة. الآن نستخدم أربع سيارات عادية. يرجح أن تستهدف الشاحنة، وإذا ما أصيبت، فإننا سوف نفقد كل شيء".[184] وأبدت هيئات إنسانية قلقها أيضاً بشأن العديد من نقاط التفتيش التابعة المعارضة المسلحة على طول الطريق من تركيا إلى حلب، حيث يمكن أن تستغرق الرحلة ضعفي أو ثلاثة أضعاف الوقت الطبيعي لنقل المساعدات إلى المدينة.[185] ووفقاً لمسؤول أجنبي، "هناك عدد لا نهاية له من نقاط التفتيش. بالطبع هذا يؤخر الشحنات ويعيق سرعة الاستجابة لحالة معينة ".[186] ومما ضاعف هذه العقبات طرد الحكومة مؤخراً اثنين من موظفي الشؤون الانسانية بالامم المتحدة من سوريا كانا مسؤولين عن قوافل المساعدات والتنسيق والتفاوض لإيصال المعونات.[187]

وأعربت منظمات تقدم المساعدات عن مخاوف جدية بشأن المخاطر التي قد تواجهم إذا ما أغلقت القوات الحكومية طريق الكاستيلو في المستقبل. ونظراً للتصاعد الأخير في الأعمال القتالية إلى الشمال من مدينة حلب، لا يبدو أ، هذه المخاوف بلا أساس. إذ لا يوجد في الوقت الحالي سوى طريق رئيسي واحدة فقط للوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في حلب، والتهديد بالحصار ماثل على الدوام. وفي هذا السياق، قال مدير مستشفى في حي الصاخور لمنظمة العفو الدولية في 25 فبراير/شباط إن شحنات المساعدات توقفت طوال الأسابيع الفائتة بسبب القتال بالقرب من الطريق الرئيسي، حيث أضاف: "نحن لا نحصل على الديزل والمواد الغذائية ولا أي شيء. المخزونات تتراجع والأسعار ترتفع، والأدوية والإمدادات الأساسية آخذة بالنفاد. أنا قلق. فالحصار قادم".[188] ويخشى سكان حلب أيضاً من احتمال الحصار. وأوضح عامل إغاثة سوري الحالة الذهنية على النحو التالي: " الناس دائماً وطوال الوقت تشعر بالقلق من أن الحصار قادم. لقد رأوا حمص والغوطة. يفكرون ويتساءلون عما

---

[182] رسائل متبادلة بالبريد الإلكتروني مع منظمة غير حكومية دولية رغبت في عدم ذكر اسمها، 29 يناير/كانون الثاني 2015. وترغب المنظمة التي استهدف مبعوثها بعدم ذكر اسمها أيضاً، للإبقاء على فرص دخولها إلى سوريا.

[183] لمزيد من التفاصيل بشأن هذه الحوادث، أنظر ما سبق، في "الهجمات على المدنيين والأعيان المدنية، واستعمال الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة".

[184] مقابلة في تركيا، 29 يناير/كانون الثاني 2015.

[185] مقابلة في تركيا، 30 يناير/كانون الثاني 2015.

[186] مقابلة عبر الهاتف، 25 فبراير/شباط 2015.

[187] أسوشييتد برس، "سوريا تطرد 3 موظفين بارزين في مجال المساعدات الإنسانية"، 27 فبراير/شباط 2015، http://bigstory.ap.org/article/f499b08eb7f94de78df7e7b963be7802/un-envoy-heads-damascus-pursue-aleppo-truce-plan# (زيارة في 15 مارس/آذار 2015).

[188] مقابلة بالهاتف، 25 فبراير/شباط 2015.

إذا كان دورهم سيأتي". [189] وأضاف عضو في المجلس المحلي لمدينة حلب:" أشعر أن المستقبل هنا سيكون سيئاً للغاية. أنا واثق من أننا سوف نصبح تحت الحصار في وقت قريب. لا أرى أن خيراً سيأتي مع قدوم العام الجديد لمدينة حلب". [190]

[189] مقابلة في تركيا، 29 يناير/كانون الثاني 2015.

[190] مقابلة عبر سكايب، 15 ديسمبر/كانون الأول 2014.

تطبيقات القانون الدولي

القانون الدولي لحقوق الإنسان

ينطبق القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك ما يتعلق من أحكامه بالحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، سواء في وقت السلم أو إبان النزاع المسلح، وهو ملزم قانوناً للدول وقواتها المسلحة وغيرها من الهيئات. وينشىء القانون الدولي لحقوق الإنسان الحق لضحايا الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في الانتصاف، شاملاً العدالة والحقيقة وجبر الضرر. وسوريا دولة طرف في بعض المعاهدات الرئيسية لحقوق الإنسان، بما فيها "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" و"العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" و"اتفاقية حقوق الطفل". وسوريا ملزمة قانوناً بأحكام هذه المعاهدات، وكذلك بأحكام القانون الدولي الإنساني العرفي ذات الصلة. وقد أكدت "محكمة العدل الدولية"، وكذلك "لجنة حقوق الإنسان" التابعة للأمم المتحدة، أن القانون الدولي لحقوق الإنسان ينطبق في أوقات النزاع المسلح كما في وقت السلم. وتظل التزامات سوريا ذات الصلة، في القانون الدولي لحقوق الإنسان، بالحق في الصحة؛ [191] وبالحق في الحياة؛ وبالحظر المفروض على التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة؛ وبحق الشخص في الحرية وفي الأمان على نفسه؛ وبالحظر المفروض على الاختفاء القسري؛ والحظر المفروض على احتجاز التعسفي؛ وبالحق في محاكمة عادلة، قائمة طوال الوقت. [192]

القانون الدولي الإنساني

تخضع الأعمال العدائية بين الأطراف المتحاربة في النزاع السوري لقوانين الحرب، المعروفة باسم القانون الدولي الإنساني. [193] ويشمل هذا القواعد والمبادئ التي تهدف أولاً وقبل كل شيء إلى حماية أولئك الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية، ولا سيما المدنيين، ولكن مقاتلين بعينهم أيضاً، بمن فيهم الجرحى أو الأسرى (ممن لم يعودوا قادرين على القتال). ولا ينطبق إلا على حالات النزاع المسلح، وقواعده ملزمة لجميع أطراف النزاع، سواء أكانت قوات تابعة للدولة أو جماعات مسلحة غير تابعة للدولة. ويحدد القانون الدولي الإنساني معايير للسلوك الإنساني، كما يحدد وسائل وأساليب إدارة العمليات العسكرية. وهدفه الرئيسي هو الحد، إلى أقصى الدرجات، من المعاناة الإنسانية في أوقات النزاع المسلح.

وإحدى القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني هي أنه يتعين على الأطراف في أي نزاع، في جميع الأوقات، أن "تمير بين المدنيين والمقاتلين"، وبخاصة أن "توجه الهجمات إلى المقاتلين فحسب، ولا يجوز أن توجه إلى المدنيين".

---

[191] العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 12.

[192] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المواد 6 و7 و9 و10 و14.

[193] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، *سورية: اللجنة الدولية والهلال الأحمر العربي السوري يواصلان بذل جهود الإغاثة وسط احتدام القتال*، 17 يوليو/تموز 2012، https://www.icrc.org/eng/resources/documents/update/2012/syria-update-2012-07-17.htm (زيارة في 4 مارس/آذار 2015).

[194] وتقتضي قاعدة أخرى التمييز بين "الأعيان المدنية" و"الأهداف العسكرية". وهذه القواعد جزء من مبدأ التمييز الأساسي.

ولأغراض التمييز، يعتبر أي شخص ممن هم ليسوا أعضاء في القوات المسلحة لطرف من أطراف النزاع مدنياً، ويتألف السكان المدنيون من جميع الأشخاص من غير المقاتلين.[195] والمدنيون محميون من الهجمات ما لم يشاركوا مباشرة في الأعمال العدائية، وطوال الوقت الذي يكونون فيه كذلك. [196]

والأعيان المدنية هي جميع الأهداف (أي المباني والمنشآت والأماكن وسواها من الممتلكات أو البيئات) التي لا تشكل "أهدافاً عسكرية"؛ أما الأهداف العسكرية فنُقصر "على الأعيان التي تسهم إسهاماً فعالاً في العمل العسكري، سواء بطبيعتها أو موقعها أو غايتها أو استخدامها، والتي يحقق تدميرها تماماً أم جزئياً، أو الاستيلاء عليها، أو تعطيلها في الأحوال السائدة في حينه ميزة عسكرية مؤكدة". [197]والأعيان المدنية محمية من الهجمات، ما لم تصبح أهدافاً عسكرية بصورة مؤقتة لتحقق جميع المعايير الموصوفة يما سبق للهدف العسكري، وطوال الوقت الذي تكون فيه كذلك. [198]وفي حالات الشك بأن هذا الهدف يستخدم لأغراض عسكرية، سواء أكان الهدف مكرساً في العادة لأغراض مدنية، من قبيل مكان العبادة أو المنزل أو أي مكان سكن أو مدرسة، ينبغي الافتراض بأنه لا يستخدم لمثل هذه الأغراض.[199]

ويشكل توجيه هجمات بصورة متعمدة ضد مدنيين لا يشاركون في الأعمال العدائية مباشرة، أو ضد أعيان مدنية، جريمة حرب. [200]ويشمل مبدأ التمييز كذلك قاعدة محددة تنص على "حظر أعمال العنف أو التهديد بأعمال العنف

---

[194] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 1. انظر أيضاً البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف الصادر في 12 أغسطس/آب 1949 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية (البروتوكول الأول)، المادة 48، والبروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف الصادر في 12 أغسطس/آب 1949 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية (البروتوكول الثاني)، المادة 12(2).

[195] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 5؛ انظر أيضاً البروتوكول الأول، المادة 50.

[196] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 6؛ انظر أيضاً البروتوكول الأول، المادة 51(3)؛ والبروتوكول الثاني، المادة 13(3).

[197] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدتان 8 و9؛ انظر أيضاً البروتوكول الأول، المادة 52.

[198] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 10.

[199] البروتوكول الأول، المادة 52(3). انظر أيضاً اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة حول القانون الدولي الإنساني العرفي، الصفحات 34- 36.

[200] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 156، الصفحات 591 و593 و595-598. انظر أيضاً نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المواد 8(2)(ب)(1) و(2) و8(2)(ه)(1)(2)(4) و(12). انظر كذلك النقاش في دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول القانون الدولي الإنساني العرفي، ص 27.

التي تستهدف بصورة رئيسية بث الذعر بين السكان المدنيين".[201]

والأصل في قاعدة التمييز هو أن "الهجمات العشوائية محظورة". [202] والهجمات العشوائية هي تلك التي من طبيعتها ضرب أهداف عسكرية ومدنيين أو أعيان مدنية دون تمييز، إما لأن الهجوم ليس موجهاً نحو هدف عسكري، أو بسبب استعماله أسلوباً أو وسيلة قتال لا يمكن توجيهها نحو هدف عسكري بعينه أو لأنها تخلف آثاراً لا يمكن حصر نطاقها بما يقتضيه القانون الدولي الإنساني.[203]

ويحظر القانون الدولي الإنساني كذلك الهجمات غير المتناسبة، والهجوم غير المتناسب هو ذلك "الذي قد يتوقع منه أن يسبب بصورة عارضة خسائر في أرواح المدنيين أو إصابات بينهم، أو أضراراً بالأعيان المدنية، أو مجموعة من هذه الخسائر والأضرار، ويكون مفرطاً في تجاوز ما ينتظر أن يسفر عنه من ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة". [204]ويشكل شن هجوم عشوائي متعمد يؤدي إلى وفاة أو إصابة مدنيين، أو هجوم غير متناسب (أي مع معرفة أن الهجوم سوف يتسبب بخسائر عرضية مفرطة في أرواح المدنيين أو بإصابات أو أضرار شديدة) جريمة حرب. [205]

وفضلاً عن استفادتهم من الحماية الممنوحة للمدنيين والأعيان المدنية، يمنح القانون الدولي الإنساني حماية خاصة لأشخاص وأعيان بعينهما. فالعاملون الطبيون ووسائل النقل الطبية يجب أن تحترم وتحمى في جميع الظروف. [206]ويتعين احترام وحماية العاملين في الإغاثة الإنسانية والأعيان المستخدمة في أعمال الإغاثة الإنسانية. [207]كما "يجب إيلاء اهتمام خاص في العمليات العسكرية لتجنب الإضرار بالمباني المخصصة لأغراض دينية أو فنية أو علمية أو تربوية أو خيرية وبالآثار التاريخية، ما لم تكن أهدافاً عسكرية".[208]

وجرى التأكيد على حماية السكان المدنيين والأعيان المدنيين بصورة إضافية عبر متطلب أن تتخذ جميع أطراف النزاع الاحتياطات اللازمة أثناء الهجمات. وفي تسيير العمليات العسكرية، وبناء عليه، "يُتوخى الحرص الدائم في إدارة العمليات العسكرية على تفادي إصابة السكان المدنيين، والأشخاص المدنيين، والأعيان المدنية. وتُتخذ جميع الاحتياطات العملية لتجنب إيقاع خسائر في أرواح المدنيين، أو إصابتهم، أو الإضرار بالأعيان المدنية بصورة

---

[201] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 2؛ انظر أيضاً البروتوكول الأول، المادة 51(2)؛ والبروتوكول الثاني، المادة 12(2).

[202] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 11؛ انظر أيضاً البروتوكول الأول، المادة 51(4).

[203] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 12؛ انظر أيضاً البروتوكول الأول، المادة 51(4)(أ).

[204] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 14؛ انظر أيضاً البروتوكول الأول، المادتين 51(5)(ب) و57.

[205] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 156، الصفحات 599- 601.

[206] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدتان 26 و29.

[207] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدتان 31 و32.

[208] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 38.

عارضة، وتقليلها على أي حال إلى الحد الأدنى". [209] ويتعين على الأطراف اختيار وسائل وأساليب حربية "لتجنب إيقاع خسائر في أرواح المدنيين، أو إصابات بينهم، أو أضرار بالأعيان المدنية بصورة عارضة". [210]كما ينبغي القيام بكل ما يمكن للتحقق من أن الأهداف المستهدفة هي أهداف عسكرية، ولتقييم مدى تناسب الهجمات، ووقف الهجمات إذا ما بدا واضحاً أنها موجهة نحو الهدف الخطأ أو غير متناسبة.[211]. وحيث تسمح الظروف، يتعين على الأطراف توجيه إنذار مبكر فعال بشأن الهجمات التي يمكن أن تلحق الضرر بالسكان المدنيين. [212]

ويجب على الأطراف اختيار وسائل وطرق هجوم مناسبة عندما تكون الأهداف العسكرية في محيط مناطق سكنية. ويستثني هذا المتطلب استعمال أنواع معينة من الأسلحة والتكتيكات. وقد يؤدي استخدام وسائل قتالية (من قبيل استخدام الأسلحة المتفجرة غير الدقيقة لضرب أهداف موجودة في مناطق مدنية مكتظة بالسكان) لا يمكن توجيهها نحو هدف عسكري محدد إلى هجمات عشوائية محظورة. ويشكل استعمال البراميل المتفجرة وقذائف الهاون والمدفعية والصواريخ الناسفة محلية الصنع في الأحياء المدنية المأهولة من مدينة حلب- حتى إذا كان المقصود بها أهدافاً عسكرية- انتهاكاً لهذا الحظر. كما يشكل اختيار أساليب هجوم لا تحد من المخاطر على المدنيين إلى أقصى درجة (وعلى سبيل المثال الهجوم على أهداف في أوقات يرجح أن أن يكون العديد من المدنيين محتشدين فيها) انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني أيضاً.

وتعتبر الهجمات، سواء من جانب القوات الحكومية أو الجماعات المسلحة، التي تشن مع معرفة أنها سوف تتسبب بإصابات هائلة في صفوف المدنيين ودماراً كبيراً للأعيان المدنية، انتهاكاً فاضحاً للحظر المفروض على الهجمات العشوائية، وتشكل جرائم حرب. كما يشكل قصف المناطق السكنية التي لا يوجد فيها مقاتلون أو جنود أو أهداف عسكرية هجوماً مباشراً على المدنيين، وهو جريمة حرب.

وعلى الأطراف المتحاربة التزامات بأن تتخذ الاحتياطات لحماية المدنيين والأعيان المدنية الخاضعة لسيطرتها من آثار الهجمات التي يشنها الخصم. وكما هو الحال بالنسبة للاحتياطات في الهجوم، فإن لهذه القواعد أهمية خاصة عندما يكون القتال في مناطق تضم أعداداً كبيرة من المدنيين. حيث يتعين على كل طرف من أطراف النزاع أن يتجنب، إلى أقصى حد ممكن، موضعة الأهداف العسكرية داخل المناطق المكتظة بالسكان، أو بالقرب منها. [213]

بيد أن المادة 50(3) من "الملحق (البروتوكول) الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب / أغسطس 1949 والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة" ينص على أنه: "لا يجرد السكان المدنيون من صفتهم المدنية وجود أفراد بينهم لا يسري عليهم تعريف المدنيين". ولا تنفي حقيقة احتمال وجود نقاط تفتيش أو أو ثكنات عسكرية داخل مناطق مدنية، بأي صورة من الصور، التزامات القوات الحكومية السورية وجماعات

[209] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 15؛ انظر أيضاً البروتوكول الثاني، المادة 13(1).

[210] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 17.

[211] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القواعد 16- 19.

[212] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 20.

[213] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 23؛ انظر أيضاً البروتوكول الأول، المادة 58(ب).

المعارضة المسلحة فيما يتعلق بالحظر المفروض على الهجمات العشوائية أو غير المتناسبة، والتدابير الحمائية التي ينبغي اتخاذها في في الهجوم التي جرى تفصيلها فيما سبق.

كما ينص القانون الدولي الإنساني على ضمانات أساسية للمدنيين، وكذلك للمقاتلين أو المشاركين في القتال الذين يؤسرون أو يصابون أو يصبحون عاجزين عن القتال (العاجزين عن القتال). فتتضمن المادة المشتركة 3 لاتفاقيات جنيف المؤرخة في 1949 والقانون الدولي الإنساني العرفي، فيما بينهما، القواعد التالية: حظر القتل المتعمد؛ متطلب المعاملة الإنسانية؛ حظر التمييز في تطبيق التدابير الحمائية للقانون الدولي الإنساني؛ حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية؛ والاعتداء على الكرامة الشخصية (وبخاصة المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة)، وكذلك الأمر الاختفاء القسري واحتجاز الرهائن والاحتجاز التعسفي. ولا يجوز، كذلك، إدانة أحد أو إصدار حكم عليه إلا بناء على محاكمة عادلة توفر له جميع الضمانات القضائية الأساسية. كما تُحظر العقوبات الجماعية. [214] واستناداً إلى القاعدة العيانية المنطبقة، يشكل العديد من الأفعال التي تنتهك هذه القواعد أو كلها جرائم حرب. [215]

القانون الجنائي الدولي

بعض انتهاكات حقوق الإنسان، مثل التعذيب والاختفاء القسري، ترقى إلى مستوى جرائم بموجب القانون الدولي، ويتعين على الدول أن تجعل هذه الانتهاكات جريمة جنائية في التشريعات المحلية. كما أن الدول ملزمة أيضا بتقديم المسؤولين عن هذه الجرائم، وغيرها من الانتهاكات الجسمية، إلى العدالة. ويمكن أن يكون الأفراد – مدنيين كانوا أو عسكريين – مسؤولين جنائياً عن انتهاكات معينة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

إن جميع الدول ملزمة بأن تحقق في الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، وكذلك في الجرائم الأخرى التي يشملها القانون الدولي، وحيثما توافرت أدلة مقبولة كافية، ينبغي تقديم مرتكبيها إلى ساحة العدالة. وكما بيَّن هذا التقرير، ينبغي التحقيق في أفعال القوات الحكومية فيما يتعلق بجرائم الحرب المرتكبة في حلب. وتشمل هذه، بين أخرى، توجيه الهجمات ضد مدنيين لا يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية وأعيان مدنية؛ والهجمات العشوائية التي أدت إلى وفاة أو إصابة مدنيين؛ والتعذيب والمعاملة القاسية؛ والقتل المتعمد؛ والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي؛ واستهداف العاملين الطبيين أو الأعيان الطبية بالهجمات؛ واستهداف الأشخاص أو الأعيان المشاركة في المساعدات الطبية بالهجمات، وينبغي التحقيق في أفعال الجماعات المسلحة فيما يتعلق بجرائم الحرب. وتشمل هذه توجيه الهجمات ضد المدنيين غير المشاركين مباشرة في الأعمال العدائية والأعيان المدنية؛ والهجمات العشوائية التي أدت إلى وفاة أو إصابة مدنيين؛ والتعذيب والمعاملة السيئة؛ واحتجاز الرهائن؛ واستهداف الأعيان الثقافية والدينية بالهجمات.

وطبقاً لأحكام "نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية"، فإن أفعالاً محددة ترقى، إذا ما وجهت ضد السكان المدنيين في سياق هجوم واسع النطاق أو منهجي، وكجزء من سياسة الدولة أو المنظمة المعنية، إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية. وتشمل مثل هذه الأفعال، بين جملة جرائم، الاستهداف المتعمد للمدنيين، والقتل المتعمد، والاستعباد، وطرد السكان أو ترحيلهم قسراً، والتعذيب، والاغتصاب وغيره من أشكال الجرائم الجنسية، والاختفاء

[214] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القواعد 87- 105.

[215] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة حول القانون الدولي الإنساني العرفي، القاعدة 156، الصفحات 590- 603.

القسري. وعلى ما يبدو، فإن بعض الانتهاكات التي ارتكبتها الحكومة السورية ووثقها هذا التقرير تشكل جرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك الاستهداف المتعمد للمدنيين والأعيان المدنية، وحالات الاختفاء القسري والتعذيب. وعلى جميع الحكومات واجب في أن تحقق في الجرائم ضد الإنسانية، وأن تقاضي مرتكبيها، من خلال ممارسة ولايتها القضائية العالمية على هذه الجرائم.

نتائج وتوصيات

ترتكب القوات الحكومية والعديد من جماعات المعارضة في حلب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وانتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني ترقى العديد منها إلى مرتبة جرائم الحرب. وفي بعض الحالات، بلغت أفعال الحكومة السورية مستوى جرائم ضد الإنسانية.

وتشير الشواهد التي تفحصها هذا التقرير بقوة إلى أن القوات الحكومية والعديد من جماعات المعارضة المسلحة يستخدمان بصورة عشوائية أسلحة متفجرة غير دقيقة مثل البراميل المتفجرة وقذائف الهاون، وعلى نحو منتظم. وتمثل الحوادث التي جرى توثيقها هنا قسطاً صغيراً من هذه الهجمات غير المشروعة، التي أدت إلى قتل وجرح العشرات من المدنيين وألحقت أضراراً بالمباني والمدارس والمساجد وسيارات الإسعاف أو دمرتها. وفضلاً عن ذلك، فقد شنت هجمات على مناطق مأهولة كالأحياء السكنية والأسواق المكتظة والتقاطعات أو الطرق المزدحمة. وفي العديد من الحالات، استهدفت القوات الحكومية وقوات المعارضة بصورة مباشرة، على ما يبدو، المدنيين أو الأعيان المدنية. وفي حالات أخرى، حيث تواجدت نقاط تفتيش عسكرية، أو قواعد أو نقاط فردية للقوات الحكومية من جهة، أو الجماعات المسلحة من جهة ثانية، في محيط الهجمات، شنت الأطراف المتحاربة هجمات كانت، في الحد الأدنى، غير متناسبة أو عشوائية بدرجة جسيمة. وفي كلتا الحالتين، شكلت هذه الهجمات انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني وجرائم حرب.

واستهدفت الحملة الجوية الحكومية في حلب على نحو متعمد، على ما بدا، المدنيين والأعيان المدنية، وشكلت جزءاً من هجوم منظَّم واسع النطاق ضد السكان المدنيين في مختلف أرجاء سوريا؛ واشتملت تلك الحملة أيضاً على حوادث تعذيب وقتل واختفاء قسري لآلاف المدنيين في حلب، وأرجاء أخرى من سوريا. وبينما تشير الأدلة إلى أن هذه الانتهاكات قد ارتكبت لتعزيز سياسات الدولة، فإن تقييم منظمة العفو لها هو أنها ترقى إلى مرتبة جرائم ضد الإنسانية.

واستناداً إلى الحالات التي تفحصتها منظمة العفو في هذا العمل، وفي تقارير سابقة، فإن المنظمة تخلص إلى أن العديد من جماعات المعارضة قد انخرطت في عمليات اختطاف واحتجاز للرهائن، وكذلك في أعمال تعذيب وغيره من ضروب إساءة معاملة السجناء في حلب، ما بين يناير/كانون الثاني 2014 ومارس/آذار 2015. ومثل هذه الأفعال ترقى إلى مرتبة جرائم حرب.

فأولاً، أُخضع المقيمون في المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة والحكومة، على حد سواء، لظروف معيشية ساد فيها الفقر المدقع، بما في ذلك الافتقار إلى الخدمات الأساسية وإلى مواد ضرورية مثل الغذاء والدواء. وفي المناطق التي سيطرت عليها المعارضة من حلب، أبلغ الأهالي منظمة العفو الدولية أنه يصارعون من أجل البقاء في كل يوم. وبينما تستطيع هيئات المساعدات عموماً الوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة والحكومة في مدينة حلب، إلا أن من يقدمون المعونات في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة تحدثوا عن تحديات لا يستهان بها في سعيهم لتوزيع المساعدات. ويمكن مشاهدة هذه الظروف البائسة والانتهاكات في أماكن أخرى من سوريا، وحتى على نطاق أوسع، وخاصة في المناطق الخاضعة للحصار حالياً، مثل حمص، ومناطق من مدينة دمشق وريفها.

ولذا فإن القوات الحكومية والعديد من جماعات المعارضة المسلحة، في حلب، قد ارتكبت جرائم يطالها القانون الدولي، وخرقت تقريباً كل المطالب التي تضمنها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2139، بينما ينتهك كلا جانبي النزاع القانون الدولي الإنساني ويجب إخضاعهما للمساءلة. بيد أن القوات الحكومية قد ارتكبت القسط الأكبر من الانتهاكات والجرائم، على مدار أكثر من أربع سنوات منذ بدء الأزمة. ولا يمكن أن يكون من المبالغة القول إنها مسؤولة عن خلق إحدى أسوأ الكوارث الإنسانية في التاريخ الحديث. حيث بدأت هذه الأزمة بحملة قمعية وحشية شنتها الدولة ضد المحتجين السلميين. وبدا أن ردها كان مصمماً بحيث يبعث برسالة مفادها أنها لن تتوقف عند أي حد في قمع المنشقين: فشملت أساليبها استخدام التعذيب وعمليات الإعدام بإجراءات موجزة والاختفاء القسري على نطاق واسع؛ وقصف المدنيين بلا رحمة، والعقوبة الجماعية.

وعقب ثلاث سنوات من عدم الفعالية والشلل، طالب مجلس الأمن الدولي بعد طول انتظار، وبموجب قرار ملزم، بأن تحترم الحكومة السورية والأطراف الأخرى القانون الدولي الإنساني، وأن توقف أعمال القتل غير المشروعة والاعتقال التعسفي والاختفاء القسري ومحاصرة المدنيين. ورغم مرور أكثر من عام على صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2139، ما برح المدنيون المحاصرون ينتظرون اتخاذ تدابير لتطبيق القرار. كما طال الأمد على عدم اتخاذ تدابير لوقف تسليح مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وتقديم المشتبه فيهم إلى ساحة العدالة، رغم ضرورتها الآن أكثر من أي وقت مضى.

إن منظمة العفو الدولية تتقدم بالتوصيات التالية بخصوص الحالة في حلب، وفي سوريا عموماً:

إلى السلطات السورية:

- وضع حد للهجمات المتعمدة على المدنيين والأعيان المدنية، كالمستشفيات والمنازل والمدارس؛
- وقف استخدام الأسلحة المتفجرة غير الدقيقة، كالبراميل المتفجرة، في المناطق المأهولة؛
- وقف عمليات القبض التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة؛
- السماح للأمم المتحدة، ولشركائها التنفيذيين، دون عراقيل، بالقيام بعملياتها الإنسانية في حلب وغيرها من المناطق السورية؛
- التعاون التام مع "اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن الجمهورية العربية السورية"، وكذلك لغيرها من المراقبين الدوليين لحقوق الإنسان، في التحقيق في جميع الجرائم المزعومة المشمولة بالقانون الدولي، وفي انتهاكات وخروقات القانون الدولي لحقوق الإنسان؛
- التقيد بأحكام قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2139 المتعلقة باحترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

إلى جماعات المعارضة المسلحة:

- وضع حد للهجمات المتعمدة على المدنيين والأعيان المدنية، كالمستشفيات والمنازل والمدارس؛
- وقف استخدام الأسلحة المتفجرة غير الدقيقة، كمدافع الهاون، في المناطق المأهولة؛
- وقف التعذيب وغيره من صنوف سوء المعاملة، وضمان المعاملة الإنسانية للمحتجزين؛

- وقف اختطاف المدنيين واحتجاز الرهائن؛
- إفهام من هم تحت إمرتها بأنه لن يتم التساهل مع الهجمات غير المشروعة والتعذيب وغيره من صنوف سوء المعاملة؛
- استبعاد أي شخص يشتبه في ارتكابه انتهاكات للقانون الدولي الإنساني؛
- السماح بالعبور دون عراقيل للمساعدات الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة وشركاؤها التنفيذيون في حلب وفي باقي أنحاء سوريا؛
- تقليص أعداد نقاط التفتيش على الطريق من تركيا إلى مدينة حلب لتوفير المساعدات المدنيين في هذه المناطق على نحو أفضل وإقامة أودهم؛
- التقيد بأحكام قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2139 المتعلقة باحترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

إلى مجلس الأمن الدولي:

- إحالة الوضع في سوريا إلى مدعي عام "المحكمة الجنائية الدولية"؛
- المطالبة بدخول "اللجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن الجمهورية العربية السورية"، والمنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان، والصحفيين الدوليين، بصورة عاجلة ودون عراقيل، إلى سوريا؛
- الإصرار على تلقي تحديثات ومعلومات موضوعية بانتظام بشأن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي يمكن عزوها إلى أحد أطراف النزاع؛
- فرض عقوبات موجهة ضد المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي تشكل انتهاكاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2139؛
- فرض حظر على توريد الأسلحة إلى الحكومة السورية.

إلى المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا:

- ضمان أن تحتوي أية خطة "لتجميد" الأعمال العدائية في حلب، أو في أي مكان آخر في سوريا، مكونات لحقوق الإنسان وضمانات لتأمين تنفيذها، بما في ذلك عن طريق:
  - الإسهام في جبر الضرر الذي لحق بالمحتجزين الذين اعتقلوا تعسفاً؛
  - وضع آلية قوية لمراقبة احترام الأطراف للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في منطقة "التجميد" ومحيطها؛
  - إجراء تحسينات قابلة للقياس في مستوى إيصال المساعدات الإنسانية إلى المدنيين في حلب؛
  - تضمين الخطة مكوناً يتعلق بالحقيقة والعدالة.

إلى المجتمع الدولي:

- دعم وبناء قدرات المنظمات السورية لحقوق الإنسان التي تقوم بتوثيق الانتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في النزاع السوري، كي تتولى جمع معلومات موضوعية وتتبادلها مع الهيئات الدولية، وتشجيع الأمم المتحدة وسواها من الفاعلين الدوليين على ضمان إتاحة مثل هذا الدعم والتدريب لها؛

- الانخراط في عملية تبادل أكثر فعالية للمعلومات حول الأوضاع الإنسانية في حلب وباقي أرجاء سوريا، ما سيزيد من فعالية المواجهة الإنسانية للأزمة؛

- حض الحكومة السورية على السماح "للجنة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن الجمهورية العربية السورية" وسواها من المراقبين الدوليين لحقوق الإنسان بدخول سوريا؛

- في غياب الحظر على توريد الأسلحة من جانب مجلس الأمن الدولي، فرض حظر وطني وإقليمي شامل (حيثما أمكن) على توريد الأسلحة إلى الحكومة السورية؛

- التقيد بحظر توريد الأسلحة المفروض بموجب القرار 2170 لسنة 2014 الصادر عن مجلس الأمن الدولي على "جبهة النصرة"، وكذلك على الجماعة المسلحة التي تسمي نفسها "الدولة الإسلامية"؛

- عدم القيام بأية عمليات نقل للأسلحة إلى أي جماعة مسلحة غير حكومية أخرى حيثما يكون هناك خطر جوهري في أن ترتكب هذه الجماعة انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛

- إذا ما كانت هناك نية في تزويد جماعات مسلحة غير حكومية في سوريا بالأسلحة، ينبغي قبل كل شيء إجراء تقييم صارم للمخاطر على حقوق الإنسان، وإنشاء عملية مراقبة قوية تتيح إجراء دراسة دقيقة لجميع مقترحات نقل الأسلحة قبل إعطاء أية موافقة على مثل هذه العمليات ووقفها على وجه السرعة إذا ما استخدمت هذه الأسلحة في ارتكاب خروقات أو انتهاكات للقانون الدولي الإنساني. وينبغي أن تتحمل الدول التي تنظر في عمليات نقل للأسلحة إلى الجماعات المسلحة عبء ضمان أن تنشئ أولاً آليات ملموسة وقابلة للتنفيذ والتحقق لإزالة جميع المخاطر الجوهرية من أن يساء استعمال أية معدات عسكرية يجري تقديمها أو أن تحوّل وجهتها لارتكاب خروقات أو انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، أو لتسهيل ذلك؛

- القبول بتقاسم المسؤولية عن التحقيق في جرائم الحرب وغيرها من الجرائم المشمولة بالقانون الدولي التي ترتكب في سوريا وفي أماكن أخرى من العالم، وعن مقاضاة مرتكبيها، والسعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات نزيهة لا تلجأ إلى فرض عقوبة الإعدام؛

- الاعتراف بالانتهاكات التي ترتكب في مدينة حلب، وفي سوريا بصورة أوسع، وإدانتها، نظراً لأن التقاعس عن التصرف حيالها يفتح الأبواب أمام معاناة إنسانية لا تطاق، ويشكل تحدياً لعالمية القانون الدولي.

سواءً أكان الأمر يتعلق بصراع كبير تُسلط عليه الأضواء، أو بركن منسي في الكرة الأرضية، فإن **منظمة العفو الدولية** تناضل في سبيل العدالة والحرية والكرامة للجميع، وتسعى لحشد الجهود من أجل بناء عالم أفضل.

أريد أن أساعد

ما الذي بيدك أن تفعله؟

لقد أظهر النشطاء في شتى أنحاء العالم أن بالإمكان مقاومة القوى الخطرة التي تقوّض حقوق الإنسان. فلتكن عنصراً من عناصر هذه الحركة. ولتواجه أولئك الذين يتاجرون في الخوف والكراهية.

- انضم إلى منظمة العفو الدولية حتى تصبح عنصراً من عناصر حركة عالمية تناضل في سبيل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، وشارك مع منظمة العفو الدولية في بناء عالم أفضل.
- قدم تبرعاً لدعم عمل منظمة العفو الدولية.

معاً نستطيع أن نُسمع العالم أصواتنا.

☐ أرغب في تلقي المزيد من المعلومات عن كيفية الانضمام إلى منظمة العفو الدولية.

الاسم

العنوان

البلد

البريد الإلكتروني

☐ أود أن أقدم تبرعاً لمنظمة العفو الدولية (تُقبل التبرعات بالجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي واليورو)

المبلغ

يُرجى تقييده على بطاقة: ☐ Visa ☐ Mastercard

رقم ☐☐☐☐ ☐☐☐☐ ☐☐☐☐ ☐☐☐☐

تاريخ الانتهاء

التوقيع

يُرجى إرسال هذه الاستمارة إلى فرع منظمة العفو الدولية في بلدك (انظر www.amnesty.org/en/worldwide-sites لمزيد من المعلومات عن عناوين منظمة العفو الدولية في أنحاء العالم).

وفي حالة عدم وجود فرع للمنظمة في بلدك، يُرجى إرسال الاستمارة إلى الأمانة الدولية للمنظمة في لندن، على العنوان التالي:

Amnesty International, International Secretariat, Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom

'الموت في كل مكان'

جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان في حلب بسوريا

يتعرض المدنيون في مدينة حلب، بسوريا، لقصف بيوتهم ومدارسهم وأسواقهم العامة وأماكن عبادتهم. ويعتقلون تعسفاً ويعذبون ويختفون، وفي كثير من الأحيان لا لشيء إلا لممارستهم حقوقهم في حرية التعبير والتجمع. ويُكرهون على العيش في أوضاع بائسة، حيث يواجهون نقصاً حاداً في الضروريات الأساسية كالماء والدواء والكهرباء.

وتبيّن أبحاث منظمة العفو الدولية أن الانتهاكات التي ارتكبتها الحكومة السورية والعديد من جماعات المعارضة المسلحة في حلب ترقى إلى مرتبة جرائم حرب، وتشكل خرقاً لقرار مجلس الأمن الدولي 2193. واتسمت الانتهاكات التي ارتكبتها الحكومة السورية في بعض الحالات بأنها كانت واسعة النطاق ومنهجية إلى حد أنها شكلت جرائم ضد الإنسانية.

إن منظمة العفو الدولية تدعو جميع الأطراف في النزاع السوري إلى وقف الهجمات المتعمدة على المدنيين والمنشآت المدنية؛ ووقف الاستعمال العشوائي للأسلحة المتفجرة من قبيل البراميل المتفجرة وقذائف الهاون في المناطق المأهولة؛ وإلى وضع حد لعمليات القبض التعسفي والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية، والإخفاء القسري؛ وإلى السماح لهيئات المساعدات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، وشركائها التنفيذيين، في حلب خاصة وسوريا عامة، بدخول المناطق المحتاجة للمساعدات. لقد انقضت أكثر من أربع سنوات على الأزمة، وما برح المدنيون في سوريا ينتظرون من المجتمع الدولي احترام القانون الدولي، وضمان التقيد بقرارات مجلس الأمن، واتخاذ تدابير ذات مغزى لوضع حد لمعاناتهم.

مايو/أيار 2015
رقم الوثيقة: MDE 24/1370/2015 Arabic
amnesty.org

منظمة العفو الدولية